سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عاطف أبو سيف، د. محمد عودة، د. عبد الله النجار

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٥٣) نيسان ٢٠٢٢

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: محاولات تغيير الوضع القائم في الأقصى: اقتحام بحراسة الشرطة في ٥ أيار ٢٠٢٢. (أ.ف.ب).

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- كلمة في البداية ٥
- المنظور الفلسطيني للسياسات العامة، وسياسات الحماية الاجتماعية نموذجاً/ د. محمد عودة ٧
- تجربة رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني: مراجعة تاريخية موجزة ودروس للمستقبل/ د. وليد سالم .. ١٢
- الحماية الاجتماعية أحد أهم أدوات العدالة الاجتماعية/ داود الديك ٢٨
- نحو اعتماد برامج اجتماعية واقتصادية للقوى والحركات الفلسطينية/ د. أحمد أبو دية ٣٥
- الحماية الوطنية للفئات الهشة من غلاء الأسعار/ محمود أبو شنب ٤١
- سياسات توطين المواد الخام في الصناعات الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات/ زكريا السرهد ٥٦
- دور المساعدات الدولية وإيرادات الموازنة في النمو الاقتصادي في فلسطين/ د. محمد كمال أبو عمشة ٧٣
- الصحة الجنسية والإنجابية للنساء ذوات الإعاقة / حلا علي..... ٩٠
- من القدس مرة ثانية- ضوء أحمر أمام سياسة تجاهل القضية الفلسطينية/ محمد هواش ٩٩
- آفاق الاستنهاض الوطني الفلسطيني- قراءة في الواقع الإشكالي للحركة الوطنية الفلسطينية/ الواثق طه .. ١٠٦
- دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية الفلسطينيّة/ د. باسم خضر التميمي ١٢٧
- تغيرات الإستراتيجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية/ عبد الغني سلامة ١٤٧
- قراءة في كتاب «دبلوماسية الحصار» لصائب عريقات/ عمر رمضان صبره ١٦٣
- قراءة في كتاب: «المشروع الوطني الفلسطيني: تطوره ومأزقه ومصائره» لماهر الشريف/ طاقم «سياسات» ... ١٧٨

ندفع بهذا العدد من «سياسات» إلى المطبعة، فيما تعيش البلاد حزنها العميق على واحدة من حارسات صوتها وصورتها، الشهيدة الشاهدة شيرين أبو عاقلة. أسكتتها رصاصة غادرة أطلقها جندي يمثل الاحتلال ودولته، فتردد صدى «صمتها» عبر قارات العالم بما يليق بأدائها وسيرتها. استشهدت شيرين على أرض مخيم جنين توأم النكبة والمجزرة، لتصبح فصلاً من الحكاية التي لطالما نقلتها بأمانة وشجاعة ومهنية واقتدار.

لم يأت «تحييد» شيرين (إذا استعرنا المفردة من «مغسلة» الإعلام الإسرائيلي المُجنّد) خارج السياق، وإنما في ظل أجواء ميدانيةٍ ساخنةٍ، برعاية «حكومة المستوطنين» في إسرائيل، عناوينها تهويد مدينة القدس المحتلة، وفرض وقائع أشد إجحافاً بكل ما يتعلق بالحرم القدسيّ، ونهب ما يمكن نهبه في المناطق المصنفة «ج»، وتجاهل أي معنى سياسي للفلسطينيين في هذه البلاد خارج دائرة الرهان على جدوى الرشاوى المعيشية.

يأتي هذا كلّه في ظل استقطاب يميني/يميني حادّ، وذيلية يسارية فاقعة، وائتلاف حكومي يعيش على الحافة، وغالباً ما يجد في السطو على حقوق الفلسطينيين خشبة نجاة.

الجديد في المشهد، انزياح المحكمة الإسرائيلية العليا يميناً، وإلقاؤها جانباً قناع مراعاة المعايير الإنسانية والدولية التي لطالما تقنّعت به، لتعلن عن نفسها رافداً لمشاريع الاقتلاع والتشريد وأداةً لشرعنة الفصل العنصري، عبر إصدارها قراراً نهائياً بتاريخ ٤ أيار ٢٠٢٢ يتيح للجيش الإسرائيلي «إخلاء» المساكن الفقيرة في مسافر يطا من أهلها على اعتبار أنها «منطقة إطلاق نار» يسيطر عليها الجيش، ولا يحق للفلسطينيين «الاعتداء عليها» من خلال «الاستيطان» الدائم فيها!

في هذا العدد من سياسات، معالجةٌ تحليليةٌ شاملةٌ تضع الأحداث الآنية في سياقها الوطني والاستراتيجي أنجزها المحلل السياسي محمد هواش، تحت عنوان «من القدس مرةً ثانية – ضوء أحمر أمام سياسة تجاهل القضية

الفلسطينية»، فيما يُركز باقي العدد على قضايا حاسمة في موضوع تعزيز البقاء والصمود والمناعة الأهلية، تتمحور حول الأداء الداخلي على المستوى الاجتماعي.

يبدأ محور العدد بتقرير افتتاحي عن مضامين طاولة مستديرة نظمها معهد السياسات العامة حول «المنظور الفلسطيني للسياسات العامة – الحماية الاجتماعية نموذجاً»، كتبه د. محمد عودة، تليه مراجعة لتجربة رسم السياسات والتخطيط فلسطينياً للدكتور وليد سالم، ومداخلة حول الحماية الاجتماعية بصفتها إحدى أبرز أدوات العدالة الاجتماعية لداود الديك، اللتان جرت مناقشتهما على الطاولة المستديرة ذاتها.

في السياق ذاته، يكتب د. أحمد أبو دية مقالة تحمل مساءلة للقوى والحركات الفلسطينية حول مدى اعتمادها برامج اجتماعية واقتصادية، ليختتم المحور بدراسة تلامس الواقع الآني، وتعالج موضوع الحماية الوطنية للفئات الهشة من غلاء الأسعار، وتحمل مقترحها بشأنه، للباحث محمود أبو شنب.

يضم العدد دارسةً حول سياسات توطين المواد الخام في الصناعات الفلسطينية للباحث زكريا السرهد، بما يقدّم إجابة جزئية على تحدي الغلاء المتسارع، خصوصاً مع تصاعد أزمات سلاسل التوريد الدولية، وغلاء عالمي تصعّده الأزمة الأوكرانية، وقراءةً لدور المساعدات الدولية وإيرادات الموازنة في النمو الاقتصادي في فلسطين أنجزها د. محمد كمال أبو عمشة، تليها مداخلة حول الصحة الجنسية والإنجابية للنساء ذوات الإعاقة للباحثة في جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة حلا علي.

على الصعيد الداخلي، في العدد، دراسةٌ تتعامل مع أسئلة مأزق المشهد الفلسطيني بمكوناته كافة، خاصة الواقع الإشكالي للحركة الوطنية الفلسطينية، في محاول للبحث عن فرص الاستنهاض. الدراسة للباحث الواثق طه، وهي تتكامل مع عرض لكتاب «المشروع الوطني الفلسطيني: تطوره ومأزقه ومصائره»، من تأليف المؤرخ الفلسطيني المرموق ماهر الشريف.

وفي سياق بحث الفلسطينيين عن أدوات لدعم نضالهم وتطوير حضورهم في سياقات دولية حيوية، ينجز د. باسم خضر التميمي دراسةً تحت عنوان «دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية الفلسطينيّة»، تجاورها دراسة للباحث عبد الغني سلامة تعالج تغيّرات الإستراتيجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية.

في ختام العدد، استعادة للدكتور صائب عريقات وتجربته الرائدة والثرية وشهادته على حقبة مهمة، عبر إضاءة على كتابه «دبلوماسية الحصار»، أنجزها الكاتب عمر رمضان صبرة.

المنظور الفلسطيني للسياسات العامة، وسياسات الحماية الاجتماعية نموذجاً*

د. محمد عودة**

مدخل

السياسات العامة هي الأسس الفكرية والرؤى التي تَبني عليها الجهات الرسمية خططها وقراراتها، وهي عملية متعدّدة الأوجه، تتشارك فيها جهات عدة - على مستويات مختلفة - وتتعاون للتأثير في صناعة القرار. وبذلك، فإن السياسات العامة هي وسيلة الإدارات الحكومية في التعبير عن أفعالها ونشاطاتها وتوضيح أهدافها والخطط التي تضعها لمعالجة القضايا العامة في المجتمع، وتشمل مجموعة القرارات الحكومية التي تتضمّن ما يجب عمله وما يجب ألا يعمل في ظل المعطيات القائمة، وبهذا تعمل السياسات العامة مرشداً لآليات تطبيق القرارات التي تعمل على حل المشكلات القائمة.

نظراً للحاجة إلى تكريس مفهوم صناعة السياسات العامة لتصبح ثقافة لدى صنّاع القرار، وللإجابة عن بعض التساؤلات عن مدى الحاجة إلى وجود سياسات عامة ومدى أهميتها؟ ومعرفة مستويات السياسات العامة وكيف يتم صوغها ومن الذي يتولاها؟ وتحديد المشاكل التي ترافق صناعتها؟ فقد بادر معهد السياسات العامة إلى الإعداد لطاولة مستديرة مطلع شباط من هذا العام، تُعنى بـ «السياسات العامة للحكومة والسياسات الاجتماعية نموذجاً». قدم، خلالها، مستشار

*تقرير افتتاحي حول دائرة مستديرة نظمها معهد السياسات العامة برام الله تحت عنوان «السياسات العامة بين الواقع والطموح» مطلع شباط من العام الحالي.

**رئيس مجلس إدارة معهد السياسات العامة.

رئيس الوزراء للتخطيط والخبير في السياسات العامة وصناعتها د. إسطيفان سلامة، عرضاً للمنظور الفلسطيني للسياسات العامة، بينما قدم مستشار رئيس الوزراء للشؤون الإستراتيجية أ. داود الديك عرضاً لسياسات الحماية الاجتماعية كنموذج تطبيقي لصناعة السياسات العامة، وذلك بحضور مجموعة من الخبراء والمختصين والأكاديميين في مجال السياسات العامة من اختصاصات مختلفة، وممثلي هيئات ذات علاقة بالمجتمع المدني، وممثلي بعض المؤسسات الدولية، وجرى خلال اللقاء التعقيب على المداخلتين الرئيستين قبل إتاحة المجال للنقاش، بهدف الحصول على تغذية راجعة وتوصيات على محاور اللقاء الرئيسة.

المنظور الفلسطيني للسياسات العامة

عرّف د. سلامة السياسات العامة بأنها كل ما يصدر عن الجهات الرسمية من قوانين وخطط وقرارات تؤثر في حياة الناس من خلال مجموعة من الإجراءات والتصرفات والتدخلات التي تنفذها الحكومة، لافتاً إلى أن ما تمتنع الحكومة عن فعله من أعمال يُعتبر أيضاً من السياسات العامة.

تنقسم السياسات العامة إلى سياسات إستراتيجية يكون إعدادها على المستوى الوطني، كأجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، وعلى المستوى القطاعي، كالخطط الإستراتيجية للقطاعات الرئيسة. أما السياسات الدورية فتعبّر عنها قرارات الحكومة وهيئاتها التي تحمل أجندتها، وهي تبدأ وتنتهي في وقت محدد.

مراحل وضع السياسات العامة على المستوى الوطني

قبل العام ٢٠٠٨، لم تكن لدى الجهات الرسمية وصناع القرار سياسات عامة يعملون على هديها، وإنما جرى العمل على قوائم احتياجات؛ لتنتج عن ذلك سياسات غير واقعية بسبب الافتراضات الخاطئة في حينه، كما أن صنّاع السياسات العامة لم يأخذوا بعين الاعتبار عائق الاحتلال أمام تنفيذ السياسات المتخذة، وعدم جهوزية الهيئات الحكومية والوزارات من الناحية الفنية، الأمر الذي كان بدوره سبباً إضافياً للوقوع في الافتراضات الخاطئة، إلى جانب تغيير حاضنة صنع السياسات، التي بدأت بوزارة التخطيط لتنتقل إلى رئاسة الوزراء ثم مجدداً إلى وزارة المالية في إطار مفهوم دمج التخطيط والسياسات العامة مع الموازنة. في العام ٢٠١٦ دمج فريق التخطيط مع فريق الموازنة في كل وزارة وهيئة حكومية، ومع ذلك بقيت الفجوة بين الموازنة والتخطيط واضحة المعالم، مما جعل التخطيط في وزارة المالية هامشياً وفرعياً إلى حين نقل

ملف التخطيط والسياسات العامة إلى رئاسة الوزراء، حيث تعمل فرق مدربة على إعداد السياسات العامة والخطط الوطنية.

العوامل التي تتحكم في إصدار السياسات الحكومية

تتطلب احتياجات المجتمع بجميع مكوناته وقطاعاته سياسات دائمة وجديدة لحل المشاكل وتلبية الاحتياجات، وللوصول إلى ذلك لا بد من دراسة البُعد القانوني والبيئة الناظمة للسياسات، كذلك يتم أخذ أثر الرأي العام ودوره في التعبير عن التوجهات المجتمعية واحتياجاتها بعين الاعتبار، إلى جانب مجموعات الضغط التي تمارس دوراً مؤسساتياً في الطلب من الحكومة إعدادَ سياسات محددة، ويلعب الإعلام - في هذا الصدد - دوراً مهماً في إبراز قضايا محددة تُهم المجتمع وتتطلب سياسات حكومية واضحة لمعالجتها. وللوزارة أو الهيئة الحكومية، أيضاً، دور مهم في المساهمة في إعداد سياسات عامة في مجال اختصاصها ونطاق عملها، ويعتمد ذلك أحياناً على قوة الدائرة الحكومية وتأثيرها في وضع احتياجاتها من سياسات عامة في القطاع الذي تمثله على سلم أولويات الحكومة.

العلاقة مع الشركاء

يتم إشراك فعاليات المجتمع المدني بقطاعاته الخاصة والأهلية والأكاديمية بالإضافة إلى المواطن العادي في المشاورات الأولية وجميع مراحل إعداد السياسات العامة الوطنية، ومن الأمثلة على ذلك، أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، التي تم فيها التحول من أربعة قطاعات رئيسة إلى اثنتين وعشرين إستراتيجية قطاعية، لتشكل محاور أجندة السياسات الوطنية، آخذين بعين الاعتبار أن الخطط القطاعية من الصعب ربطها بالموازنة وتحويلها إلى إستراتيجيات قطاعية.

مددت الحكومة بسبب الظروف الطارئة - خاصة بعد أزمة جائحة كورونا - العمل بأجندة السياسات العامة التي تعتمد مفهوم التنمية بالعناقيد، التي تتكون من مجموعة خطط عمودية تقوم بالتدخل الاقتصادي العميق، في إطار تركيز الحكومة على خمسة قطاعات ذات أولوية هي:

قطاع التعليم والتدريب المهني، وقطاع الصحة، وتشغيل الشباب والنساء، والزراعة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسياسات البنية التحتية.

نظام الحماية الاجتماعية نموذجاً

وضمن فعالية الطاولة المستديرة، قدم مستشار رئيس الوزراء للشؤون الإستراتيجية أ. داوود الديك عرضاً لنظام الحماية الاجتماعية كنموذج تطبيقي لصناعة السياسات العامة، في محاولة للإجابة عن التساؤلات التي تهم

المواطن، ودور السياسات الاجتماعية في الانتقال إلى العدالة الاجتماعية، التي تعمل على تغيير واقع المواطن نحو الأفضل، من هنا يأتي السبب وراء وضع السياسات العامة الاجتماعية.

تعاني السياسات الاجتماعية من:

أولاً- التفكك ضمن السياسة الواحدة أو القطاع الواحد: غياب مرتكزات العدالة من حقوق ومساواة وإنصاف ومشاركة.

ثانياً - التفكك عبر السياسات: الفجوة بين التعليم وسوق العمل، الفجوة بين سياسات الحماية الاجتماعية والتشغيل، الفقر متعدد الأبعاد.

ثالثاً- التفكك في وسائل التنفيذ: الترتيبات المؤسسية، والبيانات والإحصاءات، والتمويل.

ولتطوير عملية صنع السياسات العامة وأدواتها بناءً على الأدلة، ينبغي: إجراء تحليل اجتماعي واقتصادي وطني معمّق، توفر إرادة سياسية ومشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، إصلاح قانوني ومؤسساتي، تطوير مؤسسات القطاع العام وحوكمتها وترسيخ ترتيبات مؤسسية راسخة، تقدير التكلفة المالية وتأمين الغلاف المالي اللازم لتنفيذ هذه السياسات؛ حتى تتمكن هذه السياسات من: رفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة والمحرومة، تقليص الفجوات، التصدي للحرمان والتمييز بأشكالهما وتجلياتهما، تكافؤ الفرص وعدم توليد التفاوتات أو توسيعها، بناء إطار عادل وتمكين يضمن الحقوق للجميع.

للوصول إلى حلول، لا بد من أن: تتشارك الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة كالجمعيات الخيرية ولجان الزكاة وكذلك قطاع الدعم الإنساني في المنظمات الدولية، في العمل على تعزيز التكامل والتآزر بين برامج التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية من جهة، وبين برامج الإغاثة والدعم الإنساني من جهة أخرى، بهدف بناء سياسات اقتصادية عادلة وشاملة ومستدامة، كما يساهم تشجيع الاستثمار في الاستعداد والتخطيط - على قاعدة التعاون والتفاعل بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات السياسية، سواء من حيث التدخلات السريعة والفورية، والتنسيق بين القطاعات وبين اللاعبين الأساسيين داخل كل قطاع - في تحويل برامج الحماية الاجتماعية المختلفة إلى نظام للحماية الاجتماعية مستجيب للكوارث والصدمات.

سيعمل هذا الجهد التشاركي على تقليل التوتر والقلق من السياسات العامة التي تأخذها الحكومة، والعمل مع المواطن على إعادة الثقة في صانع السياسات.

ساهم الحضور المتميز في التعقيب على

المداخلتين باستفسارات ووجهات نظر قيمة نجملها في الخلاصة والتوصيات أدناه:

- اعتماد الحكومة على أولويات في صنع السياسات تأخذ بعين الاعتبار: التعليم والصحة والتدريب المهني، وتشغيل النساء والشباب، وتطوير سياسات البنية التحتية.
- اعتماد سياسات إصلاحية قانونية لحوكمة القطاع العام.
- توعية مجتمعية مستمرة بصناعة السياسات العامة ودورها في خدمة المجتمع لإعادة الثقة بين صانع السياسات والمستفيد منها.
- أن يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات العامة الربط بين البناء الوطني والتحرر الوطني.
- اعتماد مبدأ التخطيط القاعدي في وضع السياسات العامة، بإشراك المجتمعات المحلية في التخطيط من خلال وحدات الحكم المحلي والمجالس القروية، وإعطاء أهمية خاصة لإشراك الشباب في صناعة السياسات العامة.
- التأكيد على خصوصية القدس عند وضع السياسات العامة على المستوى الوطني،
- التشديد على تكثيف الجهود الوطنية لتحويل برامج الحماية الاجتماعية إلى نظام للحماية الاجتماعية يتشكّل من نظام للخدمات الاجتماعية ونظام للضمان الاجتماعي.
- الاهتمام بالسياسات الثقافية باعتبارها أساساً للحوار والتأثير المجتمعي.
- إعادة النظر في سياسات التمويل والبرامج والخطط القطاعية.
- تعزيز الدور الرقابي والتقييم للسياسات القطاعية والحكومية.

تجربة رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني: مراجعة تاريخية موجزة ودروس للمستقبل*

د. وليد سالم*

*مداخلة في الطاولة المستديرة حول: «السياسات العامة بين الواقع والطموح»، معهد السياسات العامة - الأول من شباط ٢٠٢٢.

مدخل

تنطلق هذه المداخلة من حقيقة حصول انقطاع في رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني بين تجربة منظمة التحرير الفلسطينية بين الأعوام ١٩٦٥-١٩٩٤، وبين تجربة رسم السياسات والتخطيط الوطني الفلسطيني سواء على مستوى المنظمة أو السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤ وحتى اليوم. ترتب على هذا الانقطاع انفصال نسبي وحالة من عدم التوازن بين رسم السياسات والتخطيط من أجل البناء الوطني وبينه وبين رسم السياسات والتخطيط من أجل التحرر الوطني، ففي حالة المنظمة تهمش التخطيط لمشاركة اللاجئين الفلسطينيين في الكفاح الوطني، بينما بقي التخطيط قائما ولو بشكل مجزوء على تحسين ظروف معيشتهم وتحقيق صمودهم إلى حين تحقيق حق العودة. أما بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية فقد تجسد التحرر الوطني كتابيا في سياسات السلطة وخططها الموضوعة، لكن التطبيق الفعلي الذي فرضته أيضا ظروف الواقع والتمويل الدولي أدى إلى إعطاء الأولوية لمسار

* أستاذ في جامعة القدس.

عمل السلطة لتطبيق السياسات المتعلقة بالبناء الوطني لاسيما في مناطق (أ) و(ب) من الضفة الفلسطينية على حساب مسار التحرر الوطني، وأيضاً (بدرجة جزئية) على حساب مسار البناء الوطني ذاته في المنطقة (ج) من الضفة، وفي القدس. كما أدى الانقسام الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٧ إلى خلق مسار معقد لعمليتي التحرر الوطني والبناء الوطني بين قطاع غزة ممثلا للمحافظات الجنوبية وبين الضفة التي تضم المحافظات الشمالية للوطن. هذا ولم يؤد الإعلان عن قيام دولة فلسطين بعد اعتراف الغالبية العظمى من دول العالم بها عام ٢٠١٢ إلى تغيير هذا الواقع، حيث أدت ظروف الهيمنة الاحتلالية على الأرض والعمل على اقتلاع الإنسان وترحيله إلى التركيز على ما هو ممكن تطبيقه في مجال البناء الوطني وحسب. تعالج هذه الورقة هذه القضايا وتنتهي بتوصيات حول مخارج مقترحة للخروج من مأزق الانفصال القائم في التخطيط الفلسطيني بين مختلف أطرافه، وكذلك تحقيق التوازن بين رسم السياسات والتخطيط للتحرر الوطني والبناء الوطني معا بشكل متضافر بما يشمل الشعب الفلسطيني ككل سواء داخل الوطن أو خارجه.

وبشكل مكثف، تحاجج الورقة أن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في رسم السياسات والتخطيط قبل نشوء السلطة الوطنية قد نجحت في الجمع بين مهمات التحرر الوطني ومهمات البناء الوطني، وبعدها حصل انقطاع حيث لم تعد المنظمة تخطط بشكل كاف لكفاح اللاجئين الفلسطينيين، كما لم تنجح السياسات والخطط التي وضعتها السلطة في تحقيق ذلك الجمع بين البناء الوطني والتحرر الوطني لأسباب موضوعية منها الاحتلال والاعتماد على المانحين، وذاتية تتعلق بانقطاع تجربة الجيل الجديد من واضعي السياسات والخطط عن تجربة سابقيهم في منظمة التحرير.

تقترح الورقة أفكارا لردم هذا الانقطاع من جهة، كما تقترح أن السبيل الوحيد لتجاوز القيود الموضوعية والذاتية على رسم السياسات ووضع الخطط في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يكمن في التخطيط للشعب الفلسطيني ككل في الداخل والخارج عبر آلية منسقة تنظمها منظمة التحرير، وتعتمد منهجية التنمية المبنية على المجتمع المحلي التي تمكن من الجمع بين مهمات التحرر الوطني والبناء الوطني انطلاقا من تجنيد طاقات المجتمعات المحلية الفلسطينية في الوطن والشتات بهذا الاتجاه.

حالة الانقطاع في رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني

تميزت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية بالجمع بين التحرر الوطني والبناء الوطني، فجسد ذلك على أرض الواقع معنى كون المنظمة كيانا سياسيا ومعنويا للشعب الفلسطيني. في إطار كونها «كيانا»، فإن المنظمة لم تكتف بتنظيم العمل الفدائي الكفاحي، وإنما أرفقته - لاسيما عندما كانت تمارس فعلها في لبنان - بالعناية بالمخيمات الفلسطينية صحياً عبر إنشاء الهلال الأحمر الفلسطيني، وتعليميا عبر إنشاء المدارس والإشراف عليها، واقتصاديا من خلال مشاريع مؤسسة صامد التشغيلية التي وثقها الأخ أحمد قريع «أبو علاء» في كتابين (قريع، ٢٠٠٧ و٢٠٠٩)، وإلى جانب ذلك أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية مركز أبحاث تولى تطوير عملية البحث العلمي عن فلسطين والقضية الفلسطينية، ورعت المنظمة إذاعة العاصفة التي وثق أعمالها الأخ نبيل عمرو (عمرو، ٢٠١٣)، إضافة إلى عدد من الصحف والمجلات، وقامت الاتحادات الشعبية المرتبطة بالمنظمة بتأطير القطاعات الشعبية المختلفة كالمرأة، والطلبة والمهندسين والكتاب والصحافيين والمحامين في أطرها. معنى ذلك أن المنظمة كانت تمزج بين مهمات التحرر الوطني والكفاح من أجله وبين مهمات البناء الوطني التي اتخذت منحيين: تمثل الأول في تنظيم قطاعات الشعب الفلسطيني في اتحادات مختلفة من أجل توعيتها وطنيا وربطها بالثورة من جهة، ومن أجل تنظيم كفاح كل قطاع من أجل حقوقه الاجتماعية والاقتصادية. أما الثاني فتمثل في تلبية احتياجات اللاجئين في الصحة والتعليم والعمل، دون الارتهان وحسب إلى الدعم المحدود الذي كانت تقدمه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، فقد كانت المنظمة - خاصة أثناء وجودها في لبنان - تقوم بالإيفاء بالمتطلبات المعيشية للاجئين إلى جانب الوكالة بما يفوق ما تقدمه هذه الأخيرة، وذلك بالاعتماد على التمويل الذاتي من مشاريع الثورة، وكذلك تمويل الدول الحليفة وحركات التضامن والقوى الثورية. كما أن وهج الكفاح الفلسطيني قد خلق حالة دعم مالي عالمي للوكالة ذاتها حالت دون وصولها إلى ما حاق بها من أزمات مالية في العقد الأخير.

في تجربة منظمة التحرير في لبنان كان التوازن بين عمليتي التحرر الوطني والبناء الوطني لصالح الأولى، وبالتالي كانت عمليات بناء الهوية الوطنية والدعم الاقتصادي وتقوية النسيج الاجتماعي والرعاية الصحية والعناية بالتعليم هي عمليات هدفت لتعزيز اندماج اللاجئين الفلسطينيين بالثورة، ولا غرابة في ذلك، ففكرة تحرير فلسطين من الخارج كانت هي الفكرة السائدة، واستمر ذلك إلى أن أعلن

المجلس الوطني الفلسطيني عن قيام دولة فلسطين على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧في دورة الجزائر عام ١٩٨٨. مثل هذا القرار منعطفا انتقل فيه رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني إلى مرحلة جديدة بدأت بعدها عملية إعداد الخطط لإقامة دولة فلسطين على الأرض، حيث شرعت دائرة الشؤون الاقتصادية في منظمة التحرير على الفور بإعداد خطة «المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية»، التي تم إعداد المسودة الأولى منها في شهر آب من العام ١٩٨٩ من خلال الاقتصادي الفلسطيني البارز الدكتور يوسف الصايغ، وأنجزت النسخة النهائية منها في حزيران من العام ١٩٩٠، واحتوت الخطة الواقعة في زهاء ٤٠٠ صفحة على المقومات الوطنية والبشرية والعلمية والإدارية والمؤسسية والمالية والموارد الطبيعية والبنية التحتية لدولة فلسطين، كما ناقشت السياسات الضرورية من أجل معالجة إشكالية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الحياة (الصايغ، ١٩٩٠).

بعد الانتهاء من دراسة الدكتور صايغ، عكفت دائرة الشؤون الاقتصادية في منظمة التحرير على عمل دام مدة عامين ونصف ابتداء من ربيع عام ١٩٩٠ حين ناقش مؤتمر خبراء عقد في تونس وثيقة المقومات التي أعدها الدكتور يوسف الصايغ، وقد نتج عن هذا العمل في شهر تموز ١٩٩٣، (أي قبل شهرين من توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي: اتفاق أوسلو) وثيقة «البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠». شارك في إعداد الوثيقة ٣٠٠ خبير وخبيرة، وصاغها ٩١ خبيرا منهم ٦٥ من الأراضي المحتلة و٢١ من فلسطينيي الشتات، وأربعة خبراء مصريين، وواحد تونسي (نص ملخص الوثيقة، ص. ٣). تم إعداد الوثيقة الواقعة في ١٢٥٠ صفحة بالتعاون مع منظمات مختلفة من الأمم المتحدة وصناديق عربية وإسلامية متخصصة كما يذكر الأخ أحمد قريع (أبو علاء) في تقديمه للخطة. وبنيت الخطة ذات السنوات السبع على فكرة البدء بتنفيذها «حالما يباشر سكان الأرض الفلسطينية المحتلة ممارسة الحكم الذاتي (ومن ثم الاستقلال المتوج بقيام الدولة على أرضها)، وعلى الأقل ممارسة القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل في ظل الحكم الذاتي» كما جاء في نص الوثيقة (ملخص الوثيقة، ١٩٩٣، ص. ٢). وحددت الخطة أن عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ سيكونان عامي التأهيل والتدريب لقيادات الإدارة، وإعداد الإطار القانوني للاقتصاد. كما ركزت الخطة على العمل على الربط بين الضفة وغزة ليس فقط من خلال ممر مستقل عن الاحتلال، وإنما عبر تمديد أنابيب المياه والغاز

أيضا. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الانطلاق التي تمتد من ١٩٩٦ وحتى سنة ٢٠٠٠. وإضافة للتدريب وإعداد الإطار القانوني والربط بين الضفة وغزة، اشتمل البرنامج على توسيع البنية التحتية وتحديثها وتطوير برامج الإسكان والتحضير لعودة مئات الآلاف من النازحين، وهيكلة النظام المصرفي، وتوسيع النشاط الزراعي وتكثيفه، وتطوير الصناعة الإنتاجية، وإنهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال وتطوير العلاقات الاقتصادية الحرة والمستقلة مع الدول العربية وأوروبا والعالم.

تضمن البرنامج المذكور برامج طموحة للحكم الذاتي الكامل الذي يحضر اقتصاديا ومؤسسات للانتقال إلى الاستقلال على قاعدة اعتبار الضفة وغزة والقدس الشرقية وحدة جغرافية واحدة، واعتماد آليات المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمساواة بين الرجل والمرأة، وحرية فلسطين في اتخاذ القرار بشأن علاقاتها الاقتصادية مع العرب والعالم. (منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة الشؤون الاقتصادية، ١٩٩٣).

أذنت الخطة أعلاه ببدء تراجع رسم السياسات ووضع الخطط لتفعيل مشاركة اللاجئين في الكفاح الوطني، حيث انتقل مركز الثقل السياساتي والتخطيطي إلى الداخل، وتشير اتجاهات عمل السلطة الوطنية خلال سنيها الأولى على صعيد السياسات والخطط إلى اعتماد نسبي للبرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني من قبلها حتى العام ١٩٩٩ حيث كان التوجه نحو بناء المؤسسات تمهيدا لقيام دولة فلسطين كنتاج لانتهاء المفاوضات حولها في أيار ١٩٩٩ كما كان مقررا. لكن في الوقت نفسه كان قد بدأ الافتراق النسبي بين رسم السياسات والخطط في سبيل التحرر الوطني، وبين رسم السياسات من أجل البناء الوطني. صارت المهمة الأولى تعود للمنظمة وفصائلها، أما المهمة الثانية فقد تحددت كمهمة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وحتى لا يحدث التباس فقد تضمنت سياسات السلطة الوطنية وخططها مهمات إنهاء الاحتلال ومقاومة الاستيطان والعمل من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن هذه المهمات تركت تطبيقيا للمنظمة والفصائل، فيما ركزت وزارات السلطة ومؤسساتها تطبيقيا على تقديم الخدمات وبناء المؤسسات، ومحاولات للعمل في القدس والمنطقة (ج) لكن دون نجاح بسبب قيود الاحتلال. وبهذا نشأ موضوعيا مساران متوازيان دون العمل لتحقيق ربط محكم بينهما، هما: مسار البناء الوطني، ومسار التحرر الوطني. بعد عام ١٩٩٩ وحين لم يتم التوصل إلى اتفاق حل نهائي، ظل المسار الأول يعمل في المنطقة (ج) ضمن التقييدات التي

يحددها الاحتلال للعمل في تلك المنطقة، هذا بينما استمرت في الوقت نفسه محاولات السلطة الوطنية العمل في القدس رغم أنف الاحتلال ودون الحصول على تراخيص منه، فتمت إعادة تشكيل أمانة القدس بقرار من الرئيس ياسر عرفات عام ١٩٩٨، ثم أعيد تشكيلها مرة أخرى عام ٢٠١٢ بقرار من الرئيس محمود عباس، وبين القرارين أصدر المجلس التشريعي قانون القدس العاصمة عام ٢٠٠٢ الذي اعتبر القدس منطقة تنمية (أ) ذات أولوية بالمخصصات التنموية، وقانون أمانة القدس عام ٢٠٠٤ الذي لم تتم المصادقة عليه رسميا من الرئيس لكنه اعتمد في ديباجة القانون المعدل لانتخاب الهيئات المحلية رقم ١٠ لعام ٢٠٠٥ (سالم ، ٢٠٢٠).

شــذت عن مسألة الفصل سياساتيا وتخطيطيا بين المنظمة والسلطة فترة الانتفاضة الثانية، فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في التوصل إلى حل نهائي عام ٢٠٠٠، نشبت الانتفاضة الثانية، ورافقتها عودة التركيز على التحرر الوطني الذي رمى الرئيس ياسر عرفات بكل ثقله فيه، واستمر في ذلك حتى استشهد أواخر العام ٢٠٠٤. وبهذا تكون الانتفاضة الثانية قد تعاكست جزئيا مع الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، التي استطاعت على غرار تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج أن تجمع في تخطيطها وممارستها بين الكفاح من أجل التحرر الوطني، وبين البناء الوطني من خلال استصلاح الأراضي، وطرح مفاهيم التنمية بالحماية الشعبية، واعتماد التعليم المنزلي في ظل إغلاق الاحتلال الجامعات. وهكذا، فقد تمايزت تجربة الانتفاضة الأولى عن تجربة الثورة الفلسطينية في لبنان أيضا، من حيث أن الثانية قد استخدمت كفاح الفدائيين المسلح من أجل التحرير، فيما قامت الأولى على المشاركة الشعبية الواسعة واعتمدت منهج المقاومة الشعبية في الصراع مع الاحتلال.

بعد انتهاء الانتفاضة الثانية التي تكللت بانسحاب إسرائيلي أحادي من قطاع غزة، تلاه انتخابات أسفرت عن فوز حركة حماس عام ٢٠٠٦، ثم استيلائها على قطاع غزة عام ٢٠٠٧.. بعد ذلك طرح المانحون الغربيون فكرة «الضفة أولًا»، وقامت حكومات الدكتور سلام فياض المتعاقبة التي استمرت حتى عام ٢٠١٣ بطرح استعدادها لخوض معركة إثبات الجدارة التي كانت قد طرحتها خطة خارطة الطريق عام ٢٠٠٣ كشرط على الفلسطينيين أن يلبوه من أجل التقدم بالمسيرة السياسية. قدم فياض خلال عهده خططاً عدة لبناء الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية وبناء المؤسسات الشفافة، وأصبح كل شيء يكتسب الطابع التقني مركزاً على مهمات البناء الوطني مع

بعض التمرد المحدود على ما يفرضه الاحتلال على مهمات هذا البناء في المنطقة (ج). أما الكفاح من أجل التحرر الوطني فقد انحصر في مقاومة سلمية نخبوية الطابع، وفي إطار ذلك طرح مشروع جنين أولًا عام ٢٠٠٨، ومشاريع لإعادة إعمار غزة بعد حرب ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ التي قدم خلالها المجتمع الدولي وعودا بمليارات الدولارات في مؤتمر شرم الشيخ في آذار ٢٠٠٩، التي لم يقدم منها شيئاً لاحقا بذريعة سيطرة حماس على الحكم (انظر/ ي خطط حكومة فياض، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠٠٩- ٢٠١٠)، وهكذا فقد أدت سيطرة حماس على قطاع غزة إلى انفصام في سياسات وخطط البناء الوطني، وكذلك في خطط التحرر الوطني. مع ذلك فقد شهد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العام ٢٠١١ أن خطوات حكومة فياض قد أسست وضعا أصبح معه الفلسطينيون جاهزين للاستقلال. لكن ذلك الاستقلال لم يأت. افترض فياض أن النجاح في امتحان الجدارة سيجعل المجتمع الدولي يكافئ الفلسطينيين بإعطائهم دولة مستقلة، لكن افتراضه هذا لم يكن كافيا وحده للنجاح في الامتحان، إذ إن رسم السياسات والتخطيط وتطبيقهما على الأرض كانا يتطلبان جمع جهود السلطة والمنظمة معا في إطار واحدٍ يخطط لكل من مساري البناء الوطني والتحرر الوطني بشكل متضافر. وفي خضم كل هذه العملية تهمش التخطيط لمشاركة اللاجئين الفلسطينيين في عملية الكفاح الوطني.

تعددت مسارات التخطيط في السلطة الوطنية بين الخطط الوطنية العامة، والخطط القطاعية ومنها الخطط الدورية للقدس بهذا الشأن، والخطط المكانية لفلسطين ككل ولكل محافظة على حدة بالتعاون بين وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وخطط التنمية العنقودية التي طرحتها حكومة الدكتور محمد اشتية. طرحت هذه الخطط كل شيء بما في ذلك التنمية في القدس والمنطقة (ج) عبر التمرد على قيود الاحتلال وعدم الاعتراف به، والانفكاك عن اقتصاد الاحتلال، وتمت المطالبة مرارا بتعديل اتفاق باريس الاقتصادي. لكن كل هذه السياسات والخطط لم تنجح في تجاوز سقف البناء الوطني عن الحدود التي فرضها الاحتلال، كما لم يكن هناك نجاح في التنسيق بين التخطيط لمهمات التحرر الوطني ومهمات البناء الوطني بما يعزز تكاملهما على طريق تحقيق الاستقلال. ولم يؤد الاعتراف بفلسطين كدولة من الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ عن أي تعديل على هذه الحالة من الانفصام في التخطيط الفلسطيني.

بشكل أكثر ملموسية، بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية إعداد خطط سنوية خلال السنوات الثلاث الأولى لها (١٩٩٤-١٩٩٦)، وصيغت في

العام ١٩٩٧ أول خطة للتنمية سميت «خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٨-٢٠٠٠»، وفي الواقع «كانت هذه الخطط تجميعا لمشاريع وبرامج مرشحة للتمويل» (الخالدي، ٢٠١٦، ص. ١٦). ومع طرح مشاريع للتمويل بدأ الانفصال النسبي عن الخطة التي صاغتها دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية المشار إليها آنفا.

مع اندلاع الانتفاضة الثانية، عاد التركيز لينصب على مهمات التحرر الوطني بقيادة ياسر عرفات بوصفه القائد العام للثورة الفلسطينية، وإبان فترتها تراجعت خطط السلطة الوطنية الفلسطينية من التنمية إلى الإغاثة، فتم إعداد خطة الاستثمار العام الطارئة عام ٢٠٠٠، وبرنامج التدخل السريع عام ٢٠٠٣، تلتها خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٤، ثم جاءت بعد استقرار الأوضاع خطتان متوسطتا المدى للتنمية من ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ومن ٢٠٠٦-٢٠٠٨. مع تسلم الدكتور سلام فياض رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٧ وضع خطة الإصلاح وبناء المؤسسات ٢٠٠٧- ٢٠١٣، التي تضمنت خططا فرعية أخرى تمت الإشارة إليها أعلاه، تلت ذلك خطط وزارات الدكتور رامي الحمد الله التي ركزت على التنمية الوطنية والمواطن أولًا، لتجيء بعد ذلك خطط حكومة الدكتور محمد اشتية لتركز على التنمية بالعناقيد وقضايا الانفكاك عن الاحتلال التي لم تتمكن من تحقيق أهدافها نظراً لسطوة الاحتلال وتحكمه بالمعابر بين فلسطين والخارج وبين الضفة وغزة، ونظراً لإصرار الاحتلال على رفض إجراء أي تعديل على بروتوكول باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٤ الذي يتضمن اتحادا جمركيا بين فلسطين وإسرائيل، كما يضع قيوداً على علاقات فلسطين الاقتصادية مع العالم. إلى جانب ذلك كله، كان هناك كما ذكر خطط مكانية أعدتها وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT) لكل محافظة من المحافظات حتى العام ٢٠٣٠ (الصفحات الإلكترونية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ووزارة الحكم المحلي)، وكذلك للمنطقة (ج) من الضفة الفلسطينية واستراتيجيات العمل فيها (الصفحات الإلكترونية نفسها)، كما وضعت الرؤية للخطة المكانية لفلسطين حتى العام ٢٠٥٠ منذ نهاية العام ٢٠١٥(وفا، ٢٠١٥)

بالإجمال، لم تنجح تلك الخطط بسبب القيود الموضوعية والذاتية في إنجاز مهمة البناء الوطني المطروحة في مناطق (أ) و(ب) وبشكل جزئي محدود في القدس الشرقية، هذا عوضا عن نخبوية وضع الخطط وعدم مشاركة المجتمعات المحلية في إعدادها وتنفيذها، واعتمادها على الدعم الأجنبي، مما ساهم في

إضفاء طابع تقني على تنفيذها، مما أدى إلى إضاعة جزئية لربطه مع الهدف العام لتحرر فلسطين والمراكمة التدريجية بهذا الاتجاه. ومع هذا النوع من التخطيط بدا كأن المشاريع التي ينفذها تقوم ولو جزئيا بدور رفع العبء عن الاحتلال لتلبية الخدمات للشعب الخاضع للاحتلال، بينما يستمر الاحتلال في المقابل بقضم الأرض وتهويدها وأسرلتها.

ترافقت هذه الخطط، مع تراجع عمل منظمة التحرير وتراجع رسمها للسياسات والخطط من أجل معالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء وتمكينهم اجتماعيا وإنسانيا وإطلاق طاقاتهم في عملية التحرر الوطني، وإنهاء عمل مؤسسة صامد التي كانت تقوم بتمكينهم اقتصاديا، بينما استمرت الفصائل في تخطيط أعمال المقاومة المدنية في الضفة، وحماس بتخطيط الهجمات بالصواريخ من غزة. نشأ عن هذا الوضع ليس فقط انفصال في التخطيط بين التحرر الوطني والبناء الوطني، وإنما تحدد أيضاً البناء الوطني في ما هو متاح إنجازه، وتحدد الكفاح الوطني في أنه يدور في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ دون تفعيل دور اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، وكذلك انقسمت أشكال الكفاح من أجل التحرر الوطني بين المقاومة الشعبية وبين إطلاق الصواريخ. فكيف يمكن أن تتجاوز عملية رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني هذا المأزق المعقد والمركب لكل من عمليتي التحرر الوطني والبناء الوطني، وكيف يمكن إطلاق عملية تخطيط سياساتية وتنفيذية تشمل الشعب الفلسطيني كله في الوطن والخارج؟

البديل المقترح

مع توجه الحكومة الفلسطينية الجديد الذي عبر عنه الدكتور اسطيفان سلامة خلال ندوة معهد السياسات العامة، نحو إعداد خطط للوزارات بما يتناسب مع أدوار ومسؤوليات كل وزارة، فإن هذه الورقة تقترح أن التنمية المبنية على المجتمع المحلي هي الطريق الذي يمكن من خلاله الجسر بين مهمات التحرر الوطني والبناء الوطني، وتعزيز المشاركة في رسم السياسات والتخطيط، وتنمية الاعتماد على الذات، وتقليص الركون إلى الدعم المالي الأجنبي، وتشكيل مجموعات محلية تقوم بالتخطيط للمهمات الوطنية والتنموية معا، وتقوم بتنفيذها معا سواء داخل الوطن أو في مخيمات اللجوء أو بين الجاليات الفلسطينية المنتشرة في بقاع الأرض. فما هي هذه التنمية المبنية على المجتمع المحلي، وما آليات تطبيقها وكيف يمكن أن تصبح المنهج الأساسي للفعل التنموي الفلسطيني سياساتيا وتطبيقا للسياسات؟

منهج التنمية المبنية على المجتمع المحلي (Community-Based Development) هو

منهج يقوم على اعتماد المجتمعات المحلية باعتبارها الوحدات التي هي ذوات وموضوعات التنمية بأوجهها المختلفة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية/ النضالية. ذواتها بمعنى أنها هي المبادرة إليها، وموضوعاتها، بوصف أن عوائد التنمية تعود إليها. بهذا المعنى فإن كل مجتمع محلي هو فاعل التنمية، وهو موضوعها في الوقت ذاته.

يعرف المجتمع المحلي على أساس جغرافي كمجتمع محلي بيت حنينا مقابل مجتمع محلي شعفاط في القدس، أو على مستوى أعلى مجتمع محلي القدس مقابل مجتمع محلي نابلس وهكذا، أو حتى على مستوى أعلى أكثر كالمجتمع المحلي الفلسطيني مقابل المجتمع المحلي الأردني وهكذا. كما يعرف المجتمع المحلي على مستوى الفئات الاجتماعية كأن نقول المجتمع المحلي للشباب مثلا، ويعرف أخيرا على أساسي قطاعي المجتمع المحلي الزراعي، أو الصناعي، أو السياحي، وهكذا (سالم، ٢٠١٩ و٢٠٢٠).

لدى رسم السياسات والتخطيط من المقترح العمل على المجتمع المحلي بتعريفاته الثلاث المذكورة أعلاه. وبالملموس يمكن البدء من أسفل إلى أعلى. وإذا أخذنا فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧كحالة، فإنه يمكن تنظيم العملية التخطيطية بحيث تعد كل قرية وخربة ومدينة بداية خططها التي تشمل تنمية مواقعها الجغرافية وفئاتها وقطاعاتها، ثم يصار إلى تنسيق هذه الخطط مع بعضها البعض لتنشأ خطة لكل محافظة، ثم تنسق خطط المحافظات معا لتصبح الخطة الوطنية العامة التي تشمل تنمية المواقع الجغرافية والفئات الاجتماعية والقطاعات في آن معا وبشكل متناغم، وتكون للحكومة في هذه العملية الأدوار الآتية:

في البداية تضع الحكومة بإشراف من منظمة التحرير الفلسطينية الإطار العام للتخطيط الوطني المبني على المجتمع المحلي، ورؤيته وأهدافه وآليات إنجازه بالمشاركة في كل أرجاء الوطن، والجدول الزمني لذلك.

بعد ذلك يشارك مندوبو الحكومة وموظفو وزاراتها كلّ في مكان سكنه في الأنشطة التي تنظم لإنجاز الخطط لكل قرية وخربة ومدينة وذلك بالمشاركة مع الفعاليات الموجودة في تلك المواقع ومنها المجالس البلدية والقروية وممثلو القطاع الخاص فيها وممثلو مختلف الفئات الاجتماعية، ومندوبو القطاعات التعليمية والصحية والبيئية والسياحية وغيرها من القطاعات، كما يشترك ممثلو الفصائل السياسية في هذه العملية.

بعد اكتمال كل الخطط السابقة تقوم الحكومة بإعداد الخطة الوطنية العامة، وتكلف كل وزارة بتنفيذها مع المجتمعات المحلية والقطاعات والفئات كل في مجاله. ويمكن أن تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية الطريقة نفسها في التخطيط للاجئين الفلسطينيين

والجاليات الفلسطينية في شتى أرجاء الكرة الأرضية.

تتميز عملية رسم السياسات والخطط إذن بمشاركة كل الشعب الفلسطيني فيها سواء في الوطن أو الخارج، وبمشاركة كل الفئات والقطاعات والرموز والفصائل السياسية والاجتماعية والمهنية، مما يخلق ملكية لهم في عملية التخطيط، وكذلك مسؤولية منهم تجاه تطبيقها بالمشاركة - دون مجرد انتظار التمويل الأجنبي أو معونات وكالة الغوث - وبالمزج بين إعادة الاعتبار للعمل التطوعي كميزة تاريخية للشعب الفلسطيني وبين تحفيز المصادر التمويلية الذاتية من المجتمعات المحلية ومن القطاع الخاص الفلسطيني. تتميز هذه العملية أيضا بتناغم الأدوار بين الجهات العليا وبين الشعب في إعدادها، وكذلك في المسؤولية عن تنفيذها، كما أنها تتميز بمشاركة الفصائل السياسية فيها بما يضمن المزج بين مهمات التحرر الوطني والبناء الوطني وتنظيم طاقات المجتمعات المحلية الفلسطينية للقيام بهما معا وتشكيل الأجسام القيادية اللازمة لتنظيم كل منهما، وكذلك لتنظيم الجوانب المتشابكة بينهما. بناء على هذه الميزات فإن التخطيط المبني على المجتمع المحلي ناجع لكل فلسطين، ومن الخطأ التفكير بحصره على مستوى البلديات والمجالس القروية وحسب. ويمكن أن ينسق هذا الهيكل التخطيطي جسما أعلى لرسم السياسات والتخطيط تقوده منظمة التحرير الفلسطينية وتشارك فيه السلطة الوطنية الفلسطينية، وممثلو تجمعات الشعب الفلسطيني من لاجئين وجاليات في مختلف أنحاء العالم.

يقوم هــذا الجسم بتنسيق الخطط والسياسات الفلسطينية للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة وتحقيق التناغم بين تنفيذ الخطط للتحرر الوطني مع تنفيذ الخطط للبناء الوطني.

حالة تطبيقية: رسم السياسات والتخطيط للقدس

كان للقدس الشرقية دور مركزي في رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني كله منذ عام ١٩٦٧، حيث تركز التخطيط على العمل الوطني الفلسطيني ككل من خلال الجبهة الوطنية الأولى عام ١٩٧٣، ثم لجنة التوجيه الوطني عام ١٩٧٨ وهما الهيئتان اللتان كانتا تخططان للعمل الوطني الفلسطيني في كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

استمر التخطيط للقدس كجزء من التخطيط العام لفلسطين ككل حتى العام ١٩٩٣ حين قام بيت الشرق بقيادة القائد الراحل فيصل الحسيني بالبدء بصياغة خطط وهياكل خاصة بالقدس، وذلك عبر إنشاء «هيئة القدس الوطنية» التي قادتها لجنة تنفيذية مكونة

من ٢١ عضوا، يقودون تسع دوائر مختلفة للتخطيط، والاقتصاد، والقانون والحقوق، والخدمات الأساسية، والمؤسسات الدينية والمالية والدفاع المدني، وكان لكل دائرة من هذه الدوائر التسع أقسام فرعية « (سالم، ٢٠١٩، ص. ١٥٢، وحلبي ٢٠٠٧). أسست خطة هذه الهيئة لتخطيط خاص للقدس، وذلك على خلاف التخطيط السابق للعمل الوطني الفلسطيني في أنحاء فلسطين الذي قامت به الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني. كما أن تخطيط الهيئة ركز على مهمات البناء الوطني في القدس من أجل تحضيرها للاستقلال عن الاحتلال، بمعنى آخر أريد أن يتم تشكيل هيكلية فلسطينية جاهزة لجعل القدس عاصمة لفلسطين المحررة بمجرد أن يسفر الكفاح الفلسطيني أو أي اتفاق تفاوضي عن التوصل إلى هذه النتيجة.

بعد ذلك نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وفي عهدها تعددت الخطط بشأن القدس، كالخطط القطاعية للقدس: ٢٠٠٣ التي صدرت عن بيت الشرق، و٢٠١٠ التي صدرت عن وحدة القدس في رئاسة دولة فلسطين، وخطة ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي صدرت عن الوحدة ذاتها بالتعاون مع جامعة القدس، وخطة معهد ماس بالتعاون مع وحدة شؤون المفاوضات ٢٠١٩-٢٠٢٣(الخطط القطاعية للقدس). وإلى جانب الخطط القطاعية صدرت خطط خاصة بـوزارة شؤون القدس منها خطة عام ٢٠١٣ أعدها الدكتور عناد السرخي (السرخي، ٢٠١٣)، والخطة العنقودية للقدس التي يجري العمل عليها حاليا من الوزارة (الخطة العنقودية). وقد قامت بكدار بإصدار خطة للقدس عام ٢٠١٢، أعقبت دراسة كان قد أعدها الدكتور محمد اشتية مدير عام «بكدار» آنذاك أسست لرؤية تنموية للقدس (بكدار ٢٠١٢، واشتية ٢٠١٠)، هذا عوضا عن الخطط المكانية للقدس المعدة من وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٠)، وخطط مختلفة لمؤسسة التعاون لتنظيم عملها في القدس.

ركزت الخطط المذكورة على القطاعات من سياحة وصحة وتعليم وغيرها، وعلى الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب والمرأة. شذ منها عن ذلك خطة وزارة شؤون القدس لعام ٢٠١٣ التي ركزت على دعم الاحتياجات الطارئة للبيوت المهددة بالهدم والعائلات المهددة بالترحيل جراء سحب الهويات وما شابه من احتياجات طارئة.

الغائب الأكبر من هذه الخطط هو التخطيط للمجتمعات المحلية الجغرافية المعرضة لخطر الاستيطان ومصادرة الأراضي والترحيل وهدم البيوت، ويبلغ عدد هذه في قدس ١ الواقعة ضمن حدود البلدية الإسرائيلية للقدس ٢١ موقعا. و٥٠ موقعا ضمن محافظة القدس كلها الشاملة لقدس ١ وقدس ٢. وفي ورقة

قدمها الكاتب عام ٢٠١٦ ونشر عام ٢٠١٩، جرى اقتراح إعداد خطط لكل مجتمع محلي مقدسي تشمل مواقعه الجغرافية (حاراته)، وقطاعاته، وفئاته، وأن يقوم بهذا التخطيط وتنفيذ الخطط شبكة تنموية محلية يشارك بها ممثلو القطاعات والفئات والفصائل السياسية وموظفو وموظفات الحكومة الذين يقطنون في كل مجتمع محلي وهكذا. وفي سياق تنفيذ الخطط يتم الانفكاك تدريجيا عن التبعية لاقتصاد الاحتلال، وتنشأ روافع تنمية مستقلة عنه ومعتمدة على الذات والموارد المحلية، وعلى موارد الجاليات الفلسطينية المنتشرة في العالم والقطاع الخاص الصغير والمتوسط والكبير، وموارد التوأمة بين قرى وبلدات القدس وبين أحياء في مدن العالم المختلفة. يترتب على ذلك تحول الشبكة التنموية المحلية إلى قائدة معترف بها للتنمية والكفاح الوطني في آن معا، ويمكن للشبكات التنموية للمواقع المختلفة أن تنشئ مجلسا وطنيا عاما للقدس تنبثق عنه أمانة القدس (بلدية القدس العربية) من جديد لتعمل على التوأمة بين المجتمعات المحلية المقدسية وبين أحياء مدن العالم، وتمثيل القدس في اتحادات البلديات العربية والإسلامية والعالمية، على أن تقوم الأمانة بمهماتها تلك تحت إشراف منظمة التحرير والهيئات المنبثقة عنها كالمؤتمر الوطني الشعبي. تلي ذلك إعادة تنظيم شاملة لأعمال المرجعيات المختلفة للقدس بحيث تتولى محافظة القدس حفظ الأمن والنظام كما جاء في وصف مهماتها، وتتولى وزارة شؤون القدس مهمة تنسيق عمل الوزارات الفلسطينية في القدس، وتقوم أيضا بالتنسيق مع وحدة القدس في مكتب الرئيس من أجل إعداد خطط منسقة معا للقدس بدلا من إعداد خطط متوازية، وتقوم دائرة القدس في منظمة التحرير وفصائلها بتنسيق العمل الكفاحي الشعبي لتحرير القدس من الاحتلال، وبهذه الطريقة تحدد المهمات بوضوح وينتهي التضارب والازدواجية فيها، وتنسق أعمال جميع هذه الهيئات معا الهيئة العليا للقدس التي يترأسها الرئيس محمود عباس «أبو مازن» (سالم ، ٢٠١٩).

يتيح التصور المطروح أعلاه دمج القدس في العملية السياسية والتنموية الفلسطينية، كما يتيح إعادة تشكيل أمانة القدس، بحيث لا تظل خارج السرب في ما يتعلق بالانتخابات البلدية، وقد قرر المجلسان المركزيان والمجلس الوطني عام ٢٠١٨ «إعادة إحياء أمانة القدس وفق أفضل صيغة تمثيلية»، وبقي تنفيذ هذا القرار.

يتيح هذا التصور المجال أيضا أمام خلق حالة سيادة شعبية في المجتمعات المحلية المقدسية تواجه السيادة المفروضة قسراً من الاحتلال على المدينة. كما أنه يوسع قاعدة المشاركة في التنمية وفي الكفاح الوطني في آن معا، ويعزز ملكية المواطنين لعمليات التنمية وانخراطهم

فيها، ويفعل دور الجاليات الفلسطينية مما يحد من الاعتماد على التسول من الدول الغربية المانحة، كما أنه أخيراً يوفر طريقة لتوحيد جهود الوزارات كافة بشأن القدس وتوحيدها أيضا مع مختلف هيئات منظمة التحرير مما يخلق تكاملا للجهود ومنع تضاربها وتبعثرها وازدواجيتها، كما يخلق آلية متناغمة لتنسيق جهود الكفاح الوطني مع البناء الوطني وتنظيم برامجهما معا بحيث يؤدي كل واحد منهما دورا تكامليا مع الآخر.

بناء على هذا التصور لرسم السياسات والتخطيط بشأن محافظة القدس، يمكن لكل محافظة أن تبني تحت إشراف منظمة التحرير ودولة فلسطين هياكلها التنموية - النضالية المشتركة التي تجمع بين الكفاح الوطني والبناء الوطني معا، دون الفصل بينهما في أطر منفصلة ومتوازية العمل كما هو الحال منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اليوم. ويمكن للمنظمة والحكومة جمع خطط للمحافظات معا في خطة وطنية شاملة يتابع إعدادها وتطبيقها مجلس أعلى لرسم السياسات وتنسيق الخطط.

خاتمة

بينت هذه الورقة وجود تجربة تاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية في رسم السياسات والتخطيط جمعت بين مهمات البناء الوطني والتحرر الوطني وطبقت بشكلٍ خاص خلال فترة وجود منظمة التحرير وفصائلها في لبنان.

انقطعت التجربة أعلاه بعد انتقال مركز الثقل السياساتي والتخطيطي الفلسطيني نحو الداخل بدءا بدراسة يوسف الصايغ لعام ١٩٩٠ عن المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مرورا بالبرنامج العام لبناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠، وليس انتهاء بالسياسات والخطط التي وضعتها السلطة الوطنية منذ نشوئها عام ١٩٩٤ وحتى اليوم. في غمار هذا الانقطاع تطورت عدة فجوات أولها التوقف عن التخطيط لمشاركة اللاجئين في الكفاح الوطني ووقف عمل مؤسسة صامد التي كانت تعنى بتوفير العيش الكريم لهم، مما جعلهم يصبحون عرضة لعمليات امتهان الكرامة لاسيما في لبنان وللاعتماد وحسب على المعونات المتناقصة لوكالة الغوث وبعض الدعم المحدود من منظمة التحرير. وثانياً نشأ انفصال نسبي بين العمل من أجل التحرر الوطني والعمل للبناء الوطني في الداخل. وثالثاً فإن مهمات البناء الوطني قد أصبحت مختزلة بحفظ البقاء والوجود والبناء في مناطق (أ) و(ب)، مع تعثر عمليات البناء في القدس والمنطقة (ج) بسبب قيود الاحتلال الفظة. بمعنى آخر فقد اختزلت عمليتا التحرر الوطني والبناء الوطني في آن معا. للخروج من هذا المأزق المركب اقترحت

الورقة منهجية لرسم السياسات تعتمد على التوجه للمجتمعات المحلية الفلسطينية في الوطن والخارج ضمن عملية تخطيط للشعب الفلسطيني ككل تشرف عليها وتنسقها منظمة التحرير، وهي توجه يسمح بتجاوز المعوقات التي يفرضها الاحتلال من جهةٍ وللجمع بين مهمات التحرر الوطني والبناء الوطني من جهة أخرى.

قدمت الورقة حالة دراسية لكيفية تطبيق المنهجية أعلاه في حالة القدس الشرقية، على أن تقدم مقترحات لآليات تطبيقية في مختلف أماكن وجود الشعب الفلسطيني ضمن الدراسة الموسعة التي يتم العمل عليها. هذا وتوصي الورقة بدراسة تجربة منظمة التحرير في لبنان بشكل معمق للاستفادة منها تطبيقيا، وكذلك دراسة تجربة التخطيط الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس بين ١٩٦٧ و١٩٩٤ أي قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما لم تتطرق إليه هذه الورقة حيث يحتاج إلى بحث معمق خاص، وهي تجربة تحوي الكثير من الدروس لحاضر رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني.

المراجع

- اشتية، محمد (٢٠١٠). **القدس: تصور تنموي**، رام الله: بكدار.
- بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار) (٢٠١٢). إنها القدس: الخطة الاستراتيجية لتنمية مدينة القدس العربية.
- بيت الشرق - جمعية الدراسات العربية (٢٠٠٣) مشروع الدراسات القطاعية المتعددة للقدس الشرقية: استراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية.
- حلبي، أسامة (٢٠٠٧). **بلدية القدس العربية**. ط.٢. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (بآسيا).
- الخالدي، رجا (٢٠١٦). «أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها». في. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني: الأوراق التحضيرية لمؤتمر ماس الاقتصادي ٢٠١٦. ص ١-٣٢.
- دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية (تموز ١٩٩٣). **البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠٠٠** (مجلدان وملخص تنفيذي). تونس.
- سالم، وليد (خريف ٢٠١٩). « الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل». جامعة القدس، **مجلة المقدسية**، العدد الثالث: ص. ١٤١-١٦٨.
- سالم، وليد (صيف، ٢٠٢٠). «التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي: المفاهيم والأدوات». جامعة القدس، **مجلة المقدسية**، العدد السابع، ص. ٨٩-١١٨.
- السرخي، عناد (٢٠١٣). «**ورقة سياسات ومبادئ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية**». القدس: وزارة شؤون القدس.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (آب ٢٠٠٩). **فلسطين – إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة: برنامج الحكومة الثالثة عشرة**.
- الصايغ، يوسف (حزيران ١٩٩٠). **المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية**. دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية.
- الصفحة الإلكترونية لوزارة الحكم المحلي: www.molg.pna.ps
- الصفحة الإلكترونية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: https://unhabitat.org
- عمرو، نبيل (٢٠١٣). **صوت العاصفة: سيرة إذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى**. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- قريع، أحمد (٢٠٠٩). **اقتصاد المقاومة: قراءة في تجربة المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية في المنفى**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- قريع، أحمد (٢٠٠٧). **صامد: التجربة الإنتاجية للثورة الفلسطينية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مؤسسة التعاون (٢٠٠٧). «يا قدس نعبر أسوارك ٢٠٠٧-٢٠٠٨».
- وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية (٢٠١٠). «**الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية**».
- وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية وجامعة القدس (٢٠١٨). «الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية ٢٠١٨-٢٠٢٢.
- وزارة شؤون القدس (كانون الثاني، ٢٠٢٠). **خطة عنقود القدس التنموي: المسودة الثانية**.
- وكالة وفا (٣٠/ ١٢/ ٢٠١٥). «الحمد الله: وثيقة فلسطين ٢٠٢٥-٢٠٥٠ ستكون مرجعا أساسيا للخطط التنموية».

المراجع الإنجليزية

- MAS- Palestine Economic Policy Research Institute and PLO Negotiations Support Unit (2019). "Preserving East Jerusalem in the Context of the Two States Solution: Short and Medium Term Plan for East Jerusalem 2019- 2023.
- Palestinian National Authority (August 2010). Homestretch to Freedom: The Second Year of the 13th Government Program - Palestine: Ending the Occupation, Establishing the State.
- Palestinian National Authority (March 2009). The Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza 2009- 2010.

الحماية الاجتماعية أحد أهم أدوات العدالة الاجتماعية

داود الديك*

كلما حلّت بالعالم كارثة أو مصيبة أو أزمة تعالى الحديث عن الحماية الاجتماعية. فمن جائحة كوفيد-١٩ إلى الأزمة الأوكرانية وما تبعها من أزمة في الأمن الغذائي تمثلت في ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية، كل هذه الحوادث تعصف بالتماسك الاجتماعي والاستقرار، وتولّد مزيداً من الحرمان والفقر والتهميش، وتهدد أي مكتسبات تحققت في إطار التنمية ومكافحة الفقر.

نخطئ كثيرا إذا ما نظرنا إلى الحماية الاجتماعية كعطايا وجوائز ترضية للفقراء والمحرومين، فالحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان، وهي المنظور الذي من خلاله يقيم المواطن علاقته بدولته، وهي أساس العقد الاجتماعي ومدماك العدالة الاجتماعية وصمغ التماسك الاجتماعي.

نخطئ كثيرا إذا تعاملنا مع الفقر على أنه غياب الدخل أو نقصه، فالفقر متعدد الأسباب والأشكال، ومواجهته يجب أن تكون متعددة الأبعاد. إضافةً إلى نقص الدخل أو انعدامه، يشمل الفقر عدم القدرة على الحصول على الخدمات (صحة وتعليم وسكن وماء وكهرباء...)، ويشمل أوجهاً من الحرمان، كانعدام المشاركة في الشأن العام، والحرمان من الفرص والمهارات، وانعدام الأمن الغذائي.

*مستشار رئيس الوزراء للشؤون الإستراتيجية.

ما هي الحماية الاجتماعية؟

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٥ (١) على أن: «لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته التي تفقده أسباب عيشه».

عرفت منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية بأنها تتمثل في جملة سياسات وبرامج تهدف إلى الحدّ من مشاكل الفقر والضعف التي قد تعترض الإنسان في حياته، والتصدّي لها. وتضمن له الحصول على: تعويضات عائلية، حماية الأمومة، تعويض البطالة، التعويض عن إصابات العمل، إعانة مرضية، حماية صحية، معاش الشيخوخة، معاش الإعاقة، معاش الورثة.

تعرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الحماية الاجتماعية بأنها حق من حقوق الإنسان، تشمل جميع التدابير التي توفر الاستحقاقات النقدية والعينية من أجل ضمان الدخل والرعاية الصحية.

ومن منظور البنك الدولي، فإن الحماية الاجتماعية «وسيلة للحد من الفقر، وتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين، والحد من عدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الوظائف الجيدة».

ومن مجمل هذه التعريفات، يمكن القول إن الحماية الاجتماعية عبارة عن مجموعة أدوات وتدابير وإجراءات فعالة للوقاية من الصدمات والمخاطر والحد من الفقر، وتمكين الفئات الفقيرة والمهمشة، على طريق الخروج من الفقر. وتتضمن الحماية الاجتماعية مقاربات عدة منها: الوقاية، الحماية، التمكين، التحول (بمعنى نقل الناس من حالة إلى أخرى).

تعتبر الحماية الاجتماعية في جوهرها أداة لتمكين الأفراد والمجتمعات، خصوصاً الفئات الفقيرة والمهمشة، فلا يبقون مستفيدين (متلقّين) للمساعدات والخدمات فحسب، وإنما يصبحون عناصر فاعلة في عملية التنمية.

للحماية الاجتماعية ارتباط وثيق الصلة مع العدالة الاجتماعية، فلا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية دون توفر نظام للحماية الاجتماعية. خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العناصر الأربعة للعدالة الاجتماعية: المساواة والإنصاف والمشاركة والحقوق.

ومن هذا المنطلق، فإن الحماية الاجتماعية تلعب دورا مهما في ردم فجوة اللامساواة، وتحقيق الحد الأدنى من أمن الدخل، والأمن الغذائي. وتساهم في إعادة توزيع الدخل والفرص.

نظم الحماية الاجتماعية هي تعبير عن عقد اجتماعي صريح أو ضمني في كل بلد، يجسد الخيارات الاجتماعية بشأن التضامن الاجتماعي من حيث طبيعته ونطاقه، وكيفية تفاعله مع اعتبارات الاقتصاد السياسي الأوسع.

والتفاعل وطيد بين نظم الحماية الاجتماعية والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، كأسواق العمل والسياسات المالية ونظم التعليم وسياسات الإسكان والبيئات الحضرية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. لذا ينبغي تناول إصلاح الحماية الاجتماعية من الناحية الفنية، إلى جانب منظور السياسة الاجتماعية الأوسع.

تؤثر أنظمة الحماية الاجتماعية وتصميمها ونطاق تغطيتها في تشكيل التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وهيكلية سوق العمل ومكافحة الفقر والتخفيف من حدته، إضافة إلى القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية في أي مجتمع.

أهداف الحماية الاجتماعية

أولاً- حماية الفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل من آثار الهزات والصدمات والكوارث والأوبئة.

ثانياً- رفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة والمحرومة.

ثالثاً- تقليص الفجوات.

رابعاً- التصدي للحرمان والتمييز والعنف بأشكالها وتجلياتها كافة.

خامساً- تكافؤ الفرص وعدم توليد التفاوتات أو توسيعها.

سادساً: بناء إطار عادل وتمكين وتضمين يضمن الحقوق للجميع.

نظم الحماية الاجتماعية

نظم الحماية الاجتماعية، في تصميمها ونطاقها، هي ما يرسم، في أي مجتمع، ملامح التماسك الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وبنية سوق العمل، والوقاية من الفقر والتخفيف من حدته، والمنعة في وجه الصدمات الاقتصادية. فالحماية الاقتصادية الفعالة ضرورية للغاية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي الوفاء بوعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدم إهمال أحد، علاوة على أنها حق أساسي من حقوق الإنسان.

يؤثر مدى جودة نظم الحماية الاجتماعية ونطاق شمولها على ثقة الناس في قدرة حكومتهم على حمايتهم من آثار المرض والشيخوخة وإصابات العمل والإعاقة، وعلى دعمهم خلال أحداث دورة الحياة كالأمومة، ومساعدتهم في جهودهم وتطلعاتهم إلى طيب العيش لا سيما في البلدان الخارجة من الصراع العنيف. فيمكن للحماية الاجتماعية الشاملة أن تعزز الثقة المتبادلة والتماسك الاجتماعي في

تلك البلدان.

ولتحويل الحماية الاجتماعية من حقّ نظريّ إلى ممارسة، فإننا بحاجة إلى بناء نظام للحماية الاجتماعية. هذا النظام ينضوي تحته: نظام للمساعدات الاجتماعية (مساعدات نقدية للفقراء، مساعدات غذائية، مخصصات أسر الشهداء، والأسرى...)، ونظام للخدمات الاجتماعية (صحة، تعليم، سكن)، ونظام للضمان الاجتماعي.

أما بخصوص **مهام نظام الحماية الاجتماعية**، فمن أبرزها:

أولا - توفير الحد الأدنى المقبول من أمن الدخل (المساعدات النقدية، الحد الأدنى للأجور، مخصصات بطالة...).

ثانيا - توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بجودة مقبولة (صحة، تعليم، سكن...)

ثالثا: تمكين أصحاب الحقوق (الناس) من المشاركة ومن مساءلة أصحاب الواجب (الدولة، الحكومة).

لا تقتصر مهام الحماية الاجتماعية على الفقراء، ففي كثير من الأحيان تضطر الدول والحكومات إلى تقديم تدخلات حماية اجتماعية لفئات عريضة من السكان وقت الأزمات. وخير مثال على ذلك ما حصل خلال جائحة كوفيد-١٩، أو ما يحصل خلال الكوارث الطبيعية، أو ما يحصل خلال الهزات والأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بالمجتمعات، أو تتدخل الحكومات لدعم فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود والمتوسط لمواجهة موجات غلاء الأسعار خصوصا المواد الغذائية.

الحماية الاجتماعية في فلسطين

تكتسب الحماية الاجتماعية في الحالة الفلسطينية أهمية بالغة بالنظر إلى سياق الاحتلال وحالة الشرذمة السياسية والجغرافية وحالة الإفقار التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين سواء من خلال الاستهداف المباشر للمواطنين واغتيال حقهم في الحياة، أو من خلال مصادرة مصادر رزقهم ودخلهم ومواردهم كالأرض والمياه والثروات الطبيعية. لذلك يكون دور الحماية الاجتماعية في السياق الفلسطيني منصباً على تعزيز المنعة والصمود، وتوفير العيش الكريم، ومعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إحداث التغيير والانتقال بالمجتمع من حالة الاحتياج إلى الإنتاج، ومن اللامساواة إلى المساواة، ومن التهميش والاستبعاد إلى التضمين والإدماج.

صحيح أن الدولة هي صاحبة الواجب في مجال الحماية الاجتماعية، لكنها ليست اللاعب الوحيد. فبالإضافة إلى الدولة والحكومة ومؤسساتها، توجد المنظمات الدولية وتحديداً المنظمات العاملة في قطاع الدعم الإنساني، وتوجد مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومختلف

منظمات الإغاثة، ويوجد القطاع الخاص الذي يقدم تدخلات حماية اجتماعية بين الفينة والأخرى.

تناولت خطة التنمية الوطنية ٢٠٢١-٢٠٢٣ الصادرة عن الحكومة الحالية برئاسة د. محمد اشتية، موضوع الحماية الاجتماعية تحت محور: التنمية المستدامة. وأفردت تحت هذا المحور أولوية سياساتية بعنوان «القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية»، وورد تحت هذه الأولوية سياسة عامة للحكومة بعنوان «توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين».

جمعت أجندة التنمية الوطنية بين العدالة الاجتماعية وسيادة القانون في أولوية واحدة، وهــذا تطور ملحوظ على مستوى الفكر الاجتماعي والسياسات كمدخل لضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة وتوفير الفرص وحماية الفئات الفقيرة والمهمشة. وتعهدت بالالتزام بمسؤولياتها تجاه المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين.

ركزت الحكومة في خطة التنمية الوطنية على مكافحة الفقر متعدد الأبعاد، وعلى تطوير برامج للتمكين الاقتصادي للفقراء والمهمشين، وعلى ضرورة مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة، وتوفير احتياجاتهم لحياة كريمة تساهم في عملية إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.

حددت الحكومة مجموعة من التدخلات السياساتية لتحقيق ذلك، من أهمها: ضمان حد أدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية، تطوير برامج التمكين الاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية بما يحقق حياة كريمة للأسر الفقيرة، وتطوير أرضية للحماية الاجتماعية ملائمة وتدريجية مع إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وإنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي، وتطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتطوير قاعدة الحوار الاجتماعي ومأسستها وتوسيعها.

من جهة أخرى، لا يمكن القول إن لدينا نظام حماية اجتماعية راسخا ووطيدا ومقوننا في فلسطين على الرغم من التقدم والإنجازات التي تحققت في هذا المجال من مثل برامج الحماية الاجتماعية المتفرقة وبرامج المساعدات المتفرقة التي تغطي مجموعة من الفئات. من أهمها برنامج المساعدات النقدية الذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية ويستهدف الأسر الفقيرة، ومخصصات لأسر الشهداء وللجرحى والأسرى، وبرامج للمساعدات الغذائية، والإعفاءات من الرسوم المدرسية وأثمان الكتب، ونظام للتأمين الصحي الحكومي رغم عدم شموليته، ومخصصات التقاعد لموظفي القطاع العام، وبرامج حماية متفرقة للفئات المهمشة ككبار السن، وللأشخاص ذوي الإعاقة، وللأطفال،

وللمعنّفات. يضاف إلى ذلك ما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني وتحديدا الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة من تدخلات ومساعدات، وما تقدمه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في المخيمات، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

التحديات

تواجه الحماية الاجتماعية في فلسطين، مجموعة من التحديات والمعيقات، منها ما هو ناجم عن الاحتلال وسياساته وإجراءاته (نهج الإفقار)، ومنها ما هو متعلق بارتفاع معدلات النمو السكاني، وضيق القاعدة الاقتصادية، ومحدودية الغلاف المالي والتمويل، وعدم الشمولية في التغطية سواء من حيث الجغرافيا أو الفئات، إلى جانب الشرذمة والتشتت والتجزئة. كذلك فإن الحماية الاجتماعية في فلسطين لم ترق إلى مستوى النظام، فلا تزال عبارة عن برامج وتدخلات في معظمها غير محمية بقوانين وتشريعات.

الحماية الاجتماعية عامل استقرار اقتصادي

أدركت كثير من الأمم والشعوب، وكثير من الأنظمة السياسية، وتجارب الدول، خصوصاً بعد جائحة كوفيد-١٩، أن الاقتصاد وحده والنمو الاقتصادي وحده ليس كافيا إن لم يكن قائما على أسس العدالة الاجتماعية. خصوصاً أن النموذج الاقتصادي يركز على تدابير لمعالجة تداعيات برامج التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية «الخصخصة». هذا النموذج يؤمن بنظرية **تساقط ثمار النمو**. أي أن منافع النمو الاقتصادي تتساقط تلقائياً على الفقراء. بمعنى آخر من وجهة نظرهم، فإن المكاسب الاقتصادية التي تعود بالفائدة بشكل أساسي على الأثرياء/ المستثمرين سوف تتدفق وتتساقط على فقراء المجتمع، على شكل فرص اقتصادية جديدة ومستويات معيشة أفضل.

هذه النظرية تلخص السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي سيطرت على العالم عقودا طويلة، ورأينا آثارها الكارثية خصوصا في ما يتعلق باتساع رقعة الحرمان الاجتماعي واتساع فجوة اللامساواة.

وهي تماثل **نظرية العصفور وروث الحصان**: نرمى شعيرا أكثر للحصان، يتبرّز أكثر، وبالتالي ستتغذى العصافير على الروث.

من هنا تأتي أهمية العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي من خلال سياسات توزيع عادل للمنافع والفرص.

علمتنا جائحة كوفيد-١٩ كثيرا من الدروس في ظل ما كشفته من أوجه الخلل والقصور على مستوى العالم سواء في موضوع المساواة، أو في

موضوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم مما خلقته الجائحة من خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية، فإنها أعادت الاعتبار لموضوع العقد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

ولعل من أهم الدروس والعبر الناتجة عن الجائحة، ضرورة إعادة بناء نظام الحماية الاجتماعية ليصبح أسرع وأكفأ في الاستجابة للصدمات والهزات، كذلك أعادت الجائحة الاعتبار لدور الدولة والحكومة والقطاع العام بعد أن تصور كثيرون أن الحكومات قد لا تكون ضرورية وأنه يمكن تجاوز دورها، كما أظهرت الجائحة مدى أهمية الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والبيانات وتحسين إدارة المخاطر والكوارث.

ختاما، لا يمكن الحديث عن الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية بمعزل عن العقد الاجتماعي. علينا أن نعمل على إعادة بناء العقد الاجتماعي بين (الدولة والمؤسسات، المجتمع المدني، القطاع الخاص، والأفراد). وهذا يتطلب تجديد العقد الاجتماعي على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وتطوير الخدمات التي تمس حياة الناس ومصالحهم، وتعزيز دور المرأة، وتطوير الحماية الاجتماعية والحماية الصحية، ومكافحة الفقر والبطالة، والسكن اللائق والميسور التكلفة، والتعليم الجيد، وتطوير الحوكمة خدمة للمنافع العامة والصالح العام، والشراكة والتشاور الشاملين بحيث نصغي جيداً للناس ونتيح المجال أمامهم للمساهمة في صياغة مستقبلهم.

يدرك جميع المشتغلين في مجال الحماية الاجتماعية، وتدرك الحكومات خصوصاً في منطقتنا العربية أننا بحاجة إلى إصلاحات في نظم الحماية الاجتماعية، وبحاجة إلى مراجعة خيارات السياسة والخيارات العامة. لكي تكون أنظمة الحماية الاجتماعية "فعالة ينبغي أن تُدمج في النطاق الأوسع للسياسات الاجتماعية. ويتطلب هذا الدمج تعاونا وثيقا بين المؤسسات الحكومية على المستويات المركزية والمحلية، وتعاونا مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

نحو اعتماد برامج اجتماعية واقتصادية للقوى والحركات الفلسطينية

د. أحمد أبو دية*

مقدمة

تشكل الأحزاب السياسية أحد أبرز متطلبات قيام البناء الديمقراطي في النظم السياسية، فهي تتنافس على الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات وطرح برامج تبين رؤاها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لهذه البرامج والوعود الانتخابية يختار الناخبون الحزب السياسي الذي يمثل تطلعاتهم ويعالج القضايا والمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم.

في الحالة الفلسطينية، حتمت الظروف التي عاشتها الثورة الفلسطينية - والوجود في المنفى في ظل نظم سياسية واجتماعية قائمة - تركيز الجهود على الصراع مع الاحتلال والعمل الكفاحي والسياسي في مقابل غياب أو ضعف الاهتمام بالجوانب الحياتية الأخرى الاقتصادية منها والاجتماعية.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، بقي الجانب السياسي - المتمثل بتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بالتحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة - مسيطراً على التوجهات الأساسية والبرامج الانتخابية للقوى والفصائل الفلسطينية خاصة المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. ففي الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت في ١٩٩٦ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وفي الانتخابات المحلية التي أجريت في الضفة الغربية في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠١٢ و٢٠١٧

* باحث، وأستاذ جامعي.

و٢٠٢١ و٢٠٢٢ برزت ظاهرة لافتة، وهي ضعف البرنامج الاجتماعي للقوى المشاركة في هذه الانتخابات وطغيان البعد السياسي على برامجها الانتخابية.

كذلك ساهم عدم إقرار قانون للأحزاب السياسية في فلسطين حتى تاريخه في ضعف اهتمام الحركات والقوى الفلسطينية في التصرف كأحزاب سياسية بما يشمل شروط ومتطلبات إقامة الحزب السياسي وتسجيله وتمويله وتحديد توجهاته وبرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بالنظر إلى التحولات التي شهدها النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية والتحول من مفهوم السلطة إلى الدولة وإجراء الانتخابات المحلية بشكل دوري على الأقل، أصبحت الحاجة ملحة لقيام القوى والحركات الفلسطينية بتطوير رؤاها وتوجهاتها نحو القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

من شـأن امتلاك القوى والحركات الفلسطينية برامج اجتماعية واقتصادية أن يحقق العديد من الأهداف منها:

١. تحديد رؤيتها وتوجهاتها نحو القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تشغل بال المجتمع الفلسطيني من مختلف الجوانب الصحية والتعليمية وقضايا العمل والبطالة والفقر والمرأة والطفل وذوي الإعاقة والنوع الاجتماعي والتنمية المستدامة...الخ.

٢. امتلاك هذه الحركات برامج اجتماعية واقتصادية سيشكل العمود الفقري لبرامجها الانتخابية في أي انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومحلية.

٣. فتح المجال للتنافس بين القوى والأحزاب السياسية باتجاه البحث عن طرق وأساليب لمعالجة قضايا المجتمع وتلبية احتياجاته.

٤. سيشكل أساسا لعمل الحكومات وإطارا لتقييم الحكومات ومتابعة أدائها.

منطلقات أساسية لاعتماد القوى والحركات الفلسطينية برنامجا اجتماعيا اقتصاديا:

قبل اعتماد القوى والحركات الفلسطينية برنامجا اجتماعيا اقتصاديا لا بد أن تستند إلى مجموعة من المنطلقات الأساسية، تراعي ما يلي:

١. إن تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني تعد أمرا ضروريا لتعزيز مقومات الصمود في وجه الاحتلال والاستيطان وتمكينه من الوصول إلى حقوقه في التحرر والاستقلال والتنمية.

٢. إن ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأبناء الشعب الفلسطيني يشكل أساسا لتطبيق قيم الديمقراطية وإقامة مبادئ سيادة القانون والتسامح والتعددية.

٣. سيقود ضمان الحقوق الأساسية للإنسان وتكافؤ الفرص للجماعات والأفراد دون تمييز إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الاستقرار والأمن والعدالة الاجتماعية لجميع

المواطنين.

٤. أهمية احترام كرامة الإنسان وحمايتها وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل والاعتراف بدور المـرأة في قيادة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التنمية والنضال الوطني.

٥. ضرورة التعامل مع قضايا ذوي الإعاقة على أسس حقوقية وكجزء من التنوع القائم في المجتمع الفلسطيني.

القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تتطلب من القوى السياسية تحديد رؤية تجاهها

إن إعداد القوى والحركات الفلسطينية واعتمادها برامج اجتماعية اقتصادية يتطلب تحديد موقف واضح تجاه مجموعة من القضايا التي تهم المجتمع الفلسطيني، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

أولاً: في الجانب الاقتصادي: ينبغي تحديد الموقف من التوجه الاقتصادي العام الذي يجب تبنيه، فهل يتم التوجه نحو بناء اقتصاد فلسطيني مقاوم هدفه تعزيز صمود المواطنين على الأرض في ضوء تبني الاحتلال سياسات تقوم على إدارة الصراع والضم الزاحف من خلال تصاعد الاستيطان ومصادرة الأراضي والسعي لتفريغها من أصحابها والتضييق عليهم، أم يتم الاستمرار في تبني سياسة الاقتصاد الحر وانفتاح الأسواق؟ أم اتباع سياسة الانفكاك التدريجي عن اقتصاد دولة الاحتلال؟ كما يقتضي تحديد القطاعات الاقتصادية التي يجب منحها الأولوية في الاهتمام، فهل ينصب الاهتمام على قطاع الزراعة لارتباطه بالأرض والصراع مع الاحتلال أم تعزيز قطاع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات باعتباره القطاع الذي يفتح الآفاق أمام الاقتصاد الفلسطيني عالميا أم قطاع الصناعات الإنتاجية التي يمكن أن تشكل بديلا عن الحاجة للسوق الإسرائيلية وبالتالي المساهمة في الانفكاك عنه؟

يشكل القطاع الخاص عنصرا مهما في أي برنامج اجتماعي اقتصادي، لذا ينبغي تحديد الموقف من شركات القطاع الخاص، وهل ينبغي إصلاح الوضع القائم لما يتضمنه من أبعاد احتكارية وعدم منافسة تمس حقوق المواطن في الحصول على خدمة جيدة بأسعار عادلة، وأهمية إصدار قوانين منح الامتياز ومنع الاحتكار، وتعزيز المنافسة؟ وكذلك الحال بالنسبة للتشريعات الضريبية وعدالتها وكيف ينبغي الموازنة بين تشجيع الاستثمار بتخفيض الضرائب على المستثمرين وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء الضريبية؟

ثانيا: في الجانب الاجتماعي: لا بد لأي برنامج حركي أو حزبي أن يجيب عن مجموعة كبيرة من التساؤلات المهمة في مختلف القطاعات وجوانب حياة المجتمع الفلسطيني من تعليم وصحة وحماية اجتماعية وحقوق المرأة ودور الشباب وشهداء وجرحى وأسرى، والثقافة

والفنون وذلك على النحو الآتي:

في قطاع التعليم تبرز أهمية تحديد مضامين المناهج المدرسية بما يخدم الرواية الوطنية ومواجهة الضغوط الساعية لتفريغ المناهج من هذه المضامين، كما لابد من تحديد الموقف من الحق في التعليم بمراحله كافة ونوعية التعليم وبرامجه التي ينبغي تبنيها التي تتواءم مع حاجة السوق لمعالجة حالة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي، والتوجه من تعليم الفتيات وتوفير متطلبات العملية التعليمية للمناطق المهمشة والمناطق المهددة بالاستيطان، وأخيرا ما هو المطلوب لضمان حقوق المعلم ورفع مكانته؟

في قطاع الرعاية الصحية، هناك العديد من الإشكاليات التي تتطلب وضع رؤية واضحة للتعامل معها من قبيل نوعية نظام التأمين الصحي الذي يجب تبنيه، والتوجهات المتعلقة بشراء الخدمة الصحية من الخارج أو توطينها في الداخل، وكيفية تعزيز الخدمات الصحية الشاملة لبعض الفئات كذوي الإعاقة والأماكن المهمشة والمناطق المهددة بالاستيطان.

أما في قطاع العمل والعمال، يتطلب تحديد الموقف تجاه السياسات الضرورية لضمان حقوق العمال وتوفير بيئة العمل وإجراءات السلامة العامة فيها، والحد الأدنى من الأجور وعمالة الأطفال، وبدائل العمل في المستوطنات خاصة للنساء، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وسياسات معالجة أزمة البطالة، وتطوير ودمقرطة الأطر والنقابات العمالية.

تمثل القدرة على توفير شبكة حماية اجتماعية شاملة عاملا حاسما في نجاح القوى السياسية أو فشلها في الحكم، لذا ينبغي أن تعنى القوى والحركات الفلسطينية بتحديد توجهاتها نحو توفير شبكة حماية اجتماعية لمعالجة قضايا الفقر والفقر المدقع وكيفية إيصال المساعدات لمستحقيها بشفافية، وموقفها من إقرار قانون ضمان اجتماعي عادل، وتوفير الحماية لذوي الإعاقة الخاصة.

في إطار تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تبرز أهمية تبني الحركات والقوى الفلسطينية في برامجها توجهات الشفافية وسياسة الانفتاح في قضايا الشأن العام، ودعم حق المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في المساءلة الاجتماعية للمسؤولين عن قراراتهم وأفعالهم، وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين واعتماد معيار الكفاءة في تولي الوظائف العامة والمناصب العليا، والتأكيد على استقلالية مؤسسات الرقابة العامة وهيئة مكافحة الفساد وقدرتها على فرض التدابير الوقائية التي تعزز نزاهة المؤسسات العامة؟

أما في ما يتعلق بالمرأة والنوع الاجتماعي، لا بد أن يتضمن البرنامج الاجتماعي للقوى والحركات الفلسطينية موقفا واضحا من أدوات

تحقيق المساواة للمرأة في المجتمع الفلسطيني وإزالة مختلف أشكال التمييز ضدها، وكيفية توفير بيئة قانونية وتشريعية وسياسات حامية للمرأة ومراعية لحقوقها، وتعزيز وجودها في المواقع القيادية ودورها في عملية صنع القرار.

وفي قطاع الشباب: تبرز الحاجة لتحديد التوجهات نحو دور الشباب في عملية صنع القرار وفي المواقع القيادية، وفي كيفية تحفيزهم نحو العمل التطوعي والمشاركة في خدمة المجتمع، ودعم مؤسساتهم والانفتاح عليها وإشراك ممثلي الشباب في معالجة قضاياهم، وتوفير الحيز المكاني اللازم للشباب للاستفادة من طاقاتهم.

يمثل الشهداء والجرحى والأسرى والمحررون قيمة عليا في المجتمع الفلسطيني وهـو ما يتطلب من القوى والحركات الفلسطينية أن تحدد في برامجها المطلوب لرعاية أسر الشهداء وضمان العيش الكريم لهم، وكيف يمكن إبقاء قضية الأسرى على سلم الأولويات باعتبارها احد الثوابت الوطنية، وحشد كل الدعم الممكن لقضيتهم وإبرازها في كل المحافل الدولية، وضمانات توفير حياة كريمة للأسرى والجرحى والمحررين وعائلاتهم وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية لذويهم، وتوفير التدريب والتأهيل المهني والتقني للأسرى المحررين ودمجهم في سوق العمل ودعم مشاريعهم الاقتصادية.

وفي قطاع الثقافة والفنون: لابد من تحديد التوجهات والسياسات التي يجب تبنيها لرعاية الثقافة والفنون والمؤسسات والمراكز الثقافية والفنية وتعزيز دورهـا في الحياة العامة والنضال الوطني، والإجراءات المطلوبة لتثبيت الرواية الوطنية ونشرها في مختلف المحافل ومواجهة كل محاولات طمسها.

خـــلاصـــة

يشكل البرنامج الحزبي في النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية مرتكزاً أساسياً للتنافس بين القوى السياسية على السلطة، فالصراع البرامجي هو محور الصراع السياسي في هذه الأنظمة، وهو البرنامج الحكومي للحزب الفائز في الانتخابات. وعلى الرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية لوجود الاحتلال الجاثم على الأرض وعدم التحرر منه بعد، ومحدودية دور السلطة الفلسطينية وعدم إجراء الانتخابات بشكل دوري، فإن وجود قوى وفصائل فلسطينية متعددة، وتنظيم انتخابات عامة ومحلية بين فترة وأخرى، وإعطاء القوى والفصائل الفلسطينية الأولوية لقضايا الصراع مع الاحتلال والقضايا السياسية في برامجها وتوجهاتها للجمهور على حساب القضايا والاحتياجات الأخرى للمواطنين يستدعي اهتمام هذه القوى بالإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ومحاولة وضع توجهات

وحلول لها في برامجها، وهذا يشكل أيضاً جانباً مهماً من جوانب تعزيز صمود المواطنين وبقائهم على أرضهم وقدرتهم على مواجهة السياسات الاستئصالية للاحتلال تجاههم.

بما أن حركة فتح قادت المشروع الوطني المتمثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية لتكون نواة الدولة الفلسطينية المستقلة، ونظراً لقوة حضور الحركة - إلى حد بعيد – في مفاصل هذه السلطة ومؤسساتها، فإن المسؤولية الملقاة على عاتق الحركة ينبغى ألا تتوقف عند اعتماد برنامج سياسي يحدد الثوابت والرؤية الوطنية الخاصة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وإنما لا بد أن يمتد ذلك أيضاً إلى إعداد واعتماد برنامج اجتماعي واقتصادي يحدد توجهات الحركة نحو القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الفلسطيني وأن يتضمن هذه البرنامج مواقف وإجابات واضحة تجاه هذه القضايا ليس فقط لدى قيادات الحركة وكوادرها وإنما أيضاً موجها لأي حكومة تمثل الحركة.

الحماية الوطنية للفئات الهشة من غلاء الأسعار

محمود أبو شنب*

مقدمة

تواجه الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً في أسعار السلع الأساسية جراء التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-١٩ التي ضربت اقتصاديات بلدان العالم، وتضاعف هذا الارتفاع مع الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة، وما نتج عنها من اضطرابات في سلسلة التوريد العالمية، لتصل أسعار السلع إلى أرقام قياسية كان تداعياتها أكثر سلبية في الحالة الفلسطينية التي تواجه أزمات اقتصادية ومالية وصحية مركبة، شكلت بمجملها تحدياً كبيراً أمام قدرة الحكومة على الاستجابة لتداعيات هذه الأزمة وتوفير الحماية الاجتماعية للأسر التي تعاني من الفقر المدقع.

أطلقت منظمات أممية تحذيرات من مخاطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعكاساتها على مختلف المؤشرات الاقتصادية ومن بينها البطالة والفقر، علاوة على التهديد بتفاقم الأمن الغذائي العالمي، خاصة في البلدان الأقل نمواً، واقتصاديات البلدان غير المنتجة، مما يقوض جدار الحماية للفئات الهشة.

في هذه الورقة البحثية، نحاول تسليط الضوء على قدرة الحكومة على توفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة من الارتفاع العالمي لأسعار السلع، خاصة تلك التي تتلقى مخصصات مالية من وزارة التنمية الاجتماعية، وماهية التدخلات المطلوبة لتدعيم منظومة الحماية، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والارتكاز إلى

*باحث في السياسات العامة .

التقارير الدولية والمحلية المتخصصة في الأمن الغذائي والدراسات البحثية في هذا المجال، وتسليط الضوء على مدى استجابة الحكومة لمعالجة تداعيات هذه الأزمة الطارئة التي يصعب التيقن بموعد انتهائها، في ظل إقرار الحكومة موازنتها المالية للسنة ٢٠٢٢ بعجز مالي يصل إلى ٥٥٨ مليون دولار .[١]

تفترض الورقة أن أي تدخلات لحماية الفئات الضعيفة، تستدعي خطوات إجرائية آنية وسياسات استراتيجية وفق السياسة الوطنية للأمن الغذائي، بما يضمن حماية هذه الفئات، وتعزيز صمودها أمام هذه الاضطرابات، ويساعد على تقوية مناعة العيش الكريم، وتجنب حدوث ظواهر اجتماعية اقتصادية سلبية، والانتقال بها من الحاجة إلى الإنتاج الفعال، مع أهمية تحقيق الأهداف الحكومية للعام الحالي ٢٠٢٢ وهي: «تعزيز التعافي الاقتصادي، خاصة ما ترتب على ارتدادات جائحة كورونا، وكذلك مكافحة الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار، كما ترمي الموازنة أيضا إلى تحفيز النمو في الأراضي الفلسطينية».[٢]

الخلفية

١- اختلالات جائحة كوفيد-١٩

لم يكن ارتفاع أسعار السلع وليد لحظة بدء الحرب الروسية الأوكرانية، فقد سبقتها اهتزازات عالمية غير مسبوقة، أثرت على مختلف محركات الاقتصاد العالمي، وفي مقدمتها الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والأمن الغذائي. نتيجة ذلك لم يتمكن العالم بعد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في ضمان الحصول على أغذية آمنة ومغذية وكافية للجميع، وإزالة جميع أشكال سوء التغذية ومعالجة الفقر.

قبل جائحة كوفيد، كان أكثر من نصف سكان الإقليم غير قادرين على تحمل نفقات نمط غذائي صحي. اتسعت هذه الفجوة منذ بداية الجائحة على الأرجح. وأدى فقدان الوظائف وسبل العيش إلى تآكل القوة الشرائية للأسر، مما دفع البعض إلى تغيير خياراتهم الغذائية بطريقة لا تتوافق مع الأنماط الغذائية الصحية المتنوعة.[٣]

تسببت الجائحة بانكماش لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية وساهمت في زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر وزيادة هشاشة سبل العيش وأضعفت سلاسل الإمادات الغذائية، ليتضح انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص من خلال مسارات معقدة، مثل فقدان الدخل وتحديات سلامة الأغذية بالإضافة إلى تقلب توافر الغذاء.[٤]

في العام ٢٠٢١، كان أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع، واقترب ٤٥ مليون شخص من المجاعة بسبب جائحة كوفيد-١٩،

بينما ارتفع عدد الأشخاص الذين يتأرجحون على حافة المجاعة في ٤٣ دولة ليبلغ ٤٥ مليون شخص، وذلك مع ارتفاع مستويات الجوع الحاد في العالم.[٥]

أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن هذا العدد ارتفع إلى ٤٢ مليوناً في وقت سابق من العام ٢٠٢١، بعد أن كان ٢٧ مليونا في العام ٢٠١٩. وتبلغ قيمة تجنب مجاعة عالميا الآن ٧ مليارات دولار مقارنة بـ ٦,٦ مليار دولار في بداية العام ٢٠٢١.[٦]

سلّطت الجائحة الضوء على ضرورة تحقيق تغطية شاملة للحماية الاجتماعية في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا من خلال عدد من الوسائل، من بينها: الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي (التحويلات النقدية) لضمان الأمن الغذائي والتغذية، التي ثبت أنها وسيلة فعالة ومجدية لتوسيع التغطية، وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوارات الاجتماعية لضمان الوصول إلى العاملين في النظم الزراعية والغذائية والاستثمار في الرقمنة لتحسين الوصول إلى الفئات المهمشة والعاملين غير النظاميين واستهدافهم، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، وتحسين فعالية كلفة واستجابة خطط الحماية الاجتماعية.[٧]

يمكن تسخير دور الحماية الاجتماعية من أجل الإدماج الاقتصادي كحزمة ومستوى الجوع في العالم في عام ٢٠٢٠ في ظلّ تفتشي جائحة كوفيد-١٩. وبعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيّر يذكر مدة خمس سنوات، ارتفع بنسبة ٥,١ نقطة مئوية في غضون سنة واحدة فقط ليبلغ نحو ٩,٩ في المائة، مّما يزيد من صعوبة تحدي تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول العام ٢٠٣٠.[٨]

خلال النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ تأثرت برامج المساعدات الاجتماعية في فلسطين نتيجة القيود على الحركة بسبب جائحة كوفيد-١٩، حيث أشارت النتائج إلى أن ٣٩,٤٪ من الأسر المستفيدة من برامج المساعدات والحماية الاجتماعية قبل حالة الطوارئ تأثرت في مكان يتعلق بالمساعدات التي تتلقاها من المؤسسات غير الربحية، تليها المساعدات الخاصة بالعلاج المجاني (١٩,١٪)، والثالثة المساعدات الخاصة بالتحويلات من العائلة والأصدقاء في الخارج (١٧,٤٪).[٩]

نسبة الاسر المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية وتأثر المساعدات التي تلقتها بالقيود على الحركة التي نتجت عن جائحة كوفيد-19 حسب برنامج الحماية الاجتماعية، فلسطين (حزيران - كانون أول)، 2020

٢. الحرب الروسية الأوكرانية

أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بأنّ الأسعار العالمية للسلع الغذائية سجّلت ارتفاعًا ملحوظا في آذار ٢٠٢٢ لتصل إلى أعلى مستويات لها على الإطلاق حيث بلغ متوسط مؤشر أسعار الأغذية ١٥٩,٣ نقطة، أي بزيادة نسبتها ١٢,٦ في المائة على المستوى المسجّل في شباط، وهذا الارتفاع المتواصل من المتوقع أن يؤدي إلى قفزة في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في شتى أنحاء العالم.[١٠]

تعد روسيا أكبر مصدّر للقمح في العالم، بينما جاءت أوكرانيا في المرتبة الخامسة، وتوفران معاً ١٩٪ من الإمدادات العالمية من الشعير و١٤٪ من إمدادات القمح و٤٪ من الذرة، وهو ما يشكل أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية، وهما أيضاً من كبار مصدّري زيوت الطعام، لذا قفزت أسعار القمح إلى أعلى مستوياتها في ١٤ عاما.

تسببت الحرب في أوكرانيا والعقوبات الهائلة على روسيا في انكماش التجارة العالمية، ورفعت بشدة أسعار الغذاء والطاقة، لذا خفض صندوق النقد الدولي توقعاته الاقتصادية للولايات المتحدة والصين والاقتصاد العالمي إجمالا في كانون الثاني الماضي، مع مخاطر مرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ وزيادة التضخم واضطرابات الإمــدادات وتشديد السياسة النقدية الأميركية.[١١]

تشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع الأسعار بسبب الصراع لأن أوكرانيا وروسيا من كبار مصدري المواد الغذائية، حيث تصدر روسيا وأوكرانيا، اللتان تعرفان بـــ«سلة خبز أوروبا»، نحو ربع إنتاج القمح العالمي، ونصف منتجات دوار الشمس والذرة والزيت (مجلة فورين بولسي).[١٢]

يتفاوت مدى تأثر دول العالم بأسعار الغذاء من دولة إلى أخرى، والمحدد الرئيس لدرجة التأثر هو مدى اعتماد الدولة على الاستيراد في تلبية احتياجات مواطنيها من الغذاء، كما أن وفرة المخزون التمويني عند أي دولة سيساعدها في تخفيف الآثار السلبية للحرب وسيحد من ارتفاع أسعار السلع على المدى القصير فقط، أما على المدى الطويل - في حال استمرار الحرب - فإن نقص السلع الأولية والسلع النهائية وارتفاع أسعارها، ربما يعتبر نتيجة حتمية لا مفر منها.

دارسات وتقارير

أجمعت الدارسات والتقارير الدولية والمحلية على أن الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في حدوث صدمات عارمة لأسواق الغذاء، ووصلت قدرة الناس على الصمود لمرحلة حرجة، مما أدى إلى حدوث احتجاجات وتوترات اجتماعية في بعض البلدان، خاصة التي تعاني من

شبكات أمان اجتماعي ضعيفة وموارد مالية محدودة. وكان توصيف الدراسات والتقارير للأزمة الراهنة على النحو الآتي:

- الحرب في أوكرانيا تدفع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى السقوط في براثن الجوع جراء ارتفاع أسعار الغذاء المثير للقلق.[١٣]
- الحرب سلطت الضوء على ظاهرة مهمة تعاني منها فلسطين، وهي المستويات العالية من انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الذي وصلت نسبته إلى نحو ١٣٪ في فلسطين (نحو ٦٤٪ في قطاع غزة) في العام ٢٠٢٠، خاصة بعد أزمة الجائحة.[١٤]
- تعطل سلاسل إمداد المواد الغذائية الأساسية (القمح، الدقيق، الزيوت النباتية، الأعلاف...) من شأنه أن يؤثر سلباً على الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود في حال حدوث ارتفاعات في أسعار المواد الغذائية المستوردة، خاصة أن فلسطين كانت تعاني خلال العقدين الماضيين من تراجع مزمن في إنتاج الأغذية، مما أدى إلى الاعتماد على الواردات بشكل كبير لسد حاجة المواطنين من الغذاء.[١٥]
- الأسر الفلسطينية تلقت ضربة مؤلمة بعد ارتفاع أسعار الغذاء في العالم، والكثير من الأسر تكافح لتأمين الاحتياجات الأساسية لأفرادها، إلى جانب أن الاعتماد على الواردات إضافة القيود التي يفرضها عنف المستوطنين والاستيلاء على الأراضي يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء.[١٦]

العديد من الدول عملت على وضع الخطط والسياسات والبحث عن بدائل عملية لحماية القطاعات الاقتصادية وذلك لدرء الانعكاسات السلبية المتمثلة في إضعاف رفاهية المواطنين وتهديد الأمن الغذائي خاصة للفئات المهمشة والفقيرة، ويتضح من الرسم البيان الآتي تدخلات الحكومات في الاستجابة إلى الأزمة:[١٧]

مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء

من أجل تخفيف الأعباء عن الأسر المعيشية، أعلنت معظم الحكومات اتخاذ تدابير للحد من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء المحلية هذا العام.

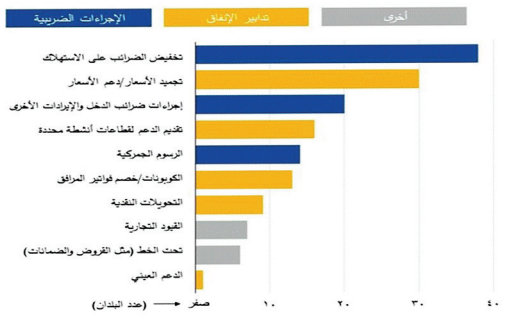

المصدر: مسح مكتبي أجراه صندوق النقد الدولي بناء على مدخلات من ١٣٤ بلدا.
(الإجابات الواردة في ٣١ مارس ٢٠٢٢).
ملحوظة: يتضمن هذا الرسم البياني التدابير المعلنة بعد ١ يناير ٢٠٢٢.
IMF

الحالة الفلسطينية

لم تكن فلسطين بمعزل عن ارتدادات الأزمات العالمية، خاصة أنها تستورد السلع والمواد الأولية الخام من الخارج، وبالتالي فإن سرعة التأثر بهذه الأزمات سريع، ويتعمق في

ظل الظروف الصعبة التي تمر بها فلسطين سواء الصحية أو الاقتصادية أو المالية، في ظل ما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من سياسات وإجراءات تحد من قدرة الحكومة على الاستجابة لتداعيات هذه الأزمات الأكبر من إمكانياتها، مع غياب القدرة على التحكم والسيطرة على مواردها التي يسلبها الاحتلال الإسرائيلي، وهنا لا بد من استعراض أداء الاقتصاد الفلسطيني للوقوف على إمكانياته في التعاطي مع الأزمة العالمية:

أداء الاقتصاد الفلسطيني (٢٠٢٠-٢٠٢١)

تبذل الحكومة الفلسطينية جهوداً للتعافي من تداعيات الجائحة، التي تسببت بصدمة للاقتصاد الفلسطيني، فقد شهد العام ٢٠٢٠ تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد عدد العاطلين عن العمل، لتدخل فئات جديدة إلى دائرة الفقر، ويتراجع بذلك مستوى الطلب العام على مؤشري الاستهلاك والاستثمار الكلي.[١٨]

في العام ٢٠٢١، بدأ الاقتصاد الفلسطيني يتعافى تدريجيا في ظل انكسار المنحنى الوبائي للجائحة، على الرغم من التوقف شبه التام للدعم الخارجي، حيث سجل الاقتصاد ارتفاعاً نسبته ٦,٧٪ خلال العام ٢٠٢١ مع بقائه قل من مستواه ما قبل الجائحة. خلال العام ٢٠٢١ شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في القيمة المضافة، مما أدى لارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,١٪، ليزداد بذلك مستوى الطلب العام على مؤشري الاستهلاك والاستثمار الكلي.[١٩]

التضخم والقوة الشرائية

شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث من العام ٢٠٢١ تضخماً موجباً (ارتفاع في الأسعار) بمعدل ٠,١٪ مقارنة بالربع السابق. بالتالي، فإنّ القوة الشرائية تراجعت بالمعدل نفسه بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الّذين يتلقون دخلهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت بنحو ١,٠٪ نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو ٠,٩٪، وارتفاع معدل التضخم بنحو ٠,١٪، نظراً لارتباط الدينار الأردني بالدولار بسعر صرف ثابت، شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.[٢٠]

البطالة والفقرة

بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) في العام ٢٠٢١ نحو ٢٦٪ في حين بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام ٢٠١٧ وفقا لأنماط الاستهلاك

الشهري ٢٩,٢٪ في فلسطين، ١٣,٩٪ في الضفة الغربية و٥٣٪ في قطاع غزة. وأشارت البيانات إلى أن ١٦,٨٪ من الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفق أنماط الاستهلاك الشهري للأسرة.[٢١]

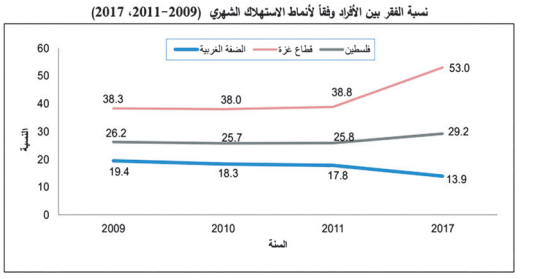

التنمية الاجتماعية

تقدم الحكومة ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية العديد من المساعدات للأسر الفقيرة التي تأثرت بالجائحة، لدرء المخاطر والتخفيف من الآثار السلبية للجائحة، وبلغ إجمالي عدد الأسر التي استفادت من التدخلات خلال العام ٢٠٢٠ نحو ١٦٢ ألف أسرة، بقيمة بلغت نحو ٤٩ مليون شيكل.

يتم استهداف الأسر الفقيرة والمهمشة من خلال برنامج التحويلات النقدية للأسر غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تقديم مساعدات نقدية منتظمة لهذه الأسر بواقع أربع دفعات في العام، ويتراوح مبلغ المساعدة بين ٢٥٠-٦٠٠ شيكل شهريا، وتعد هذه الدفعات مصدر الدخل الأساسي، وربما الوحيد، لعدد كبير من الأسر، علماً أن ما يزيد على ٨٦٪ من هذه الأسر (التي يبلغ عددها ٢٩٢,٩٨ أسرة) تقع تحت خط الفقر الشديد.[٢٢]

بسبب الأزمة المالية التي تواجه الحكومة لم تتمكن وزارة التنمية الاجتماعية في العام ٢٠٢٠ من صرف إلا ثلاث دفعات نقدية للأسر الفقيرة والمهمشة وقد كان مجموع المبالغ في هذه الدفعات ٤٠٨,٤٨١,٦٩٩ شيكلا بزيادة بسيطة عن العام ٢٠١٩ التي كان مجموع المبالغ في الدفعات الثلاث ٣٧٠,٠٧٣,١٨١ شيكلا، وفي العام ٢٠١٨ كانت قيمة المبالغ المصروفة في الدفعات ٣٦٩,٠١٧,٠٠٠ شيكل، في حين بلغت قيمة المبالغ المصروفة في العام ٢٠١٧ نحو ٥١٨,٤٠٠,٠٠٠ شيكل.[٢٣]

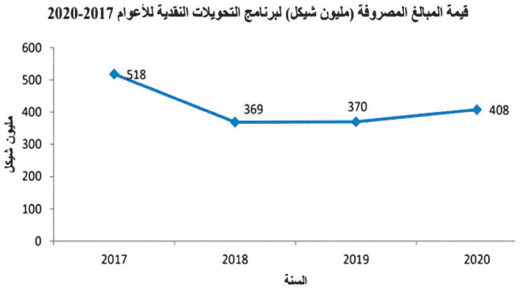

تداعيات الحرب على فلسطين

مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤

شباط ٢٠٢٢، صعدت أسعار السلع الأساسية عالمياً، حيث ارتفع سعر طن القمح عالميا من ٢٢٠ دولارا في نهاية العام ٢٠٢١ ليصل إلى قرابة ٣٢٠ دولارا خلال الأيام الأولى من الحرب، وقد رافق ذلك ارتفاع أسعار سلع غذائية مهمة أخرى كالذرة، والشعير، التي ارتفعت بنحو ٣٠٪ لكل منهما، كما ارتفع سعر زيت الصويا بنسبة ٤٠٪ خلال الفترة نفسها.[٢٤]

بناء على الأرقام والدلائل، من المتوقع أن تكون للحرب الروسية الأوكرانية انعكاسات سلبية على أسعار القمح والدقيق في الأسواق المحلية، وهذا فعليا ما يحصل على أرض الواقع، إذ ارتفع سعر كيلو الدقيق في السوق المحلية من نحو ١,٨ شيكل للكيلو قبل بداية الحرب إلى قرابة ٢,٥ شيكل حاليا.[٢٥]

وخلال آذار ٢٠٢٢ سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً نسبته ١,٠٣٪ مقارنة مع شباط ٢٠٢٢.[٢٦]

ارتفعت أسعار سلع أخرى في فلسطين لتبلغ بالمتوسط؛ طحين أبيض ١٦١ شيكل/٦٠كغم، والدجاج ١٨ شيكلا/١كغم، والبيض ١٦ شيكلا/٢كغم، والموز ٥ شواكل/١كغم، والبصل ٣ شواكل/١كغم، والبطاطا ٣ شواكل/١كغم، ولحم الغنم ٨٣ شيكلا/١كغم.[٢٧]

يعزو الخبراء الاقتصاديون أسباب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية بسبب جائحة كورونا وما تلاها من إغلاق لمصانع المواد الخام عام ٢٠٢٠ الذي أدى إلى نقص حاد في المواد الخام في عام ٢٠٢١ والذي زاد من سعر المواد الخام إثر الطلب المتزايد عليها عقب فتحها، اضافة الى ارتفاع أسعار الشحن البحري.[٢٨]

إدارة الأزمة

اولاً: اتخذت الحكومة الفلسطينية، سلسلة من الإجراءات لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، في محاولة لإحداث توازن في السوق من ناحية ضمان توفر السلع بأسعار عادلة، والحفاظ على المخزون التمويني في ظل غياب اليقين بموعد انتهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وعلى وقع هذه التداعيات التي أثرت سلباً على المواطن «اتخذت قرارات لدعم الطحين والخبز للحد من رفعه على المستهلك، بعد أن شهدت بورصة القمح وأسعار الطحين ارتفاعاً انعكس على السوق الفلسطينية، ومنها:[٢٩]

١. إعفاء جميع مبيعات الطحين المغلفة بأكياس ٢٥ كيلو فما فوق من ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٦٪ حيث سيتم إخضاعها إلى ضريبة قيمة مضافة بنسبة ٠٪ وذلك عن الأشهر ٣+٤+٥/٢٠٢٢.

٢. إعفاء جميع المخابز من ضريبة القيمة

المضافة عن الأشهر ٣+٤+٥/٢٠٢٢.

٣. يكون الإرجاع النقدي لتجار الطحين عن هذه الفترة خلال ٩٠ يوما.

٤. تحديد سعر كيلو الخبز بحد أعلاه ٤ شواكل فقط لا غير.

ثانياً: تحملت الحكومة ما قيمته ٢٢٠ مليون شيكل خلال الشهور الثلاثة الماضية ٢٠٢٢ نتيجة تحمل فارق سعر المحروقات الآخذ في الارتفاع من المصدر الإسرائيلي نتيجة ارتفاعه عالميا، كما أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني قائمة السعر الاسترشادي لأسعار السلع الأساسية في السوق الفلسطينية وأحالت ٢١ مخالفاً للنيابة العامة لمكافحة الجرائم الاقتصادية لعدم الالتزام بالسقف السعري المحدد. [٣٠]

ثالثاً: كثف المسؤولون الحكوميون اتصالاتهم مع نظرائهم الدوليين لضمان استمرار توريد السلع الأساسية إلى السوق الفلسطينية، وتأمين المخزون التمويني. كانت آخر هذه الاتصالات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس محمود عباس تعهد بموجبها الرئيس الروسي بتوفير جميع الاحتياجات للمستوردين الفلسطينيين وغيرهم في الشرق الأوسط من القمح، والمواد والمحاصيل الروسية، وفق الإجراءات الروسية.[٣١]

رابعاً: وضعت الحكومة في صلب أهدافها الاستراتيجية للعام ٢٠٢٢ مكافحة ارتفاع الأسعار وتعهدت بذل جهودها لحماية المواطنين من التضخم العالمي المتوقع بسبب انعكاسات الأزمة الأوكرانية وتداعياتها السياسية والاقتصادية، والأثر المتوقع على فلسطين من حيث تباطؤ سلاسل التوريد وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في أسعار السلع الرئيسة، كالوقود والقمح وذلك من خلال دعم أسعار المواد الأساسية والطاقة، والإعفاءات الضريبية قدر الإمكان، الأمر الذي سيزيد من عجز الموازنة المتوقع بسبب فقدان جزء من الإيرادات.[٣٢]

الاستنتاجات

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لصدمة اقتصادية حادة نتيجة سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وجائحة كوفيد-١٩، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي تفوق قدرات السلطة الوطنية على تلبية احتياجات المواطنين، وتعزيز مقومات الصمود أمام ارتدادات هذه الأزمة التي تقوض نمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن غياب اليقين بموعد انتهاء الحرب الراهنة يشكل تحدياً كبيراً أمام تأمين السلع بأسعار مقبولة وحماية الفئات المجتمعية الفقيرة.

فاقمت تداعيات هذه الأزمات من معاناة المواطنين وأحدثت اختلالات اقتصادية واجتماعية، واستنزفت إمكانيات الحكومة التي تحاول الحد من ارتداداتها، وفرض عليها

التعامل مع متغيرات ومطالب مجتمعية للحد من غلاء المعيشة، والاستجابة السريعة لتأمين الحماية المطلوبة للفئات الهشة التي تعد مخصصات التنمية الاجتماعية رافدا أساسيا لها.

بات واضحاً أن أسعار السلع الأساسية ستشهد ارتفاعاً عالمياً، ومن المرجح أن نشهد قريباً ارتفاعاً على هذه السلع في فلسطين التي تستوردها من مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن توفير السلع خيار استراتيجي بصرف النظر عن أسعارها وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في غلاء المعيشة، حيث إن بعض الفئات ستنتقل من الفقر العادي إلى الفقر المدقع، وهذا الأمر يشكل تحديا كبيرا في كيفية تأمين المعونات والمساعدات المالية لهذه الفئات، خاصة أن الحكومة تعاني من أزمة مالية وتراجع حاد في الدعم الخارجي.

تفرض هذه الأزمة على الحكومة التكيف السريع مع المتغيرات الجديدة عبر وضع السياسات والخطط اللازمة لحماية الأنماط الاستهلاكية للمواطنين وتغيير الأولويات لحماية القطاعات الاقتصادية وتخفيف الانعكاسات السلبية على رفاهية المواطنين وأمنهم الغذائي، خاصة الفئات المهمشة والفقيرة، وهذا الأمر يستدعي تعميق الشراكة بين مختلف فئات المجتمع لتجاوز هذه الأزمة.

إن أي تأخير في دفعات المخصصات المالية للفئات المهمشة المستفيدة من وزارة التنمية الاجتماعية يضاعف معاناة هذه الأسر، ويشكل تحدياً حقيقياً لصمودها أمام غلاء المعيشة الراهن، آخذين بعين الاعتبار أن هذه المساعدات تقلل من نسب الفقر بنسبة ١٢٪. ويتضح من بيانات الوزارة أن المساعدات في قطاع غزة لها دور فعّال في تخفيض نسب الفقر أكثر مما هو عليه الحال في الضفة الغربية.

ينتج عن إجراءات مواجهة تداعيات الأزمة تكاليف إضافية على الموازنة المالية العامة في ظل اختلالات كبيرة بين العرض والطلب على المستوى العالمي، وبالتالي سيزيد ذلك من الضغط على الأسعار الدولية، خاصة البلدان التي تعاني من نمو منخفض، وبالتالي فإن مكافحة ارتفاع الأسعار سيكون الهدف الاستراتيجي الأهم للحكومات لهذا العام مع الاستجابة لتوفير الحماية المجتمعية للفئات الهشة.

تستدعي استجابة الحكومة لتداعيات الأزمة الراهنة اتخاذ مزيد من الخطوات والإجراءات بالتنسيق مع مختلف مكونات المجتمع، حتى تكفل حماية الأسر الهشة. وبعد استعراض محاور الأزمة الطارئة خلصت الورقة إلى توصيات نتوقع أن تسهم في حماية الفئات الهشة وكبح ارتفاع الأسعار:

أولاً - تدابير آنية

١. دعم حكومي للسلع الأساسية الأكثر استهلاكاً من خلال إزالة الضرائب أو تخفيضها على السلع المستوردة كما هو الحال المتبع في دعم الطحين وهذا ينسحب أيضاً على الأعلاف.

٢. الإسراع في الاسترداد الضريبي للمزارعين حتى ينعكس ذلك على السعر النهائي للمنتج لصالح المستهلك.

٣. صرف المساعدات المقدمة للفئات الهشة في وقتها لتعزيز صمودها في مواجهة ارتفاع الأسعار.

٤. إطلاق نداء عالمي بالتعاون مع المنظمات الدولية لحث الدول على تقديم الدعم والمساعدات اللازمة لحماية الفئات الهشة وتمكينها من الصمود أمام المتغيرات الراهنة، ورفع قيمة هذه المساعدات كونها تشكل دخلا أساسيا لها.

٥. ربط رواتب الموظفين العمومين ببند غلاء المعيشة.

٦. إلزام المشغلين بالحد الأدنى للأجور المقر، واتخاذ ما يلزم لحماية الفئات المهمشة من الاستغلال والتهميش في هذا المجال، ومن الجيد التفكير في رفع الحد الأدنى بما ينسجم مع غلاء المعيشة.

٧. رفع كفاءة منظومة حماية المستهلك من خلال توفير الإمكانيات والأدوات اللازمة لضبط السوق وتنظيمها.

٨. استمرار عملية توريد السلع الأساسية للسوق الفلسطيني لتامين المخزون التمويني الكافي، في ظل غياب اليقين بموعد انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية.

٩. الحفاظ على ديمومة برامج الغذاء مقابل العمل، أي ربط المساعدات الاجتماعية مقابل العمل للمحافظة على صمود الفئات الفقيرة والهشة حتى تنتقل من الإغاثة إلى الإنتاج.

١٠. تطبيق إلزامية المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوجيهها نحو مساعدة الفئات الهشة والفقيرة.

١١. على المستوردين والتجار أن يكتفوا بهامش ربح بسيط، لحين تجاوز الأزمة الراهنة التي تتأثر بها مختلف مكونات المجتمع.

١٢. الإسراع في إدخال كميات من الدجاج الحي من الداخل الفلسطيني، واستيراد الدواجن المبردة بعد أن سجل كيلوغرام الدواجن ارتفاعا قياسيا تجاوز ٢٠ شيكلا.

١٣. تكثيف المساعدات والمعونات والحملات المجتمعية من الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم العون والمساعدة للأسر الهشة على أن تتواصل ليس فقط في شهر رمضان المبارك.

١٤. تغيير الأنماط الاستهلاكية وأوجه الإنفاق، ورفع مستوى الوعي والإدراك لمخاطر

الأزمة الراهنة.

ثانيا- تدابير قصيرة الأجل عالية التأثير

١. الإسراع في إنجاز قانون ضريبة القيمة المضافة بما يضمن عدالة ضريبية للفئات المجتمعية كافة.
٢. خفض ضريبة القيمة المضافة من ١٦٪ إلى ١٥٪ وخفضها على بعض السلع الأساسية شريطة أن ينعكس ذلك إيجاباً على المنتج النهائي لصالح المستهلك.
٣. تطوير منظومة الحماية الاجتماعية خصوصاً للفئات الفقيرة والمهمشة، وتوفير المخصصات المالية اللازمة لمساعدة الفئات المجتمعية على الصمود أمام ارتداد الأزمات.
٤. ترجمة توصية وزارة التنمية الاجتماعية بشأن تخصيص موازنة من الموازنة العامة قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات الفقراء والمهمشين في حالة الطوارئ.
٥. تطبيق سياسة وطنية للأمن الغذائي من جميع الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً- إجراءات طويلة الأمد

١. التحرر من بروتوكول باريس الاقتصادي.
٢. العمل على بناء صوامع لتخزين القمح والأعلاف، للاحتفاظ بمخزون تمويني كاف يحافظ على استقرار الأسعار في ظل الأزمات.
٣. رفع قيمة الموازنة التطويرية للزراعة بما ينعكس إيجاباً على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
٤. بناء مصانع متخصصة في إنتاج بعض السلع كما هو الحال في الأعلاف.

ختاماً

إن تداعيات الحرب، وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع والمواد الأولية في الأراضي الفلسطينية، تستدعي إحداث توازن لاحتواء تداعيات هذا الارتفاع العالمي وحماية الفئات الهشة عبر اتخاذ تدابير ملائمة على مستوى السياسات والاستجابة الوطنية لمواجهة تداعيات الأزمة، بحيث تكون أولوية قصوى في البرامج والمشاريع الوطنية والموازنات للعام ٢٠٢٢.

واضح تماماً من التقارير والتنبؤات الدولية أننا سنشهد ارتفاعاً آخر في الأسعار وفي نسب الفقر، على وقع هذا الارتفاع الذي وصل إلى أرقام قياسية في الأسواق العالمية، وهذا مدعاة إلى اتخاذ مزيد من التدابير الحمائية للحفاظ على استقرار الأسعار وحماية هذه الفئات، إضافة إلى إحداث تحول في أوجه الإنفاق الحكومي بحيث يرتكز إلى معالجة تداعيات هذه الأزمة.

في ظل الاضطراب العالمي لسلسلة التوريدات للسلع الأساسية، وارتفاع الطلب العالمي على

السلع وما تتخذه الحكومات من إجراءات وتدابير على وقع هذه الأزمة والمتغيرات الراهنة من بينها التحويط السلعي، بات تأمين المخزون التمويني للسلع الأساسية وضمان توفرها أولوية ملحة، مع أهمية إحداث التوازن بين مختلف المتغيرات والإمكانيات المتاحة في ظل الحالة الفلسطينية وما تمر به من ظروف صعبة في مقدمتها عدم السيطرة على الموارد، وما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من تحكم وسيطرة وحصار على مدخلات الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني علاوة على الأزمة المالية والصحية والتراجع الحاد في المساعدات الدولية.

من المهم تكريس الحوار المجتمعي، لمعالجة تداعيات الأزمة الراهنة وتحمل المسؤوليات، كون الأزمة وتداعياتها تطال دولا مستقرة اقتصادياً، وهذا الحوار يعد ركيزة أساسية في معالجة أي تداعيات، ووضع الحلول على قاعدة الشراكة، وقد أثبتت الشراكة نجاعتها في احتواء الأزمات، ومن المهم الأخذ بتوصيات هذه الورقة والتأكيد على أهمية وفرة المخزون والتوازن بين العرض والطلب والمساعدة الاجتماعية وبرامج أسواق العمل.

الهوامش

١ مجلس الوزراء يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢

https://www.wafa.ps/Pages/Details/44311

٢ اشتية: سيتم إقرار الموازنة العامة قبل نهاية هذا الشهر

https://www.wafa.ps/Pages/Details/44127

٣ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

https://www.fao.org/3/nh897ar/nh897ar.pdf

٤ الاقتصاد العالمي يشهد أشد كساد في ٨٠ عاما على الرغم من تدابير التحفيز الضخمة

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/global-economy-hit-deepest-recession-80-years-despite-massive-stimulus-measures

٥ حصاد عام ٢٠٢١: عدد الجوعى في العالم يرتفع بسبب «التحالف المظلم» بين الحروب والجائحة

https://news.un.org/ar/story/2021/12/1090582

٦ المصدر السابق

٧ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

https://www.fao.org/3/nh897ar/nh897ar.pdf

٨ المصدر السابق

٩ مسح أثر جائحة كوفيد ١٩ (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، ٢٠٢٠

https://pcbs.gov.ps/site/lang__ar/١٢٦٧/default.aspx?lang=ar

١٠ الفاو تحذر.. الحرب الروسية على أوكرانيا

https://2u.pw/3pT0Y

١١ صندوق النقد: حرب أوكرانيا ستخفض توقعات النمو العالمي

https://٢u.pw/y٦Afw

12 https://elaph.com/Web/NewsPapers/2022/03/1469960.html

١٣ الحرب في أوكرانيا تدفع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى السقوط في براثن الجوع جراء ارتفاع أسعار الغذاء المثير للقلق

https://ar.wfp.org/news/alhrb-fy-awkranya-tdf-bmntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya-aly-alsqwt-fy-brathn-aljw-jra-artfa

١٤انعكاسات الحرب الروسية الاوكرانية على أسواق السلع الغذائية الاساسية العالمية وأسعارها

https://mas.ps/cached_uploads/download/٢٣/٠٣/٢٠٢٢/policy-brief-a-2-1648024125.pdf

١٥ المصدر السابق

16 Fears that wheat stocks could run out in the Occupied Palestinian Territory within three weeks

Fears that wheat stocks could run out in the Occupied Palestinian Territory within three weeks | Oxfam International

17

١٨أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ٢٠٢٠

https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3880

١٩ أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ٢٠٢١

https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4145

20 https://mas.ps/news/5968.html

٢١مسح إنفاق واستهلاك الاسر ، الاحصاءالفلسطيني

https://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-ar-v4.3/index.php/catalog/661

22 https://mas.ps/news/5968.html

٢٣ التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية ٢٠٢٠

https://mosd.gov.ps/ar/node/1537

٢٤ انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق السلع الغذائية الأساسية العالمية وأسعارها - ملخص سياساتي

https://mas.ps/publications/5849.html

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=15322eaby3556 10283Y15322eab

٢٥ المصدر السابق

٢٦استمرار ارتفاع أسعار المستهلك للشهر الثالث

https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4218

٢٧ استمرار ارتفاع أسعار المستهلك للشهر الثالث

https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4218

٢٨ تعرفوا على اسعار السلع واسباب ارتفاعها في السوق الفلسطينية

https://www.pbc.ps/4146-3/

٢٩لمواجهة الغلاء.. السلطة تقرر إعفاء الطحين والمخابز من الضريبة

https://www.maannews.net/news/2062708.html

٣٠ مليون شيقل شهريا قيمة الدعم الحكومي لتثبيت سعر الخبز٢٠

https://2u.pw/D31Fb

٣١ اتصال هاتفي بين الرئيس ونظيره الروسي يبحث آخر تطورات القضية الفلسطينية والدولية

https://www.wafa.ps/Pages/Details/45380

٣٢مجلس الوزراء يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢ بعجز قدره ٥٥٨ مليون دولار

https://www.wafa.ps/Pages/Details/44311

المصادر والمراجع

انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق السلع الغذائية الأساسية العالمية وأسعارها - ملخص سياساتي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) https://mas.ps/publications/5849.html

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢١ https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb4474ar/

نحو سياسات تحمي الفئات الهشة في الأراضي الفلسطينية في ظل جائحة كورونا، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). https://www.masarat.ps/article/5593

أهداف التنمية المستدامة https://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/ar/

الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، ٢٠١٧ تقرير النتائج الرئيسة، الجهاز المركزي لجهاز الإحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-ar-v4.3/index.php/catalog/661

دراسة استشرافية للأغذية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢١، https://www.fao.org/documents/card/ar/c/51eba780-4af8-47a5-93d1-43f6cfe1a749/

حصاد عام ٢٠٢١: عدد الجوعى في العالم يرتفع بسبب «التحالف المظلم» بين الحروب والجائحة https://news.un.org/ar/story/2021/12/1090582

مسح أثر جائحة كوفيد ١٩ (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، ٢٠٢٠ https://pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1267/default.aspx?lang=ar

الحرب في أوكرانيا تدفع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى السقوط في براثن الجوع جراء ارتفاع أسعار الغذاء المثير للقلق

https://ar.wfp.org/news/alhrb-fy-awkranya-tdf-bmntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya-aly-alsqwt-fy-brathn-aljw-jra-artfa

Fears that wheat stocks could run out in the Occupied Palestinian Territory within three weeks - occupied Palestinian territory | ReliefWeb

أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٢٠ https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3880

مسح إنفاق واستهلاك الأسرة ٢٠١٧، https://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-ar-v4.3/index.php/catalog/661

التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٠، https://mosd.gov.ps/ar/node/1537

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢ https://www.wafa.ps/Pages/Details/44311

الاقتصاد العالمي يشهد أشد كساد في ٨٠ عاما على الرغم من تدابير التحفيز الضخمة https://blogs.worldbank.org/ar/voices/global-economy-hit-deepest-recession-80-years-despite-massive-stimulus-measures

الطحين الروسي، https://www.wafa.ps/Pages/Details/45380

سياسات توطين المواد الخام في الصناعات الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات

زكريا السرهد*

مقدمة

تسعى الدول إلى تنمية القطاع الصناعي لما يتمتع به من أهمية على صعيد التشغيل والتقليل من نسب البطالة، إلى جانب دوره في المساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وباعتباره المحرك للقطاعات الأخرى، القطاع الزراعي والقطاع التجاري وقطاع الخدمات، حيث يخلق القطاع الصناعي العديد من فرص الاستثمار في القطاعات الأخرى، والعديد من الوظائف غير المباشرة إلى جانب فرص العمل المباشرة. وعادة ما يتم التركيز على خفض تكلفة الإنتاج الصناعي من أجل تحسين القدرة التنافسية في السوق المحلية والخارجية، وبما أن المواد الخام والمواد الأولية هي العامل الأكثر تكلفة في الإنتاج الصناعي، فإنها تعتبر المحدد الأساسي لتخفيض القيمة الإجمالية لتكلفة الإنتاج،[1] ويكون اللجوء إلى استخدام المواد الخام المحلية أحد أهم الإجراءات للحصول على تكلفة أقل.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى تأثير توافر المواد الخام في العملية الإنتاجية في فلسطين، ومعيقات عملية الاستيراد التي تتسبب بها الإجراءات الإسرائيلية، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها، وتقييد القطاعات الإنتاجية، ومن ثم البحث عن السبل البديلة المتعلقة بإحلال المواد الخام المحلية كبديل عن المواد الخام المستوردة، التي لا تقتصر فقط على عملية الاستبدال، لعدم توافر الكثير من المواد

*باحث في السياسات العامة

الخام في فلسطين، وإنما تشمل البحث في إمكانية تكييف العملية الإنتاجية بما يتواءم مع المواد الخام المحلية وتكثيفها، خاصة أن عامل قرب المؤسسة الصناعية من المواد الخام والمواد الأولية يعتبر عاملاً مهماً وأساسياً في قرار الاستثمار، إلى جانب عوامل أخرى كالقرب من الأسواق الاستهلاكية ومصادر الطاقة.[٢] بينما يجب أن ينصب التركيز على عامل توافر المواد الخام الأولية لأهميتها وتأثيرها على الإنتاج الصناعي وتكلفته.[٣]

تعريف الإنتاج الصناعي

تركز غالبية التعريفات النظرية لعملية الإنتاج على عوامل أو عناصر الإنتاج كأساس لهذه العملية، وكمحدد رئيس لنجاح العملية الإنتاجية، فهي ترى أنها «استغلال الموارد التي في متناولنا بطريقة معينة، أو أنها التوازن الذي يمكن تحقيقه بين عوامل الإنتاج المختلفة، فإذا كان هدفنا هو زيادة الإنتاجية فإن هذا لا يأتي إلا باستخدام مواردنا بأحسن الوسائل الممكنة، حتى تتحقق أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكاليف ممكنة».[٤] حيث إن الكفاءة في حسن استخدام عناصر الإنتاج من أهم العوامل التي تساهم في تحسين العملية الإنتاجية،[٥] ومن ضمنها المواد الخام المستخدمة. كما يشير مصطلح الإنتاجية إلى «قدرة المنظمة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المطلوبة باستخدام أقل موارد ممكنة».[٦]

تعرف الصناعة بأنها «مجموعة من المؤسسات أو المنظمات التي تعمل في إنتاج أو تصنيع أو التعامل مع النوع نفسه من السلع والخدمات، وهي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الثانوية التي تحول المواد الأولية إلى منتجات ذات قيمة أكبر»، وتصنف الصناعات إلى صناعات أولية وثانوية.[٧]

إشكاليات الاعتماد على المواد الخام المستوردة في الصناعات الفلسطينية

يعتمد الإنتاج الصناعي الفلسطيني بشكل كبير على المواد الخام والأولية المستوردة، بينما تشكل المنشآت الصناعية الفلسطينية التي تستخدم مواد خاما ومواد أولية محلية ٢١,٧٪ من إجمالي المنشآت.[٨]

يستخدم الاحتلال الإسرائيلي منع استيراد المواد الخام ومنع التصدير إلى خارج فلسطين كواحدة من الأدوات غير المباشرة التي تهدف إلى تدمير البنية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية- وتدمير المئات من المشاريع الصناعية.[٩] وتشير الإحصاءات إلى أن ارتفاع أسعار المواد الخام يشكل ما نسبته ٥٧,٣٪ من إجمالي المعيقات التي تواجه الإنتاج الصناعي الفلسطيني، مقارنة مع المنافسة الأجنبية التي تشكل ما نسبته ٢١,٥٪، وإنتاج القطاع غير المنظم

بنسبة ١٠,٢٪، وتكاليف النقل بنسبة ٢٤,٥٪، والأوضاع السياسية بنسبة ٣٨,٥٪.[١٠]

كما تشير الإحصاءات إلى أن انتظام وصول المواد الخام من العوائق التي تواجه الإنتاج الصناعي الفلسطيني، وذلك بنسبة ٦٢,٢٪ من إجمالي العوائق الأخرى، ويرى ٤٥,٨٪ من أصحاب ومديري المنشآت الصناعية أن هناك صعوبة في استيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي، وذلك وفق ما جاء في نتائج المسح الصناعي للعام ٢٠١٩ الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.[١١] وأشارت دراسة أجراها الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية إلى أن النقص في المواد الخام التي تدخل في إنتاج بعض الصناعات - كالصناعات الكيماوية - يشكل تهديداً مستمراً لها، كما أن بعض المواد الأولية التي تستخدم في الصناعات الغذائية تمنع من الدخول بسبب الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.[١٢] وأظهرت الدراسة في نتائجها أن عملية استيراد المواد الخام تشكل عائقاً لدى ٦٥,١٪ من أصحاب المشاريع الصناعية في مدينة نابلس، الذين رأوا أنهم يواجهون مشاكل في عملية استيراد هذه المواد.[١٣]

تأثير تكلفة المواد الخام على تكاليف الإنتاج الصناعي الفلسطيني

ربط (ماكس فيبر) بين تكاليف نقل المواد الخام بعامل المسافة وبوزن المواد الخام المنقولة، وتوصل إلى أن الموقع الأمثل للمؤسسة الصناعية يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام والمؤسسة الصناعية في حدها الأدنى،[١٤] بمعنى أن التكلفة تزداد كلما كانت المسافة أكثر بعداً، وهو ما يعزز تشجيع توطين المواد الخام المحلية، والاعتماد عليها في الإنتاج الصناعي في فلسطين.

أدى ارتفاع مستلزمات الإنتاج الصناعي، خاصة المـواد الخام، إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الصناعي في فلسطين في الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠١ على الرغم من زيادة الإنتاج الصناعي في تلك الفترة.[١٥] كما أن الاعتماد الكبير على الآلات والمعدات المستوردة، وضعف الاعتماد على المواد الخام والوسيطة المحلية أدى إلى ضعف في التشابك الهيكلي بين القطاعات الصناعية الفلسطينية المختلفة، فمعدل رأس المال المستثمر في الآلات المستوردة من إسرائيل أو من الخارج وصل إلى ما يزيد على ٩٠٪ من مجمل رأس المال، بينما شكلت المواد الخام والمواد الوسيطة المحلية المستخدمة في الإنتاج الصناعي الفلسطيني ما نسبته ٣,٢٩٪ من إجمالي تكاليف المواد الخام والوسيطة، هذا إلى جانب أن ٧٩٪ من الطاقة الكهربائية، و٧,٦٧٪ من المياه المستخدمة في المنشآت الصناعية الفلسطينية مستمدة من شبكة الكهرباء الإسرائيلية، وشبكة المياه الإسرائيلية[١٦]. وقد

أظهرت إحدى الدراسات أن القيمة المضافة إلى الإنتاج في صناعة مطاحن الحبوب في مدينة نابلس كانت أكثر من ٣٥٪ عام ٢٠٠٥ نتيجة استخدام نسبة مرتفعة من المواد الخام المحلية في إنتاجها.[١٧] وأظهرت الدراسة أيضا أن طبيعة الصناعات في مدينة نابلس كانت تركز بشكل كبير على توافر المواد الخام المحلية كعامل مهم وأساسي في إقامة تلك المشاريع الصناعية في مواقعها الحالية، مقارنة بعوامل أخرى كالمنافسة ورأس المال وغيرها من العوامل.[١٨]

بلغت قيمة التكاليف الفعلية للقطاع الصناعي في العام ٢٠٠٠ نحو ١٣٩٠,٨٩ مليون دولار، تشكل تكاليف المواد الخام والمواد الأولية ٤٩,٥٪ منها، بينما تشكل تعويضات العاملين ١٧٪، والاستهلاك ٩,٥٪، والرسوم والضرائب ٨,٣٪، والتكاليف الأخرى ٨,٢٣٪، وبلغ إجمالي أرباح القطاع الصناعي بعد طرح قيمة التكاليف الكلية ٢١٨,٩٧ مليون دولار، وبالتالي، بلغ هامش الربح ١٤٪، أي أن كل دينار من المبيعات في القطاع الصناعي حقق أرباحاً بقيمة ١٤ قرشاً. وهذا يبرز أهمية تكلفة المواد الخام المستخدمة في الإنتاج الصناعي كمحدد رئيس في ارتفاع التكاليف أو انخفاضها. وعلى سبيل المثال فإن انخفاض تكاليف المواد الخام بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى انخفاض تكاليف العملية الإنتاجية الكلية بنسبة ٦,٥٪، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة الربح إلى ١٥,٤٪، وزيادة معدل العائد على الربح إلى ٦,٣٪، وبنسبة نمو تصل إلى ٥,١٥٪، مقابل نسبة نمو مقدارها ٣,٥٪ في حالة تخفيض تكلفة العمالة ١٠٪، بحيث يصل معدل عائد الربح إلى ٩,٢٧٪.[١٩]

مزايا الاعتماد على المواد الخام والمواد الأولية والوسيطة المحلية في الصناعات الفلسطينية

تشير الدراسات إلى أن من بين الطرق والوسائل المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة في فلسطين، توطين المواد الخام، وذلك بزيادة الاعتماد على المواد الخام المحلية المستخدمة في الصناعة، كصناعة منتجات الألبان والصناعات الزراعية، بدلاً من الاعتماد على المواد الخام الإسرائيلية أو المستوردة، حيث إن استخدام مواد خام محلية يزيد من فرص العمل في المشاريع الاقتصادية الصناعية التي تقوم عليها تلك الصناعات.[٢٠]

عادة ما يؤدي الاعتماد على المواد الخام المحلية في الصناعة إلى خفض تكلفة الإنتاج الصناعية، فقطاع صناعة الحجارة والرخام في فلسطين لديه هذه الميزة التنافسية كونه يعتمد بشكل كبير على مواد خام محلية،[٢١] بينما تواجه فلسطين إجمالا مشكلة في القدرة التنافسية في السوق الخارجية مع الدول التي تتصف بالتكلفة المنخفضة للإنتاج الصناعي، ويعود ذلك إلى وجود مدخلات محلية في عملية الإنتاج؛

مما يمنحها أفضلية في المنافسة.[٢٢]

تتباين الصناعات الفلسطينية في مدى اعتمادها على المواد الخام والوسيطة المحلية، حيث إن صناعة السلع الوسيطة التي في أغلبها تتم من خلال التعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية، تستخدم مواد خام وسيطة محلية بنسبة ٢٩,٣٪ من إجمالي المواد الخام المستخدمة في تلك الصناعة. بينما يتم استخدام مواد خام في صناعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٧٣٪ من إجمالي المواد الخام المستخدمة، أما الصناعات اللافلزية فتستخدم مواد أولية محلية بنسبة أعلى تصل إلى ٥٤٪ من إجمالي المواد الخام المستخدمة، ولكن الأمر مختلف تماماً في الصناعات الغذائية، حيث يتم استخدام ٨٤٪ من المواد الخام والوسيطة المستوردة.[٢٣]

أزمة جائحة كورونا كمؤشر قياس على إشكالية الاعتماد على المواد الخام المستوردة

كشفت جائحة كورونا عن عمق أزمة توريد المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي، حيث تأثرت معظم المنشآت الاقتصادية بهذه الأزمة، خاصة في ما يتعلق بتوفر المواد الخام اللازمة للإنتاج، حيث أشارت المسوحات الاقتصادية إلى أن ٦٢٪ من المنشآت الاقتصادية واجهت صعوبات في توريد المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأخرى، إلا أن المنشآت الصناعية كانت الأكثر تأثراً، حيث أشار٦٩٪ من أصحاب ومديري شركات صناعية فلسطينية إلى أنهم واجهوا صعوبات في توريد المواد الخام اللازمة لإنتاج مؤسساتهم،[٢٤] وكانت المؤسسات التجارية وقطاع الإنشاءات أقل تأثراً بقليل.

ويوضح الجدول الآتي نسبة تأثر المنشآت الصناعية بالنقص في توريد المواد الخام المستخدمة في إنتاجها وفقاً لتصنيف النشاط الاقتصادي:

جدول رقم (١)

نسبة تأثر الصناعات الفلسطينية بالنقص في توريد المواد الخام[٣].

#	النشاط الاقتصادي	نسبة التأثر
١	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	٠٪
٢	الصناعات الغذائية	٦١,٣٪
٣	صناعة منتجات التبغ	٢٥٪
٤	صناعة الملابس والمنسوجات والسجاد	٥٥,٧٪
٥	صناعة الأحذية والحقائب الجلدية	٨٧٪
٦	الصناعات الخشبية والورق، والورق المقوى	٧٣,٦٪
٧	أنشطة الخدمات المتعلقة بالطباعة	٥٨,٨٪
٨	الصناعات الكيماوية والأسمدة ومواد التنظيف والدهانات	٧٨,٣٪
٩	صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية	٥٠٪
١٠	صناعة المنتجات المطاطية والزجاجية واللدائن	٦٢٪

٣ . البيانات والأرقام في الجداول هي من نتائج مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر أزمة كورونا على مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين في العام ٢٠٢٠.

١١	الصناعات الخزفية والإسمنت والمنتجات الحجرية	٦١,٤٪
١٢	صناعة الحديد والصلب والمعدنية الأخرى	٥٩٪
١٣	الصناعات الإلكترونية والكهربائية والأجهزة المنزلية	٧٢٪
١٤	صناعة الآلات والمركبات والمحركات	٦١٪
١٥	صناعة الأثاث والمجوهرات والألعاب والمعدات الطبية وأخرى	٧٢٪

ويوضح الرسم البياني الآتي تباين نسبة التأثر بالنقص في المواد الخام الصناعية:

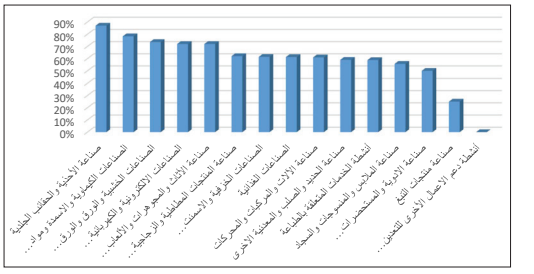

يشير الرسم البياني إلى أن صناعة الأحذية والحقائب الجلدية كانت الأكثر تأثراً بالنقص في المواد الخام اللازمة لإنتاج تلك السلع وذلك بنسبة ٨٧٪، بينما كانت أقل الصناعات تأثراً صناعات التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٠٪، تليها منتجات التبغ بنسبة ٢٥٪، ويعود ذلك على الأغلب إلى كون تلك الصناعات تعتمد بنسبة عالية على المواد الخام المحلية سواء بالنسبة للمحاجر أو التبغ. وتواجه بعض الصناعات معيقات أكبر خاصة تلك التي تعمل في مجال صناعة الأدوية، حيث يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً أكبر عليها، ويمنع استيراد بعض أنواع المواد الخام بحجة كونها مزدوجة الاستعمال، وقد تكون لها استخدامات عسكرية.[٢٥]

يلخص الجدول الآتي مدى تأثر الصناعات الغذائية بنقص المواد الخام اللازمة للإنتاج:

جدول (٢)

نسبة تأثر الصناعات الغذائية بالنقص في توريد المواد الخام

#	النشاط الصناعي الفرعي	نسبة التأثر
١	تجهيز وحفظ اللحوم	٦٢,٣٪
٢	تجهيز وحفظ الفواكه والمكسرات والخضروات	٦٥,١٪
٣	صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	٠,٠٠٪
٤	صناعة منتجات الألبان	٨٣,٣٪
٥	صناعة منتجات مطاحن الحبوب	٣٤,٩٪
٦	صناعة النشاء ومنتجاته	١٠٠٪
٧	صناعة منتجات المخابز	٦٤٪
٨	صناعة الكاكاو والشوكولاتة والحلويات السكرية	٧٥,٣٪
٩	صناعة المعكرونة والشعيرية والمنتجات النشوية	٤٠٪
١٠	صناعة الوجبات والأطباق الجاهزة خارج المطاعم	٨٣,٣٪
١١	صناعة الأعلاف الحيوانية	٥٨,٢٪
١٢	صناعة المشروبات الكحولية ومشروبات الشعير	٧٥٪
١٣	صناعة المشروبات الخفيفة والمياه المعدنية	٣٩٪

يوضح الرسم البياني الآتي تراتبية تأثر الصناعات الغذائية بالنقص في المواد الخام اللازمة للإنتاج:

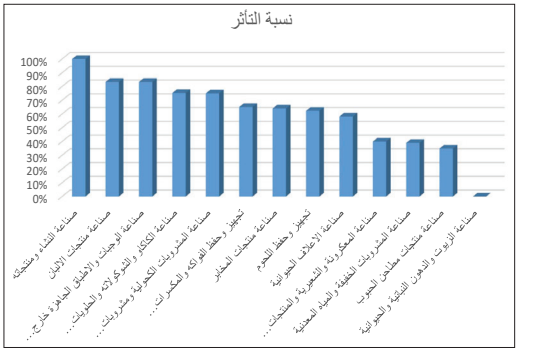

يلاحظ من خلال هذا الرسم البياني أن أكثر الصناعات الغذائية تأثراً بنقص المواد الخام اللازمة للإنتاج هي صناعة النشاء ومنتجاته بنسبة ١٠٠٪، تليها صناعة منتجات الألبان بنسبة ٨٣,٣٪، على الرغم من أن صناعة الألبان تعتمد على المواد الخام المحلية بنسبة ٦٠٪ وفق بيانات العام ٢٠٠٨،[٢٦] الأمر الذي يشير إلى تراجع استخدام صناعات الألبان للمواد الخام المحلية، بينما كانت أقل الصناعات الغذائية تأثراً هي صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية.

وفي مجال إنتاج الملابس والمنسوجات يوضح الجدول الآتي مدى تأثر تلك الصناعات وفق النشاط الاقتصاد الفرعي:

جدول رقم (٣)

نسبة تأثر صناعة المنسوجات والملابس بالنقص في توريد المواد الخام

#	النشاط الصناعي	نسبة التأثر
١	تجهيز وغزل ألياف المنسوجات	٨٠٪
٢	نسج المنسوجات	٣٠,٩٪
٣	صناعة المنسوجات الجاهزة عدا الملابس	٦١,٥٪
٤	صناعة السجاد والبسط	١٤,٨٪
٥	صناعة الحبال بمختلف استخداماتها	١٠٠٪
٦	صناعة الملابس عدا الملابس المصنوعة من الجلد	٦٣,٨٪
٧	صناعة الملابس وأصناف أخرى من التريكو	١٠٠٪

يوضح الرسم البياني الآتي الفروق في نسب تأثر مختلف صناعات الملابس والمنسوجات:

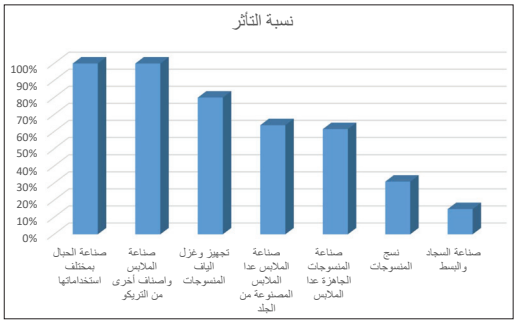

حيث يلاحظ أن صناعة الحبال بمختلف استخداماتها، وصناعة الملابس وأصناف أخرى من التريكو هي الأكثر تأثراً بنقص المواد الخام بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، بينما كانت صناعة السجاد والبسط الأقل تأثراً بنسبة ١٤,٨٪.

وفي مجال صناعة المنتجات من الجلود، يوضح الجدول الآتي النسب المئوية لمدى تأثر مختلف الصناعات في هذا الجانب:

جدول رقم (٤)

نسبة تأثر صناعة الدباغة والأحذية والمنتجات الجلدية بالنقص في توريد المواد الخام

#	النشاط الصناعي	نسبة التأثر
١	صناعة وتهيئة الجلود، تهيئة وصنع الفراء	٪١٠٠
٢	صناعة الحقائب والسروج	٪٨٧
٣	صناعة الأحذية	٪٧٤,١

كانت صناعة وتهيئة الجلود الأكثر تأثراً بالنقص في توريد المواد الخام اللازمة بنسبة ١٠٠٪، وكانت صناعة الأحذية الأقل تأثر بنسبة ٧٤,١٪ إلا أنها تبقى نسبة عالية ومؤثرة في الإنتاج.

كما تأثرت صناعة منتجات الأخشاب. ويوضح الجدول الآتي التباين في تأثر مختلف تلك الصناعات بالنقص في توريد المواد الخام اللازمة للإنتاج:

جدول رقم (٥)

نسبة تأثر صناعات الأخشاب بالنقص في توريد المواد الخام

#	النشاط الصناعي	نسبة التأثر
١	نشر ومسح الأخشاب	٪٨٢,٦
٢	صناعة رقائق وألواح من قشرة الخشب	٪٩٣,٤
٣	صناعة منتجات النجارة المستخدمة في البناء	٪٧٤,٦
٤	صناعة الأوعية الخشبية	٪١٠٠
٥	صناعة المنتجات الخشبية من الفلين والقش	٪٣٨,٨

كانت صناعة الأوعية الخشبية الأكثر تأثراً بالنقص في توريد المواد الخام اللازمة للإنتاج بنسبة ١٠٠٪، بينما كانت صناعة المنتجات الخشبية من الفلين والقش الأقل تأثراً بنسبة ٣٨,٨٪.

توطين المواد الخام والمواد الأولية في القانون الفلسطيني

تطرق القانون الفلسطيني إلى تشجيع استخدام المعدات والتجهيزات والمواد الخام والمواد الأولية والوسيطة المحلية المستخدمة في المشاريع الاقتصادية الصناعية، وذلك من خلال حوافز الإعفاءات الضريبية، وبداية اقتصر ذلك على منح هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية صلاحية تمديد مدة الإعفاءات الضريبية، بما لا يتجاوز خمس سنوات للمشاريع التي تستفيد من حوافز هيئة تشجيع الاستثمار، ومنح القانون إمكانية تمديد مدة الاستفادة من الإعفاء الضريبي لسنتين إضافيتين للمشاريع الصناعية إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات ٦٠٪،[٢٧] التي انخفضت لاحقاً إلى ٤٠٪،[٢٨] ولم يتم التطرق إلى

المكون المحلي من المواد الخام أو المواد الأولية أو المواد الوسيطة التي تستخدم في الإنتاج. لاحقاً، حدث تطور في الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاعتماد على المكون المحلي من المواد الخام والمواد الأولية التي تستخدم في المشاريع الإنتاجية الصناعية، حيث تضمن قرار بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته،[٢٩] اعتبار المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات التي تستخدم ٧٠٪ من المكون المحلي كمواد خام وأولية ومعدات وآلات ضمن المشاريع التي تستطيع الاستفادة من نظام الإعفاء الضريبي، بحيث يتم إعفاؤها من ضريبة الدخل بشكل كامل ولغاية البدء بتحقيق الأرباح، وإعفاء ضريبي بنسبة ٥٪ من تاريخ البدء بتحقيق الأرباح ولغاية خمس سنوات. وإعفاء ضريبي بنسبة ١٠٪ ولمدة ثلاث سنوات من بدء المرحلة الثانية للمشروع. ووفق قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ بنظام تشجيع الاستثمار،[٣٠] تم تعريف نسبة المكون المحلي بأنه نسبة المكون من المعدات والآلات والمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة ذات المنشأ الوطني، بحيث يتم احتساب هذه النسبة للمشاريع الجديدة أو القائمة التي تنتج خدمة أو سلعة جديدة مستخدمة ٧٠٪ من مدخلات إنتاجها من المكون المحلي للاستفادة من الحوافز التي أقرها القانون، ويتوجب على المشروع أن يحافظ على الحد الأدنى للنسبة المذكورة طيلة فترة سريان الإعفاء، وتكون الاستفادة بعد صدور تأكيد الاستثمار بقرار من هيئة تشجيع الاستثمار، وعلى تلك المشاريع أن تقوم باستكمال متطلبات استيفاء شروط تحقيق نسبة المكون المحلي وفقاً للآليات والمدد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، ويحدد بتعليمات يصدرها الإجراءات والوثائق التي يجب توفيرها أو تزويد الهيئة بها، لغايات الاستفادة من الإعفاء، كالفواتير الضريبية وشهادات المنشأ المرتبطة بالمعدات أو المواد الأولية أو الوسيطة.

تقييم سياسات توطين المواد الخام والمواد الأولية في الصناعات الفلسطينية باستخدام مصفوفة (SWOT) الرباعية

تشكل مصفوفة (SWOT) إطاراً تحليلياً مناسباً لتقييم سياسات توطين المواد الخام والمواد الأولية في الصناعة الفلسطينية، وهي تتضمن التعرف إلى نقاط القوة (Strength)، ونقاط الضعف (Weakness)، وهي عوامل داخلية، والفرص (Opportunities)، والتهديدات (Threatens)، وهي عوامل خارجية.

نقاط القوة

١. تتوفر في فلسطين العديد من المواد الخام

كالحجارة والرخام التي يمكن الاعتماد عليها كمواد خام محلية في العديد من الصناعات،[٣١] مما يخفض من تكلفة الإنتاج، ويمنحها ميزة تنافسية إضافية في الأسواق الخارجية على مستوى الأسعار.

٢. يشكل القطاع الزراعي واحداً من أهم مصادر المواد الأولية أو الوسيطة للعديد من الصناعات الغذائية،[٣٢] ويمكن الاستفادة من فائض الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الإنتاج الصناعي. فقد أشارت دراسة إلى أن الصناعات الغذائية في مدينة نابلس تتواءم مع توفر الأيدي العاملة والمواد الخام الأولية الضرورية لمعظم تلك الصناعات محلياً، التي توفرها الثروة الزراعية النباتية والحيوانية، وتشكل نوعاً من الحماية للمزارعين في مواسم وفرة المحصول بدلاً من انخفاض أسعارها، وبالتالي يمكن تصنيع الفائض منها، وتحافظ على أسعار جيدة على مدار العام.[٣٣] خاصة أن طبيعة هذه المواد الأولية هي مواد سريعة التلف ولا تتحمل النقل مسافات طويلة كصناعة الألبان وتعليب الفواكه والخضروات واللحوم.[٣٤]

٣. توفر بعض الصناعات الفلسطينية مواد أولية لصناعات أخرى، وتتشكل مجموعة عنقودية من الصناعات التي تشكل سلسلة متكاملة، حيث إن إنتاج بعض الصناعات يشكل مواد أولية لصناعات أخرى، التي بدورها تشكل مواد وسيطة لإنتاج صناعي آخر،[٣٥] لكنها بحاجة إلى مزيد من التنظيم التسلسلي والتكاملي في الصناعات.

٤. توجد العديد من المؤسسات الفلسطينية في القطاع العام والقطاع الخاص والأهلي التي تشرف على الصناعة في فلسطين، كوزارة الاقتصاد الوطني، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية، ومنتدى رجال الأعمال الفلسطينيين، إلى جانب الاتحاد العام لنقابات العمال، وغيرها من المؤسسات، التي يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً وتنسيقياً في تعزيز استخدام المواد الخام والمواد الأولية والمواد الوسيطة المحلية في الإنتاج الصناعي.[٣٦]

٥. وجود توجه من الحكومة يهدف إلى تشجيع استخدام المواد الخام المحلية في الصناعة الفلسطينية، بحيث كان هذا التوجه جزءاً أساسياً من خطة الحكومة التنموية، وتضمن هذا التوجه تشييد مناطق مخصصة للتخزين والتغليف في المحافظات التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية والمواد الخام المحلية،[٣٧] بحيث يوفر ذلك عمراً افتراضياً أطول للمواد الخام خاصة الزراعية منها. كما تضمنت الخطة سعي الحكومة إلى وضع الإجراءات

والحوافز اللازمة لزيادة الاستفادة من المـوارد المحلية،[٣٨] التي تشمل في جزء منها الاستفادة من المواد الخام المحلية. كما تضمنت الخطة أن تعمل الحكومة على إدارة الموارد المالية والمحلية بشكل أكثر فعالية لتهيئة البيئة الملائمة لتحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاحتلال الإسرائيلي،[٣٩] وهذا ينعكس في جزء منه على زيادة الاعتماد على المواد الخام المحلية في الإنتاج الصناعي.

٦. أن غالبية المنشآت الصناعية في فلسطين هي مشاريع صغيرة، وعادة ما تعتمد هذه المنشآت الصناعية على المواد الخام والوسيطة المحلية، مقارنة بالمنشآت الصناعية الكبيرة.[٤٠]

٧. يتمتع المجتمع الفلسطيني بقدرة عالية على التواؤم والتكيف مع المتغيرات، نتيجة الظروف السياسية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته،[٤١] وهذا يمنح قطاع الصناعة قدرة على التكيف عن طريق إحلال المواد الخام المحلية كبديل للمواد الخام المستوردة.

نقاط الضعف

١. تتسم فلسطين بمحدودية في المصادر الأساسية للمواد الخام بشكل عام،[٤٢] فهي لا تحتوي على مواد خام طبيعية غير حية، كالمعادن والبترول، باستثناء وفرة المواد الخام من الحجارة ذات الجودة العالية، كما أنها تفتقر إلى المواد الخام الطبيعية الحية كالغابات الحرجية التي توفر الأخشاب للعديد من الصناعات.

٢. عدم كفاية التشريعات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز استخدام المواد الخام المحلية والمواد الأولية المحلية، حيث ما يتوفر منها في قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين غير كافٍ، فاشتراط نسبة ٧٠٪ من استخدام الآلات والأدوات والتجهيزات والمواد الخام المحلية للحصول على إعفاءات ضريبية من الصعب تحقيقه، إضافة إلى أن القانون يدمج بين الأدوات والآلات والمواد الخام، لذا، لا بد من تحديث هذه التشريعات بحيث تتضمن تخصيص إعفاء ضريبي لاستخدام المواد الخام المحلية في الصناعة بشكل منفصل عن الآلات والتجهيزات والمعدات المحلية، إلى جانب أن هناك عدم تحديد لماهية الحوافز التي تمنح للمنشآت الصناعية.[٤٣]

٣. عدم كفاية الأبحاث والدراسات التي تتعلق بالإنتاج الصناعي في فلسطين وطرق تنميته، خاصة الدراسات التي تركز على سياسات تعزيز استخدام المواد الخام المحلية في الإنتاج الصناعي،[٤٤] فأغلب هذه الدراسات تتطرق إلى هذا الموضوع بشكل

جزئي وعابر، وهناك حاجة إلى تخصيص أبحاث ودراسات وجمع المعلومات الكافية حول هذا الموضوع، ليتم البناء عليه لإقرار أي سياسات أو إجراءات تهدف لتعزيز استخدام المواد الخام المحلية.

٤. الصناعات الفلسطينية في غالبيتها تتسم بالتنافسية، وتركز على الإنتاج الصناعي الموجه للاستهلاك المحلي،[٤٥] وهذا يؤدي إلى التنافس على النوع نفسه من المواد الخام اللازمة للإنتاج، بينما هناك حاجة إلى أن يكون التركيز نحو التكاملية في الإنتاج، وتعزيز الإنتاج الصناعي العنقودي والتسلسلي بحيث تكون المواد الأولية لصناعات أخرى جزءاً من الإنتاج الصناعي.

٥. محدودية أماكن التخزين المناسبة للمواد الخام الأولية المحلية، خاصة الزراعية منها التي تتسم بسرعة التلف، مما يتسبب بإهدار كميات من المنتجات،[٤٦] كالمنتجات الزراعية التي تشكل كماً لا بأس به من المواد الأولية لبعض المنتجات الصناعية الغذائية. وهناك حاجة لتدخل الحكومة وتنفيذ ما تضمنته خطتها التنموية في إنشاء أماكن تخزين ملائمة خاصة في المناطق ذات الإنتاج الزراعي الوفير.

٦. ارتفاع أسعار الوقود في فلسطين يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواد الخام بسبب تكلفة النقل العالية،[٤٧] وينعكس ذلك بدوره على ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بشكل عام.

٧. تعدد الوسطاء التجاريين في بعض الأحيان يؤدي إلى رفع سعر المواد الخام، خاصة الزراعية منها.[٤٨]

الفرص

١. يشكل العمق العربي والإسلامي إحدى الميزات الإيجابية للصناعة الفلسطينية، بحيث يمكنها الاستفادة من هذه العلاقات، والحصول على ميزة تفضيلية في التعامل التجاري بشأن تصدير المنتجات الصناعية الفلسطينية بأسعار تفضيلية، والتركيز على الإنتاج الصناعي الفلسطيني الذي يعتمد على المواد الخام المحلية لإنتاج سلع لتلك الدول.[٤٩]

٢. الاستفادة مع العلاقات السياسية مع الدول الشقيقة والصديقة، وتشجيع تلك الدول على الاستثمار الصناعي في فلسطين، وإقامة مشاريع صناعية تتواءم مع وفرة المواد الخام المحلية.

٣. الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين والدول الأخرى،[٥٠] واستثمارها في إنتاج سلع تعتمد على المواد الخام المحلية، وتكون أسواقها متاحة في تلك الدول وفق هذه الاتفاقيات، مما يضمن تقليل نسبة المخاطرة في الاستثمار في الإنتاج الصناعي.

٤. الاستفادة من المزايا التي تقدمها منظمة التجارة العادلة العالمية، خاصة في مجال الزراعة العضوية، وإقامة مشاريع صغيرة في التصنيع الغذائي الذي يعتمد على المواد الأولية من المنتجات الزراعية العضوية، والاستفادة من المزايا التفضيلية في الأسعار التي تضمنها هذه المنظمة. حيث إن فلسطين من الدول التي تقوم بتصدير المنتجات العضوية التي ترعاها منظمة التجارة العادلة العالمية، حيث قدرت حجم مبيعات التجارة العادلة الفلسطينية في الخارج بأكثر من خمسة ملايين دولار في العام ٢٠١٥،[٥١] ويمكن الاستفادة من هذه المزايا في تصنيع مزيد من المنتجات العضوية وتصديرها للخارج بأسعار تفضيلية.

التهديدات

١. السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية الحية وغير الحية في المناطق المصنفة (ج)[٥٢] تحد من القدرة على استغلال المواد الخام المحلية والمواد الأولية المتوافرة في تلك المناطق التي تستخدم في الإنتاج الصناعي، خاصة ما يتعلق باستغلال المقالع والمحاجر.

٢. إغـراق السوق الفلسطينية بمنتجات المستوطنات، حيث إن جـزءاً من هذه المنتجات تعتبر مواد وسيطة للصناعات الفلسطينية، كما في منتجات التمور على سبيل المثال.[٥٣]

٣. الحواجز التي يقيمها الاحتلال الإسرائيلي تؤدي إلى الحد من القدرة على نقل بعض المنتجات التي تشكل مواد أولية لصناعات أخرى، أو تأخير دخولها،[٥٤] مما قد يتسبب في تلفها.

٤. منع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من إقامة مصانع في مواقع تكون عادة قريبة من توافر المواد الخام اللازمة لنوع الإنتاج خاصة الصناعات الغذائية،[٥٥] مما يجبرهم على إقامتها في مواقع أخرى بعيدة، وهذا من شأنه رفع تكلفة المواد الخام بسبب زيادة المسافة بين مصدر المواد الخام والمصنع.

٥. فرض الاحتلال الإسرائيلي موافقته المسبقة على مشروع استثماري في فلسطين،[٥٦] يحد من قدرة الفلسطينيين على إقامة مصانع قد تتوافر المواد الخام المحلية اللازمة للعملية الإنتاجية فيها، مما يقيد الخيارات أمام الصناعة الفلسطينية، بدلاً من توسيع تلك الخيارات.

التوصيات

١. أن تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمع البيانات الكافية حول المواد الخام المتوافرة في فلسطين، وأوجه استغلالها في الصناعة، وبيانات حول نسب استخدام المـواد الخام المحلية والمستوردة في الصناعات، بحيث تشكل قاعدة بيانات يمكن الانطلاق منها لأي خطط مستقبلية لتعزيز استخدام المواد الخام المحلية.

٢. أن تتضمن الخطة الوطنية للتنمية توجهات جادة نحو تعزيز استخدام المواد الخام والمواد الأولية في الصناعة الفلسطينية، وأن تخصص جزءاً من الخطة لهذا الأمر، والعمل على تنفيذها بشكل تدريجي، في إطار توجهها العام نحو التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

٣. أن تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالصناعة في فلسطين، بتبني خارطة هيكلية توضح السلسلة العنقودية للصناعات الفلسطينية، والتشابك الهيكلي لتلك الصناعات، والعمل على ملء الفراغات في الصناعة الفلسطينية، بحيث يكون هناك إنتاج صناعي متسلسل، ليشكل إنتاج بعض الصناعات مواد وسيطة لصناعات أخرى.

٤. تشجيع الصناعات الغذائية التي تقوم على المواد الأولية الزراعية النباتية والحيوانية المحلية التي تتوفر في فلسطين، بحيث يتم استغلال الفائض منها كمواد أولية لهذه الصناعات.

٥. إدخال تعديلات على التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمار في فلسطين، وأن تشمل حوافز بإعفاءات ضريبية بنسب أعلى، ومدد أطول، وخفض نسبة الحد الأدنى للمكون المحلي من التجهيزات والمواد الخام للمشاريع الصناعية المستفيدة من هذه الحوافز، وأن يتم تخصيص حوافز لنسبة المواد الخام المحلية المستخدمة في الصناعات بشكل منفصل عن الأدوات والمعدات والتجهيزات.

٦. تفعيل الإجراءات الميدانية لمراقبة عمليات تسريب منتجات المستوطنات إلى السوق الفلسطينية، التي يستخدم جزء منها كمادة وسيطة في الإنتاج الصناعي الفلسطيني، وذلك بهدف تعزيز استخدام المواد الخام الأولية والوسيطة المحلية.

٧. تعزيز وتشجيع وزيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني المكثف والموجه لغايات التصنيع الغذائي، بهدف زيادة وفرة المواد الخام لبعض الصناعات الغذائية بجودة عالية.

٨. تشجيع إقامة المزيد من المشاريع الصناعية الصغيرة، التي تعتمد بشكل أكثر على المواد الخام المحلية مقارنة بالمشاريع الصناعية الكبيرة.

٩. تعزيز علاقات التعاون التجاري مع

الدول العربية والإسلامية، وعقد اتفاقيات للحصول على أسعار تفضيلية لبعض المنتجات التي تحتاجها أسواق تلك الدول، وتعتمد بالأساس في إنتاجها على مواد خام محلية.

١٠. الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المتبادلة بين فلسطين والدول الأخرى، والعمل على استثمار هذه الاتفاقيات في إيجاد أسواق خارجية، وتوجيه الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على المواد الخام المحلية للسلع المرغوبة في تلك الدول.

١١. إنشاء اتحاد للمؤسسات التي تتبنى الإنتاج العضوي، بحيث يشكل الاتحاد قناة اتصال مع منظمة التجارة العادلة العالمية، لزيادة الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الزراعية العضوية المحلية، وزيادة حصة فلسطين في أسواقها الخارجية.

١٢. إنهاء ظاهرة تعدد الوسطاء التجاريين في البيع والشراء المتسلسل لبعض المواد الخام خاصة الزراعية، وتشجيع التعاقد المباشر بين منتج المادة الأولية والمصنع مباشرة، لتخفيض تكلفة المواد الخام المحلية.

١٣. العمل على وضع خطة شاملة لمواءمة بعض الصناعات مع توافر المواد الخام المحلية، والبدء بتطبيقها تدريجياً، لزيادة نسبة الإنتاج الصناعي الذي يعتمد بنسبة أكبر على المواد الخام والوسيطة المحلية.

١٤. تعويض النقص العام في المواد الخام الطبيعية الحية وغير الحية، عن طريق تكثيف إنتاج المواد الوسيطة، واستخدامها في الإنتاج الصناعي الفلسطيني.

١٥. تكثيف الاتصالات من المستوى السياسي مع الدول والمنظمات الدولية من لإجبار الاحتلال الإسرائيلي على عدم إعاقة الحركة الداخلية للأفراد والبضائع، وإنهاء ظاهرة الحواجز المنتشرة في الأراضي الفلسطينية، ومطالبة هذه الدول والمنظمات بالضغط على إسرائيل لإتاحة المجال لإقامة مصانع فلسطينية في المناطق المصنفة (ج) التي قد يكون بعضها قريبا من مصادر المواد الخام المستخدمة في الصناعة، كما في صناعة المحاجر والتعدين على سبيل المثال، وإتاحة المجال لإقامة مزارع حيوانية تشكل مواد أولية لصناعات غذائية مختلفة.

١٦. تشجيع الجامعات ومعاهد الأبحاث والدراسات على إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة في الإنتاج الصناعي في فلسطين، وإجراء تقييم شامل له، وأن تتضمن هذه الدراسات استخدام المواد الخام المحلية في الصناعات، وكل ما يتعلق بهذا الموضوع بشكل مفصل.

الهوامش

١ عبد الخالق، **جودة. الصناعة والتصنيع في مصر**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢٣-٢٥.

٢ الأغبر، مهدي. «تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧، ص٢٣.

٣ اغريب، أحمد عبد القادر. التحليل المكاني للصناعات الكيماوية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٣، ص ٨٨.

٤ الشنواني، صلاح. **إدارة الإنتاج**. مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠، ص ٣٥٢.

٥ إسماعيل، محمد محروس. **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٩٧، ص ١٨١.

٦ ماهر، أحمد. **اقتصاديات الإدارة**. الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١، ص ٤٦.

٧ عبد الخالق، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٥.

٨ الأغبر، مرجع سابق، ص ١٠.

٩ صافي، سمير، ومقداد عبد الكريم، **مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد، دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٧ – ٢٠٠٧)**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٩٣.

١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح اتجاهات أصحاب ومدراء المؤسسات العامة بشأن الأوضاع الاقتصادية**، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٩، ص ٢٦.

١١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الصناعي ٢٠١٩: النتائج الرئيسة**، رام الله، فلسطين، ص ٧٠.

12 Palestinian Federation of Industries, The Current Status of Industrial Sector in Palestine, Ramallah, Palestine, 2009, p:17, p:40

١٣ الأغبر، مرجع سابق، ص ٧٠.

١٤ غنيم، محمد، **مقدمة التخطيط التنموي**، ط١، ١٩٩٩، ص ١٤١.

١٥ مكحول، باسم. **صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢، ص ١٩.

١٦ مكحول، مرجع سابق، ص ٢٠.

١٧ الأغبر، مرجع سابق، ص ٣٧.

١٨ الأغبر، مرجع سابق، ص ٨٢.

١٩ مكحول، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢٠ السرهد، زكريا. «مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني: رؤية اقتصادية اجتماعية سياسية»، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد ٢٦٨، رام الله، فلسطين، ٢٠١٧. ص ٢١٧.

21 Palestinian federation of Industries, P:28

22 Wilso, Peter, Opportunities and Challenges in Implementing a Cluster-Based Economic Development Strategy in the Palestinian Context, Palestinian Economic Policy Research Institute – MAS, Ramallah, Palestine, 2020, p: 61

٢٣ نصر الله، عبد الفتاح، وعواد، طاهر. **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤، ص ٣١، ٣٣، ٥٦، ٦٠.

٢٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح أثر أزمة كورونا على مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين»، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ١٨.

٢٥ فلاح، بلال وآخرون. **تقييم القطاع الصحي**، معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

٢٦ البيطاوي، وفاء. **تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله، فلسطين، ٢٠١٩، ص ٩.

٢٧ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٢٣، المنشور بتاريخ ١٩٩٨/٦/٨، ص ٥.

٢٨ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٩٠، المنشور بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠، ص ١٤.

٢٩ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (٠)، المنشور بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٠، ص ٤٦.

٣٠ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ١١٢، المنشور بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩، ص ٦٣.

٣١ نصر الله، مرجع سابق، ص ٥٥.

٣٢ نصر الله، مرجع سابق، ص ٦٤.

٣٣ الأغبر، مرجع سابق، ص ٦٠.

٣٤ السماك، محمد سعيد، **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات**، جامعة الموصل، الموصل، العراق، ١٩٩٨، ص ٧٧.

35 Palestinian federation of Industries, P:75

٣٦ الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، «الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات التخصصية الفرعية، الموقع الإلكتروني: www.info.wafa.ps، تاريخ

الدخول: ٢٠٢١/١١/٢٢.

٣٧ مجلس الوزراء الفلسطيني، **خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦**، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤، ص ٢٤.

٣٨ مجلس الوزراء الفلسطيني، خطة التنمية الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٣.

٣٩ مجلس الوزراء الفلسطيني، **خطة التنمية الوطنية**، مرجع سابق، ص ٦٦.

٤٠ نصر الله، مرجع سابق، ص ٧٠.

٤١ نصر الله، مرجع سابق، ص ٧١.

٤٢ الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، «الوضع الاقتصادي»، www.mne.gov.ps، تاريخ الدخول:٢٠٢١/١١/٢٢.

٤٣ بيطاوي، مرجع سابق، ص ٥٥.

٤٤ دنديس، حسن طاهر، «تحديات تطبيق مبادئ التصنيع الرشيق في الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠١٨، ص ٨٦.

٤٥ نصر الله وعواد، مرجع سابق، ص ٦٥.

٤٦ دنديس، مرجع سابق، ص ١٧.

٤٧ الموقع الإلكتروني لبوابة اقتصاد فلسطين، «الأسعار تواصل ارتفاعها الجنوني، والمستهلك المتضرر الأكبر»، www.palestineeconomy.ps، تاريخ النشر: ٢٠٢١/٦/٣٠.

٤٨ صحيفة الحياة الجديدة، «المواطنون يتذمرون من ارتفاع أسعار الخضار»، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١/٢٢.

٤٩ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال»، نيويورك وجنيف، ٢٠١٢ ص٣٥.

٥٠ المرجع السابق، ص ٢٣-٢٥.

٥١ السرهد، زكريا. «مساهمة رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في تنمية التجارة العادلة»، **مجلة سياسات**، عدد ٤٣، رام الله، فلسطين، ٢٠١٨، ص ١٤٣.

٥٢ العلمي، طارق، **«الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً»**، الإسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ص ١٢.

٥٣ نعيم، عدنان، **«المصانع والمنشآت الاقتصادية في المستعمرات وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني»**، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.prc.ps، تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١١/٢٢

٥٤ العلمي، مرجع سابق، ص٢٥.

٥٥ بيطاوي، مرجع سابق، ص ٢٣.

٥٦ العلمي، مرجع سابق، ص ١١.

دور المساعدات الدولية وإيرادات الموازنة في النمو الاقتصادي في فلسطين

د. محمد كمال أبو عمشة*

المقدمة

تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة نامية وحديثة العهد مثل فلسطين يُشكّل تحديا صعبا، خاصة في ظل العوائق التي تواجهها فلسطين جراء الاحتلال الإسرائيلي وقيوده الاقتصادية (علي، ٢٠١١)، وقلة مصادر الإيــرادات العامة للسبب نفسه، فالاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباطا قويا مع الاقتصاد الإسرائيلي بعلاقة تبعية وليس شراكة، وهذه العلاقة وحدها كفيلة بأن تصعب مهمة التنمية الاقتصادية في فلسطين (المومن & هواري، ٢٠١٨).

بسبب الضغوط والقيود الإسرائيلية على السلطة الوطنية الفلسطينية وتحكمها بالمعابر البرية والبحرية والجوية، واستخدامها الضريبة كأداة ضغط على السلطة الفلسطينية، فإن نواصي الاقتصاد مرهونة بالخطط السياسية الإسرائيلية (قاسم، ١٩٩٧).

يمنع عدم سيطرة الدولة الفلسطينية على العديد من المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة من تطبيق سياسة ضريبية حقيقية، ويجعل التهرب الضريبي كبيرا، وعلى الرغم من ذلك فإن إيرادات الضريبة شكلت متوسطا نسبته ٥٦,٢٨٪ من الإيــرادات العامة بين الأعوام (١٩٩٦-٢٠١٨).

أما الإيرادات غير الضريبية فكان متوسط

*أستاذ مشارك في دائرة التمويل والاستثمار جامعة فلسطين التقنية - خضوري

نسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة العامة ٨,٩٨٪ بين الأعـوام (١٩٩٦-٢٠١٨)، أما الإرجاعات الضريبية فكان متوسط نسبتها من إيرادات الموازنة العامة ١,٤٣٪، والإرجاعات المتخصصة كان متوسط نسبتها بين الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٨) ١,٧٥٪ (النقد، ٢٠١٩).

أما المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، فكان متوسط نسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة العامة بين الأعوام (١٩٩٦-٢٠١٨) ٣٥,٨٧٪ مقسمة إلى منح لدعم الموازنة بمتوسط نسبة ١٢,٣٥٪ ومنح دعم المشاريع التطويرية بمتوسط نسبة ٢٣,٥٢٪ (النقد، ٢٠١٩).

بالنظر إلى النسب أعلاه، نجد أن المنح والمساعدات شكلت نحو ثلث إيرادات الموازنة العامة في فلسطين كمتوسط بين الأعوام (١٩٩٦-٢٠١٨)، ونظراً لحجم هذه النسبة المرتفع كان لا بد من دراسة آثارها، ومن هنا جاءت هذه الورقة لدراسة آثار المنح والمساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

مشكلة البحث

تشكل المنح والمساعدات نسبة معقولة من إيرادات الموازنة العامة. ولما لها من أهمية كبرى كان لا بد من دراسة أثرها على النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك بمقارنتها مع نسب النمو أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (١٩٩٦-٢٠١٨). من ناحية أخرى تعتبر إيرادات المقاصة وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي الذي تقتطعه إسرائيل من البضائع المستوردة عن طريق موانئ دولة الاحتلال الإسرائيلي نقطة ضغط للسلطة الفلسطينية، حيث تتحكم دولة الاحتلال بهذه الأموال وفقاً لأهوائها ومكتسباتها السياسية والأمنية، ناهيك عن الإجراءات التي تقوم بها دولة الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والتحكم بمقدراته وموارده الاقتصادية والمالية والتحكم في سوق العمل والتنقل من وإلى المدن الفلسطينية المختلفة. ويمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما هي العوامل المؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة يمكن استعراض تلك الأهداف بما يلي:

١. التأطير العلمي والنظري للعوامل المؤثرة على الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية.
٢. ما هو تأثير الإيرادات العامة (الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، القروض، المساعدات والمنح الدولية) على الناتج المحلي الإجمالي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج العوامل التي تؤثر على موازنة السلطة الفلسطينية باعتبارها مصادر تمويل مختلفة للحكومة الفلسطينية، وعلى اعتبار أنها تدعم الموازنة الحكومية الفلسطينية بشكل كبير في محاولة لتطوير بنود الموازنة العامة والوصول إلى جميع مصادر الإيـرادات للحكومة الفلسطينية في محاولة لتخفيض الضغوط المالية والاقتصادية على الموازنة الفلسطينية وإكسابها مناعة تجاه ضغوط الجهات الخارجية، وترك أثر إيجابي على البيانات المالية للحكومة الفلسطينية. كما تكمن أهمية الدراسة من حيث التوقيت والظروف التي تمر بها الأراضي الفلسطينية من سياسات الاحتلال وتداعيات مواجهة جائحة كورونا والإغلاق الذي تعرضت له الأراضي الفلسطينية والعالم بالإضافة إلى حجز دولة الاحتلال الإسرائيلي أموال المقاصة وزيادة الاقتراض الداخلي والخارجي وزيادة الضغوط على القيادة الفلسطينية بتقليص حجم المساعدات المالية، كل هذه الجوانب دعت الباحثين للعمل على قياس تأثير تلك الإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر الإيرادات المختلفة للموازنة العامة من العناصر التي تساهم في زيادة الإنفاق في ما يتعلق بالمساهمة في تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي بما يحقق أهداف الحكومة والعمل على تجنب (العجز في الموازنة وتخفيض الاقتراض إلى أدنى مستوياته) والوفاء بالتزاماتها المختلفة (الصحة والتعليم الاقتصاد التطوير في البنية التحتية....).

فرضيات الدراسة

نستعرض فرضيات الدراسة في ما يلي:

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للإيرادات المختلفة للموازنة العامة الفلسطينية على الناتج المحلي الإجمالي.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للضرائب المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقروض الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي.

أسلوب الدراسة

طبيعة بيانات الدراسة ومصادرها:

وفقاً لأهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية ومصادرها الثانوية كما يلي:

في الجانب النظري:

اعتمدت الدراسة على المراجع والدوريات العلمية التي تناولت موضوع الموازنة العامة وإيراداتها والناتج المحلي الإجمالي، وذلك بقصد الوقوف على التراث العلمي الخاص بالسياسات العامة في الأراضي الفلسطينية.

في الجانب التطبيقي:

سيتم اختبار العوامل المتعلقة بإيرادات الموازنة العامة الفلسطينية من بنود الموازنة الفلسطينية المنشورة في وزارة المالية وجهاز الإحصاء الفلسطيني وهي (الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، والمساعدات والهبات الدولية، والقروض الحكومية) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. بالاعتماد على برنامج الرزم الإحصائية SPSS في عملية التحليل واستخدام نموذج التحليل البسيط والمتعدد ومصفوفة الارتباط.

بيانات الدراسة

سيتم الحصول على البيانات لأغراض الدراسة من التقارير المنشورة عن الموازنة العامة في الأراضي الفلسطينية من وزارة المالية والجهاز الإحصاء الفلسطيني من العام (١٩٩٦-٢٠١٩)، التي تشتمل على (الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، والمساعدات والهبات الدولية، والقروض الحكومية، والناتج المحلي الإجمالي).

الإطار النظري للبحث

علم الاقتصاد: هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني وأنشطة المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك بهدف إشباع الحاجات المتعددة حاضرا ومستقبلا باستخدام ما لديه من موارد متاحة (عباس، ٢٠٢٠)، والاقتصاد الكلي هو منظومة تربط بين عدد لا حصر له من السياسات والموارد والتقنيات التي تحدث من خلالها التنمية الاقتصادية (Haji & Akrawee, 2020)، وتمكن الإدارة الصحيحة للاقتصاد الكلي في الدولة من تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية (البنك الدولي، ٢٠١٩).

أهمية الاقتصاد للدول

يعد الجانب الاقتصادي مهما جدا لارتباطه الوثيق بتوفير الاحتياجات الأساسية للدولة، وضمان قدرتها على الاستمرار بالقيام بالواجبات الأساسية المنوطة بها محليا ودوليا، ولذلك تحاول الدول باستمرار زيادة قدراتها المالية والاقتصادية، وتعمل على توفير مختلف السبل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي (Smol، ٢٠١٩)، وتحاول بشكل مستمر دعم قدراتها المالية والاقتصادية من أجل الوفاء بالتزاماتها

دون اللجوء إلى المس بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، ونظرا لأهمية الجانب الاقتصادي في الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، فقد أصبح للمعلومات الاقتصادية أهمية كبيرة تضاهي في أهميتها المعلومات العسكرية، ولذلك أصبح للمجال الاقتصادي تأثير كبير وخطير على الأمن القومي للدول (Lang et al.، 2020).

لم يعد الهدف الرئيس من القوة الاقتصادية فقط الاكتفاء الذاتي من الغذاء والتصنيع والتجارة، لكن أصبح الهدف الرئيس هو تحقيق الرفاهية والتنافس الدولي، وكلما كانت الدولة ذات قوة اقتصادية أثر ذلك على تطورها وازدهارها، وكلما كانت الدولة مزدهرة اقتصاديا كانت أقدر على التخلص من التبعية للآخرين وبناء علاقات ندية مع الدول الأخرى، حيث أصبح الاقتصاد أداة بيد الدولة من أجل فرض وجودها داخل المجتمع الدولي، وفرض تفوقها على الدول الأخرى، حيث نجد أن القوة الاقتصادية تكسب الدولة هيمنة وقوة كبيرة، كما تعطي القوة الاقتصادية الدولة تفوقا ثقافيا، حيث سيطرت دول كثيرة على دول أخرى من خلال الغزو الثقافي بحيث أصبحت تابعة لها اقتصاديا وثقافيا وسياسيا (Frenken & Schor، 2019).

الوضع الاقتصادي في فلسطين

الاقتصاد الفلسطيني هو مصطلح يطلق على الاقتصاد في الأقاليم التابعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من كثير من المشاكل بسب تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، التي أدت إلى ضعف في النشاط العام للأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وارتفاع كبير في مستويات البطالة، وارتفاع كبير في الدين العام، وبيئة طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما دفع الحكومات الفلسطينية إلى زيادة الاعتماد على المنح والمساعدات لمعالجة العجز في الموازنة العامة؛ كما أن المشكلة الكبرى التي يعاني منها الاقتصاد هي عدم وجود عملة محلية فلسطينية، مما أدى إلى عدم التمكن من تطبيق سياسات اقتصادية (تجارية ومالية ونقدية) تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني (عكاشة، ٢٠١٨).

في الأعوام الأخيرة شهد الاقتصاد الفلسطيني تحديات عدة كان من أبرزها (Dana، 2020):

١. تراجع كبير في المنح والمساعدات المقدمة من الدول المناحة، تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير بعد وقف المساعدات الأميركية المقدمة للحكومة الفلسطينية ووقف دعم البرامج المقدمة من المؤسسات الدولية للشعب الفلسطيني (الأونروا والوكالة الأميركية للتنمية).
٢. أزمة إيرادات المقاصة في بداية العام ٢٠١٩ بسبب الخلاف السياسي بين الحكومة

الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث تقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي بجباية هذه الإيرادات نيابة عن الحكومة الفلسطينية ثم تقوم بتحويلها إلى خزينة الحكومة الفلسطينية، مما أدى إلى وجود عجز جزئي لدى الحكومة الفلسطينية دفعها إلى التخلف عن دفــع بعض المستحقات للعاملين في القطاع العام، ووقف بعض التحويلات للقطاع الخاص، مما أدى لتراكم الديون لصالح القطاع الخاص على الحكومة.

٣. زيادة تعنت دولة الاحتلال الإسرائيلي واستهتارها بالقوانين الدولية وزيادة التوسع الاستيطاني والسيطرة على المزيد من الأراضي في الضفة الغربية والأغوار وعدم السماح للفلسطينيين باستغلال الثروات الطبيعية في مناطق (ج).
٤. استمرار حالة الانقسام الفلسطيني بين شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.
٥. الحصار المستمر لقطاع غزة والإغلاق التعسفي للمعابر التجارية للقطاع.

لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعيش تحت وطأة أزمة المقاصة، مع استمرار هذه الأزمة بشكل متكرر، مما ينذر بكارثة حقيقية على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، حيث تستدعي هذه الأوضاع تكافل جميع المؤسسات الوطنية في القطاع الخاص والعام من أجل الخروج إلى بر الأمان من هذه الأزمة الطاحنة، عبر وضع رؤية مشتركة بين القطاع العام والخاص لتفادي الأضرار المحتملة أو التخفيف من آثارها الاقتصادية المحتملة (المغربي، ٢٠١٩).

يلاحظ الباحث في الاقتصاد الفلسطيني أن هناك تذبذبا واضحا في مستويات (نسب) النمو الاقتصادي عبر السنين فقد تراوح خلال فترة الدراسة بين (١٢,٤٩٪-٢١,٩٣٪)، وأن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال العام ٢٠١٩ حقق نموا يقدر بـ ١,٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع العام ٢٠١٨، أي أن الاقتصاد الفلسطيني حقق نموا اقتصاديا رغم الظروف الصعبة التي مر فيها خلال العام ٢٠١٩ من احتجاز أموال المقاصة على مدار ٦ أشهر، مما أحدث أزمة خانقة لدى الحكومة الفلسطينية. لكن على الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي حصل تراجع ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بواقع ١,٣٪ عن العام ٢٠١٨، وذلك بسبب الزيادة الطبيعية في النمو السكاني في فلسطين (PMA، 2019).

التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي

التبعية الاقتصادية هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بتأثيرات وتغيرات القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع

دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقة التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر (محمد & محيميد، ٢٠٢٠).

أشكال التبعية الاقتصادية لاقتصاد الاحتلال وانعكاسها على الاقتصاد الفلسطيني

تتعدد أشكال التبعية الاقتصادية الفلسطينية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، بحكم استحواذه على الأرض والموارد، وتأثيره الكبير في صناعة القرار الفلسطيني. وفيما يلي بعض أشكال التبعية لاقتصاد الاحتلال:

التبعية التجارية

حرص الاحتلال الإسرائيلي على تطويع الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا الاقتصاد الناشئ، ولهذا اتبعت دولة الاحتلال الإسرائيلي طريقين في الوقت نفسه: الأول إقصاء ممنهج للاقتصاد الفلسطيني وعزله عن العالم الخارجي العربي والدولي. والثاني التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وكانت بداية التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ (حمدان، ٢٠١٩).

تباينت النسبة العامة للصادرات الفلسطينيّة إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٤ من (٨٠٪ – ٨٥ ٪)، من إجمالي الصادرات الفلسطينية، بينما تباينت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل، من إجمالي الواردات، في السنوات ذاتها، بين (٨٠٪ – ٩٠٪)، فالاحتلال الإسرائيلي عمد مباشرة إلى السيطرة على التجارة الفلسطينية الخارجية وعزلها عن باقي دول العالم، مع بداية الحكم العسكري القصري للأراضي الفلسطينية، بدأت إسرائيل ربط الاقتصاد الفلسطيني في اتحاد جمركي أحادي الجانب (عبود & صالح، ٢٠٠٨).

استمر هذا النمط من السيطرة خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي، حيث إن هذا البروتوكول وما تبعه من العديد من الاتفاقيات مع كثير من الدول العالم لم يساعد الجانب الفلسطيني في رفع حجم الصادرات إلى الأسواق الدولية والعربية، لأن الاحتلال الإسرائيلي هو المتحكم الوحيد بحركة دخول السلع والبضائع الفلسطينية وخروجها (Khalidi، 2019).

التبعية المالية لاقتصاد الاحتلال

وفقا لبروتوكول باريس الاقتصادي فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي هي المسؤولة عن تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الواردات الفلسطينية من الخارج، وأيضاً هي التي تقوم بعمليات التخليص الجمركي بسب سيطرتها على جميع المعابر البحرية والبرية، من ثم تقوم بتحويل هذه الإيرادات بعد اقتطاع ما نسبته ٣٪ منها، لهذا السبب تتحكم دولة الاحتلال

الإسرائيلي بإيرادات المقاصة التي تشكل ثلاثة أرباع إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا يمكنها من السيطرة على الشؤون المالية للسلطة الفلسطينية (عزريل، ٢٠١٧).

إن استخدام إسرائيل ورقة احتجاز إيـــرادات المقاصة المستمر يشكل خطرا حقيقيا على الاستقرار المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ونتيجة ذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني تهديدين رئيسين هما (مقداد & الكحلوت، ٢٠١٦):

التهديد الأول: عدم القدرة على توقع حجم الإيرادات المحتملة، على الرغم من أهمية هذه الإيرادات للاقتصاد، فهذه الإيرادات التي تعد المكون الأساسي للإيرادات المحلية تشكل ثلاثة أرباع إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن دون هذه الإيرادات لن تكون السلطة الوطنية قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

التهديد الثاني: التسرب المالي من خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تتكبد خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية خسائر فادحة بسبب فقدان حصيلة قيمة ضريبة القيمة المضافة وجمارك المستوردات بسبب عدم الاســـترداد بطريقة غير مباشرة عبر الاحتلال الإسرائيلي. وهذا التسرب حدث نتيجة أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تخفي الكثير من المعلومات عن حجم الاسترداد الحقيقي، ومن هي الجهة التي قامت بذلك، حيث إن اتفاق باريس الاقتصادي لا يلزم إسرائيل بالكشف عن المعلومات كافة، ذلك أن إسرائيل تقوم بدفع الضرائب على أساس الفواتير، حتى لا تكشف عن الحجم الحقيقي لأعمالها التي تدفع من خلالها ضريبة الدخل، ومن مصادر التسرب المالي أيضا البضائع المهربة من السوق الإسرائيلية.

تشير التقديرات إلى أن حجم التسرب المالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يحجزها الاحتلال الإسرائيلي تقدر بـــ ١٧٪ من الإيرادات الضريبة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يشكل ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مقداد & الكحلوت، ٢٠١٦).

التبعية النقدية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي

وضع الأســـاس النقدي الفلسطيني في اتفاقية باريس الاقتصادية في العام ١٩٩٤، وتم الاتفاق خلالها على عدم وجود عملة محلية فلسطينية، والسماح بتداول ثلاث عملات بشرط أن يكون الشيقل الإسرائيلي إحدى هذه العملات وهذا ما حرم الاقتصادي من القدرة على التحكم بسياسات نقدية مستقلة (عزريل، ٢٠١٧).

تعد العملة المحلية رمزا للسيادة الوطنية، وعدم وجود عملة وطنية فلسطينية يحمل الكثير من المخاطر على الاقتصاد، وهي كما يلي:

- إن إصدار عملة محلية يحمل الكثير من الفوائد يمكن من خلالها تحقيق إيرادات للقطاع العام، ومن هذه الإيرادات إيراد سك العملة، كما تستطيع الحكومة إصدار سندات وأذونات الخزينة التي تساعدها في تقليل الاعتماد على القروض الخارجية في سد العجز في الموازنة العامة، كما يمكن للحكومة خفض قيمة العملة المحلية لتشجيع الاستثمار المحلي، كما أن وجود عملة محلية يساعد الحكومات على تنظيم النظام المالي بالشكل الذي يلائم الوضع الخاص للبلد، حيث حرم اتفاق باريس الاقتصادي السلطة الوطنية الفلسطينية من جميع هذه الميزات وجعل سياسته النقدية مرهونة للاحتلال الإسرائيلي (وصفي، ٢٠١٩).
- يشكل عدم وجود عملة محلية ضربة قوية للاقتصاد،ـ حيث يجعل الاقتصاد هشا وعرضة بصورة كبيرة للصدمات والتقلبات ومثال ذلك إغلاق الحدود، وتغير معدل صرف العملات المتداولة في فلسطين (عوض، ٢٠١٦).
- إن غياب عملة وطنية يمثل أكبر المشاكل الرئيسة لعدم وجود سياسية نقدية، حيث إن السياسة النقدية تعتمد على نوعين من الأدوات لتتحكم في حجم الائتمان وعرض النقد: النوع الأول هو الأدوات الكمية التي تمثل سياسة إعادة الخصم، وتحكم في الاحتياطي القانوني، النوع الثاني يتمثل في الأدوات النوعية مثل تطبيق معايير الرقابة الدولية والإقناع الأدبي، حيث إن النوع المستخدم في السياسة النقدية الفلسطينية هو الأدوات النوعية (عوض، ٢٠١٦).

تبعية سوق العمل الفلسطينية للسوق الإسرائيلية

من طرق إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي السماح للأيدي العاملة الفلسطينية بالعمل في الداخل المحتل، حيث تتميز العمالة الفلسطينية بميزات عدة من أهمها، تدني أجورها بالمقارنة بالعمالة الإسرائيلية، وتدني تكاليف الحصول عليها، وتحملها نتائج الـدورات الاقتصادية في إسرائيل. أدت هذه الميزات إلى كثرة الاعتماد على العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية (Oberschall، 2019).

أما الجانب الفلسطيني فيرى في العمالة الفلسطينية في إسرائيل أحد طرق معالجة البطالة والتخفيف من أعداد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذا كله أدى إلى دفع الأجور المحلية إلى الارتفاع، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ما أدى إلى زيادة تضخم الأسعار وحدوث ضخم غير مرغوب به (Darwish، 2013).

مكونات إيرادات موازنة الحكومة الفلسطينية:

أولا: مكونات إيرادات المقاصة

تنقسم الإيرادات المتحصلة من ضريبة المقاصة إلى البنود الآتية (عزريل، ٢٠١٧):

١. الجمارك والضرائب على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون عبر الموانئ والمعابر التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي، حيث قامت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بتوكيل الاحتلال الإسرائيلي جمع هذه الجمارك والضرائب بناء على اتفاق باريس الاقتصادي: لقد جاء في البند ١٥ من اتفاقية باريس الاقتصادية أن مقاصة الإيرادات من ضريبة الاستيراد والرسوم الأخرى بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية، قد ارتكزت إلى مبدأ المقصد النهائي، حيث حتى لو قام مستورد إسرائيلي بالاسترداد وكانت وثائق الاستيراد تذكر أن الشركة المستوردة مسجلة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وتمارس نشاطها على الأراضي الفلسطينية فإن قيمة الضريبة تكون للسلطة الفلسطينية.

٢. ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: إن دولة الاحتلال سوف ترسل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ما يساوي ٧٥٪ من قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطينيين من قطاع غزة وأريحا الذين يعملون في الداخل المحتل، كما سوف تقوم بتحويل كامل قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات.

٣. الضرائب غير المباشرة على المشتريات من إسرائيل: لقد نص البند ٣٦ من اتفاق باريس الاقتصادي على قيام دائرة الضرائب الإسرائيلية على تحصل ضريبة المضافة، وأي ضريبة غير مباشرة، بعدها تقوم بتحويلها إلى السلطة الفلسطينية بعد اجتزاء ما نسبته ٣٪ من قيمة الإيرادات المحصلة.

أهمية إيرادات المقاصة

تنبع أهمية فاتورة المقاصة، بسبب التداخل الكبير بين الاقتصادي الفلسطيني والإسرائيلي وحرية تنقل البضائع بين الطرفين، وهنا يأتي دور فاتورة المقاصة في المساعدة في حصر عمليات التبادل التجاري بين الجانبين ويمكن تلخيص أهمية هذا النوع من الإيرادات بالنقاط الآتية (النجار، ٢٠١٧):

١. فاتورة المقاصة تعد أكبر إيراد للسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تشكل ثلثي إيرادات الحكومة الفلسطينية، حيث تعتمد عليها الحكومة الفلسطينية بشكل كبير في

تمويل النفقات العامة الجارية.

٢. تعتبر فاتورة المقاصة أداة لتحديد استحقاقات السلطة الوطنية لفلسطينية لدى الجانب الإسرائيلي.

٣. الاسترشاد بالمعلومات صادرة عن دائرة المقاصة المركزية في الوزارات والدوائر الحكومية وذلك من أجل:

- وضع الإحصائيات اللازمة لتحديد حجم التبادل التجاري بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وبناء صورة عن حجم هذا التبادل وأثره على الاقتصاد الفلسطيني.
- المساعدة في بناء الخطط والأهداف المستقبلية على ضوء هذه المعلومات.

تحكم الاحتلال الإسرائيلي في ضريبة المقاصة

تستخدم حكومة الاحتلال الإسرائيلي طرقا عدة للقرصنة على إيـرادات المقاصة، حيث اقتطعت الحكومة الإسرائيلية مبلغا يصل نحو ٩٠٤,٥ مليون شيكل تحت ما يسمى «صافي الإقراض» خلال الشهور الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٧ (شمعة، ٢٠١٨). يقصد بصافي الإقراض: «هو ما يخصمه الجانب الإسرائيلي من إيرادات المقاصة لتغطية فواتير الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، المتراكمة على وحدات الحكم المحلي (وزارة المالية، ٢٠١٨).

وضمن سلسلة الابتزاز المستمرة، نفذت حكومة الاحتلال الإسرائيلي خصما على المستحقات التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء من أموال المقاصة، حيث تدعى إسرائيل أن هذه الأموال التي تدفعها السلطة الوطنية لهذه الأسر تدعم الإرهاب، وتبلغ قيمة هذه المخصصات ٤٠٠ مليون دولار أميركي سنويا (مؤمني، ٢٠١٨).

ثانياً: المساعدات الدولية

يقصد (بالمساعدات الدولية) في هذه الدراسة أي شكل من المساعدات المالية والعسكرية والفنية التي تقدمها وكالة رسمية، بما في ذلك وكالات تابعة للدول والحكومات المحلية أو وكالاتها التنفيذية، التي تعتبر ميسّرة بطبيعتها وتوفر المنح غير المستردة ولا تصنف الأشكال المختلفة من الدعم الحكومي والمحفزات الامتيازات بأنها مساعدات خارجية بشكل مباشر، بل هي تساعد في تيسير أشكال أخرى من الفائدة أو التجارة أو نقل المعرفة المالية والفنية والعسكرية التي تعتبر أيضا جزءا من هذه السياسات والأجندة الموسعة للمساعدات الدولية (واس، ٢٠١٩).

أنواع المساعدات

تحفل أدبيات أنواع المساعدات الخارجية بالعديد من الأسس التي يمكن على أساسها تقسيم أنواع المساعدات الخارجية، وقد تختلف

تلك الأسس أو يقل عددها أو يزيد وفقاً لرؤية المصنفين، ويمكن بداية الاعتماد على ثلاثة معايير كالآتي:

١. المساعدات الخارجية حسب طبيعتها، وتقسم إلى (قاسم، ١٩٩٧)

• المنح

وهي التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لأخرى لاعتبارات مختلفة، وهي تحويلات غير مستردة.

• القروض الميسرة

وهي التي تحكمها قواعد مختلفة عن قواعد السوق من حيث أسعار الفائدة التي تقل عن السعر السائد في السوق، أو من ناحية فترات السماح والسداد، التي تكون أطول في العادة بحيث يظهر فيها عنصر المنحة، أما إذا تطابقت شروط المنحة مع شروط القرض العادي، فلا تعتبر بمثابة معونة أو مساعدة خارجية (رائدة، ٢٠٠٣).

• المساعدات النقدية

وهي المبالغ المالية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتضعها تحت تصرف الدولة المنوحة، وهي الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية، وتكون عادة بعملة الدولة المانحة، أو بعملة أخرى في حالات استثنائية.

• المساعدات العينية

وتتمثل في السلع الغذائية والزراعية وأشباههما.

• مساعدات القطاعات

وهي المعونات التي تقدم إلى دولة معينة بهدف تنميتها، دون تحديد مشروعات معينة بذاتها.

• مساعدات المشروعات المحددة

وهي المعونات المخصصة لمشروع معين، وتفضل الدول المانحة هذا النوع بسبب سهولة الرقابة عليه، إلا أنه غير محبب لدى الدول المنوحة بسبب القيود المفروضة عليه بسبب انعدام حرية التصرف في مثل هذا النوع من المساعدات (رائدة، ٢٠٠٣).

• المساعدات المباشرة وغير المباشرة

يقصد بالمساعدات المباشرة الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية من منح وقروض ميسرة وغيرها، أما المنح غير المباشرة فلا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن المساعدات الخارجية المباشرة، وتأخذ شكل التعريفات الجمركية التفضيلية (كميل & محمد، ٢٠١٤)، أو الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، مما يسمح بتخفيض التكاليف وتحقيق ربح أعلى مما لو لم يتم منح هذا الامتياز. يشار إلى أن الصلة بين المساعدات الخارجية وائتمان التصدير موافق عليها من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام ١٩٨٧ بعد مفاوضات طويلة بين أعضاء المنظمة بشروط منها إعطاء ائتمان التصدير بنسبة لا تقل عن

٣٥٪ باعتباره منحة، وتحسب باستخدام سعر الفائدة في البلد المصدّر (رائدة، ٢٠٠٣).

المساعدات الخارجية حسب مصادرها، وتقسم إلى (واس، ٢٠١٩)

• المساعدات وحيدة المصدر أو الثنائية

وهي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة لها والدولة المستفيدة منها.

• المعونات المتعددة المصادر أو الجماعية

وهي المعونات المقدمة من الهيئات الدولية، أو الهيئات المتخصصة في التنمية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

المساعدات الخارجية حسب طريقة التصرف بها (سالم & آدم، ٢٠٠٧)

• المساعدات المقيدة أو المربوطة

وتشترط فيها الدولة المانحة استيراد السلع والخدمات منها أو ربطها بقطاع معين داخل البلد المتلقي للمساعدة الخارجية.

• المساعدات غير المقيدة

وهي على نقيض النوع السابق تماماً، ويترك التصرف فيها للدولة الممنوحة، وقد أوصت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة عدم تقييد المعونات المقدمة للدول الأقل نمواً، حيث يتوقع أن تكون المعونات غير المقيدة أكثر كفاءة من قرينتها المقيدة بسبب الأعباء الإدارية واختلاف مستوى التقدم التقني بين البلد المانح والمتلقي لتلك المساعدات (نوي & سميحة، ٢٠١٩)، يضاف إلى ذلك أن المساعدة غير المقيدة تكون أقل عرضة للضغوط السياسية، ولكن بعض الدراسات أشارت إلى أن المساعدة الخارجية المقيدة تكون أكثر تأثيرا على النمو من المساعدة غير المقيدة في ظروف معينة، وهو ما يشير إلى عدم فعالية المساعدات الخارجية في حالة الحكم السيئ أو الإدارة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية (محيسن، ٢٠١٠).

المساعدات الخارجية لفلسطين

بلغ إجمالي المساعدات الدولية للفلسطينيين بين الأعوام (١٩٩٦-٢٠١٨) ١٩ مليار و٨٣ مليون دولار تقريبا، أي ما نسبته ٣٣,١٢٪ من الإيــرادات العامة لتلك الفترة، ونلاحظ من الجدول رقم (١) قيمة المنح والمساعدات والإيرادات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي (النمو) بين الأعوام (١٩٩٦-٢٠١٨) (النقد، ٢٠١٩).

جدول رقم (١) (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٩)

الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	الدين العام	الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة	المنح والمساعدات	نسبة المنح من الإيرادات العامة	الإيرادات العامة	السنة
٥٣٧٧,٢٣	٩١٣,٥٣	٦٢٠,١٢	٨٥,٢	٦٥٤,٢٥	٢٩١,٥	٪٢٠,٨٤	١٣٩٨,٥	١٩٩٦
٦٤٧٠,٢٢	٩٦٧,٢٦	٦٧٥,٩٣	٨٧,١٦	٦٩٤,٤٢	٢٦٨,١	٪١٨,٣٦	١٤٦٠,٣	١٩٩٧
٧١٨٩,١٣٢	١٠٧٤,٧٣٧	٧٦٣,٢٥٤٨	٩٦,٨٤٢١١	٧٧١,٥٧٨٩	٢٣٦,٣	٪١٥,٤٦	١٥٢٨,٣	١٩٩٨
٧٧٨٤,٤٢٣	١١٨١,٨٨٤	٨٥٤,٦٣٤٥	١١٤,٠٠٩٧	٨٢٧,٥٣٦٢	٢٤٤,٩	٪١٥,٧٧	١٥٥٢,٩	١٩٩٩
٧١١٨,٣٧٤	١٦٦٧,٩٦١	٨٦٢,٩٦٩٧	١١١	٨٢٨	٥١٠	٪٣٣,٥٨	١٥١٨,٩	٢٠٠٠
٦٤٥٥,٦٠٧	١٤٣٥	٨٧٢,٦٤٩	٩٢	١٨٣	٨٤٩	٪٦٢,٠٠	١٣٦٩,٤	٢٠٠١
٥٦٤٩,٣٥٤	١٢٤٦	٧٤٩,٠٧٠٤	٨٢	٢١٣	٦٩٧	٪٥٨,٩٨	١١٨١,٨	٢٠٠٢
٦٤٤١,١٦	١٦٣٥	٨٤٩,٦٩٢٦	١٢٤	٦٣٩	٦٢٠	٪٤٨,٣٨	١٢٨١,٤	٢٠٠٣
٧٨٥٣,٤	١٥٢٨	١٠٠٢,١٩٣	١٤٦	٩٠٤	٣٥٣	٪٢٥,٩٩	١٣٥٨,١	٢٠٠٤
٨٧٤٠,١	٢٢٨١	١١٩٦,٨٦	٢٤٥	١١٢٥	٦٣٦	٪٤٣,٢٦	١٤٧٠,١	٢٠٠٥
٨٦٥٣	١٧٠٧	١٠٩١,٩٨	١٥٧	٥٦٥	١٠١٩	٪٧٠,٣٣	١٤٤٨,٨	٢٠٠٦
٨٩٨٠,٨	٢٨٧٧	١٤٥١,٣٧	١٢٢	١٥٢٠	١٣٢٢	٪٨٣,٩٠	١٥٧٥,٦	٢٠٠٧
٩٦٤٨	٣٤٨٧,٧	١٥٥٧,٤١	٤٨٦,٢	١٤٠٩,٨	١٩٧٨,١	٪١٠٦,٦١	١٨٥٥,٥	٢٠٠٨
١٠٤٧٧,١	٣٣٧٥,٩	١٧٣٦,١	٢٨٣,٦	١٣٩١,٥	١٤٠١,٨	٪٧١,٤٠	١٩٦٣,٢	٢٠٠٩
١١٠٨٢,٤	٣٢٠٠,٠٧	١٨٨٢,٨٣٥	٢٥٤,٥	١٦٧٣,٢	١٢١٠,٣	٪٥١,٧٥	٢٣٣٨,٧	٢٠١٠
١٢١٤٦,٤	٣٢٥٦,٨٧٦	٢٢١٢,٩	٢٢٠,٠٣٠٦	١٩٦٩,٥٦١	٩٧٧,٥	٪٣٦,٦٨	٢٦٦٤,٩	٢٠١١
١٢٨٨٦,٩	٣٢٥٨,١٥٥	٢٤٨٢,٦	٢٣٢,٠٧٩٢	٢٠٥٧,٦٢	٩٣٢,١	٪٣٣,٤٤	٢٧٨٧,٢	٢٠١٢
١٣٤٩٢,٤	٣٤١٩,١٢٥	٢٣٧٦,٣	٢٥٤,٣٦٠٩	٢٢٨٧,٦٦٣	١٣٥٨	٪٤٥,٣٨	٢٩٩٢,٢	٢٠١٣
١٣٤٧١,١	٣٦٠٦,٨٧١	٢٢١٦,٩	٢٧٠,٥٤٠٤	٢٦٥٨,٣٤	١٢٣٠,٤	٪٤١,٥٧	٢٩٦٠,١	٢٠١٤
١٣٩٧٢,٤	٣٦٢١,٤٢٩	٢٥٣٧,٣	٢٤٩,٧٧٤٨	٢٦٥٣,٤٩١	٧٩٦,٨	٪٢٧,٨٢	٢٨٦٣,٩	٢٠١٥
١٥٢١١	٣٨٧٨,١٨٧	٢٤٨٣,٧	٦٠٧,٠٥٧١	٢٩٥٨,٤٢٧	٧٦٦,٣	٪٢٥,٩١	٢٩٥٧,٢	٢٠١٦
١٥٤٢٦,٩	٤٠٥٢,٧٣٢	٢٥٤٣	٣٩٠,٨٣١٧	٣٢٤١,٧٣٣	٧٢٠,٤	٪٢٢,١٣	٣٢٥٤,٦	٢٠١٧
١٥٦١٦,٢	٣٩٣٠,٦٨	٢٣٦٩,٥	٤٣٠,٣٤٣١	٣٠٩٣,٤٦٧	٦٦٤,٨	٪٢٠,٧٩	٣١٩٨,٤	٢٠١٨
١٠٠٠٦,٢٤	١٠٣٥,٧٧٩	١٥٣٨,٦٦٤	٢٢٣,٥٤٤٨	١٤٩٢,١٥٦	٨٢٩,٧٠٨٧		٢٠٤٢,٦٠٩	Average

يقدم الجدول رقم (١) وصفا للبيانات من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠١٨ التي تضمنت ما يلي، الإيرادات العامة حيث بلغت في المتوسط ٢٠٤٢,٦١ خلال فترة الدراسة وكانت أعلى قيمة ٣٢٥٤,٦ في العام ٢٠١٧ وأقل قيمة ١١٨١,٨ في العام ٢٠٠٢، في ما يتعلق بالمنح والمساعدات بلغت بالمتوسط ٨٢٩,٧١ خلال فترة الدراسة وكانت أعلى قيمة للمنح والمساعدات ١٩٧٨,١ في العام ٢٠٠٩ وكانت أقل قيمة للمساعدات ٢٣٦,٣ في العام ١٩٩٨، أما ما يتعلق بالضرائب المباشرة فقد بلغت بالمتوسط ١٤٩٢,١٥٦ خلال فترة الدراسة، وكانت أعلى قيمة ٣٢٤١,٧٣٣ في العام ٢٠١٧ وبلغت أقل قيمة ١٨٣ في العام ٢٠٠١ وذلك يرجع للإغلاقات الناتجة عن الانتفاضة الأولى، أما الضرائب غير المباشرة فقد بلغت بالمتوسط ٢٢٣,٥٤٤٨ خلال فترة الدراسة، وكانت أعلى قيمة لها ٦٠٧,٠٦ في العام ٢٠١٦ نتيجة التشجيعات التي تقوم بها وزارة المالية وكانت أقل قيمة ٨٢ في العام ٢٠٠٢ الناتج عن انتفاضة الأقصى واقتطاعات الأموال من حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بلغ الدين العام بالمتوسط ١٥٣٨,٦٦٤ خلال فترة الدراسة، وكان أعلى معدل اقتراض للحكومات الفلسطينية المتعاقبة ٢٥٤٣ في العام ٢٠١٧، وأقل قيمة اقتراض ٦٢٠,١٢ في العام ١٩٩٦ ويرجع ذلك لارتفاع الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية، أما في ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ بالمتوسط ١٠٠٠٦,٢٤ وكانت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي ١٥٦١٦,٢ في العام ٢٠١٨ بينما بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي ٥٣٧٧,٢٣ في العام ١٩٩٦ في بداية تأسيس السلطة الفلسطينية التي كانت تسيطر على قطاع غزة وأريحا. بينما بلغت نفقات السلطة الفلسطينية بالمتوسط ١٠٣٥,٧٧٩ خلال فترة الدراسة، وكانت أعلى قيمة للإنفاق العام ٤٠٥٢,٧٣٢ في العام ٢٠١٧ بينما كانت أقل قيمة للإنفاق العام في فلسطين ٩١٣,٥٣ في العام ١٩٩٦.

الدراسة العملية

تأثير حجم المساعدات الدولية والإيرادات العامة المختلفة على النمو الاقتصادي في فلسطين:

في ما يلي استعراض لتأثير الإيرادات المختلفة لموازنة السلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث تم عمل اختبار ANOVA المتضمن الاختبار المتعدد لمتغيرات الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٢)

اختبار مصادر الإيرادات المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي

	B	t	Sig
(Constant)	3094.292	5.134	0.000
الإيرادات العامة	0.798	1.122	0.0278
المنح والمساعدات	-0.389	-1.082	0.0295
الضرائب المباشرة	0.925	1.857	0.041
الضرائب غير المباشرة	2.791	2.106	0.05
الدين العام	2.339	3.298	0.004
= R2 %98.3	= Adj R2 %97.8		
ANOVA = F 194.252 0.000 = Sig			

فيما يلي نتائج اختبار الدراسة، حيث تبين نتائج اختبار الانحدار المتعدد معنوية كل المتغيرات المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي وهي الإيرادات العامة والمنح والمساعدات والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والدين العام على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت معنوية قيمة t لكل متغير (1.122، 1.082-، 1.857، 2.106، 3.3) على التوالي وكان مستوى معنويتها (0.02، 0.03، 0.04، 0.05، 0.004) على التوالي، حيث بلغ معامل التفسير R2 = 98.3% وهذا يدل على أن عناصر الإيــرادات العامة وهي (الإيرادات العامة والمنح والمساعدات والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والدين العام) تساهم في تفسير ما مقداره ٩٨,٣٪ من النمو الاقتصادي الفلسطيني وأن زيادة ١ دولار في الإيرادات المختلفة للسلطة الفلسطينية تساهم في نمو اقتصادي ٩٨,٣ سنت. كما بلغت قيمة F = 194.252 عند مستوى معنوية (0.000).

الخاتمة

في الختام، هل المساعدات الخارجية تساعد في تحقيق النمو في فلسطين؟ من الواضح أنها ليست كما هو متوقع، ولكي تحقق المعونة الأجنبية النمو الاقتصادي، يجب أن تكون متسقة وموجهة إلى مشاريع التنمية، وينبغي أن تكون البلدان المانحة أكثر اتساقاً ومنهجية في الوفاء بالتزاماتها ولا ينبغي استخدام المساعدات الخارجية كأداة سياسية لإجبار السلطة الفلسطينية على التصرف بطريقة معينة، وهو ما يتضح في التقلبات في حجم المساعدات الخارجية من سنة إلى أخرى.

يجب على السلطة الفلسطينية عدم استخدام جميع مواردها المتاحة لتمويل النقص في حسابات الإنفاق الجاري ويجب توجيه جزء كبير من ميزانية السلطة

الفلسطينية لتمويل مشاريع التنمية من أجل تعزيز البحث والتطوير والابتكار. وبالتالي، ينبغي استخدام المساعدات الخارجية لتهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها الإبداع الإنساني وريادة الأعمال، أي تطوير القطاعين الخاص والعام عن طريق طرح أفكار جديدة تسهم في عملية الإنتاج.

وبالتالي، ينبغي ألا تستخدم السلطة الفلسطينية معظم المساعدات الخارجية لتمويل النفقات الحكومية قصيرة الأجل، وإنما مشاريع التنمية طويلة الأجل. يعتبر الاستثمار في القطاع الصناعي استثمارًا طويل الأجل وضروريًا لفلسطين، على أمل أن يولد هذا عائدات مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني.

المراجع

- المومن، ب. ع.، & هواري. (٢٠١٨). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر ٢٠٠٠/٢٠١٧.
- النقد، س. (٢٠١٩). المؤشرات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني.
- رائدة، ق. (٢٠٠٣). المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني. Birzeit University.
- سالم، د. س. س.، & آدم، م. ع. ا. (٢٠٠٧). التنمية الاقتصادية في فلسطين. جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا.
- علي، ع. ح. ح. (٢٠١١). مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات فلسطين نموذج (١٩٩٤-٢٠٠٩). AL-Quds University.
- قاسم، ط. ع. ح. (١٩٩٧). المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالة المساعدات الألمانية.
- كميل، أ.، & محمد، س. (٢٠١٤). المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من مؤسسات الاقراض: دراسة حالة برنامج ESAF لمساعدة المشروعات الصغيرة. المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من مؤسسات الإقراض: دراسة حالة برنامج ESAF لمساعدة المشروعات الصغيرة.
- محيسن، ي. ا. ح. (٢٠١٠). آراء متلقي المساعدات الدولية (المستفيدين) والشراء الدوليين (المانحين) بخصوص آفاءة تنسيق ٢٠٠٨-المساعدات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠٠. AL-Quds University.
- نوي، & سميحة. (٢٠١٩). دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا: دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا.
- واس. (٢٠١٩). رذرميل: المساعدات السعودية لبت احتياجات فلسطين الحيوية.

الصحة الجنسية والإنجابية للنساء ذوات الإعاقة

حلا علي*

هذه المادة جزء من دراسة بعنوان "الصحة الجنسية والإنجابية للنساء ذوات الإعاقة في السياق الفلسطيني" التي ستصدر عن جمعية نجوم الأمل خلال العام ٢٠٢٢.

مقدمة

تعد الصحة الجنسية والإنجابية من المفاهيم الحديثة في العالم، ولا تزال تحتاج المزيد من الجهد لتضمينها في الخطط التنموية في العديد من البلدان العربية، ومن بينها فلسطين. تنبع أهمية الصحة الجنسية والإنجابية من دورها في تحقيق الصحة والرفاه للأفراد والمجتمع بشكل عام، مما يجعلها من الأولويات الصحية الواجب تناولها، ونقاش مدى التقدم المحرز تجاه تطبيقها التام، وشمولها مختلف الفئات الاجتماعية المهمشة، وتحديداً النساء ذوات الإعاقة.

لا تزال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية تعتبر قضية مثيرة للجدل في العالم وداخل المجتمعات العربية، ومن بينها فلسطين، كونها تعتبر قضايا "حساسة"، وعلى الرغم من زيادة الاهتمام بنوعية الخدمات الصحية المقدمة ومن ضمنها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في السياق الفلسطيني، فإن هناك قصوراً في مجال القوانين والسياسات والبرامج الرسمية التي تعالج الصحة الجنسية والإنجابية، وتحديداً في ما يتعلق بشمول الإعاقة.

* باحثة في جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، فلسطين.

ينبع غياب القوانين والسياسات أساساً من الاحتلال الذي وقع على فلسطين تاريخياً وسلب إمكانية بناء دولة بمؤسساتها وبرلمانها، بما يمكن هذه الدولة من القيام بعملية التشريع والنهوض بأوضاع المجتمع الفلسطيني، فعملت السلطات الاحتلالية المتعاقبة على الإقصاء الممنهج لحقوق الفلسطينيين والفلسطينيات وسلبهم إمكانية العيش بحرية وكرامة، وممارسة السيادة الكاملة.

ركزت سياسات الحكومات الفلسطينية مع نشوء السلطة على بناء المنظومة الأمنية والإداريـــة، دون النظر إلى التنمية على أنها استحقاق لجميع الفلسطينيين/ات، وتحديداً الفئات المهمشة، الأمر الذي عززته بتحالفاتها مع رأس المال والقوى التقليدية والعشائرية، مما أفضى إلى تعزيز الإقصاء وقلة الخدمات المتوفرة للفئات المهمشة عامة، والخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل خاص.

تقع الصحة الجنسية والإنجابية ضمن إطار الحق في الصحة، وأحيل ملف الصحة الجنسية والإنجابية إلى وزارة الصحة بحكم اختصاصها، بينما تترجم الوزارة الحق في الصحة على أنه خدمات الطب وتقديم العلاج،[1] وبالتالي بقيت وثائق ومعالجات الوزارة محدودة وقاصرة بشكل كبير عن التقاط التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني، بما يعني العمل على معالجة التفاوتات من خلال تقديم تدخلات شمولية وعدالة في إطار الحق في الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ضمنهم النساء ذوات الإعاقة.

هدفت الدراسة إلى معالجة شاملة لحقوق النساء ذوات الإعاقة في إطار الصحة الجنسية والإنجابية، وتشمل المعالجة تقديم فهم لوجود/ قصور السياسات والبرامج والخدمات، والمعيقات البنيوية والسياساتية أمام وصولهن والحفاظ على صحتهن. كما حاولت الدراسة العمل على تغطية القصور الكبير في الدراسات التي تعالج الحق في الصحة على أساس الإعاقة ضمن سياق استعماري استيطاني، لذا تكتسب خصوصية معينة في معالجاتها أدوار هذا القصور البنيوي ومسبباته.

هدف الدراسة

أعدت الدراسة ضمن مشروع "مسارنا" الممول من منظمة "أوكسفام"، المعني بتعزيز حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، وركزت جمعية نجوم الأمل على النساء ذوات الإعاقة بحكم التهميش المضاعف الواقع عليهن كونهن نساء أولا، وذوات إعاقة ثانيا.

تعد هذه الدراسة دراسة استكشافية نوعية، تتعلق بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء ذوات الإعاقة في السياق الفلسطيني، وفي هذا السياق هدفت الدراسة إلى التوصل إلى فهم أفضل للحواجز والقيود والصراعات المؤسسية

أو الاجتماعية أو الثقافية أو الشخصية أو السياساتية التي أثرت على النساء ذوات الإعاقة في ما يتعلق بواقع حقوقهن في الصحة الجنسية والإنجابية، كما هدفت من ناحية أخرى إلى تقييم الخدمات المقدمة في إطار الصحة الإنجابية والجنسية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.

المنهجية

استخدمت الدراسة أسلوبي البحث الكمي والكيفي، إذ تم إجراء مقابلات باستخدام استمارة بحثية مع مجموعة من المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال الصحة والمرأة والإعاقة، وتم اختيار العينة بشكل قصدي لتحقيق الغرض من الدراسة، توزعت هذه المؤسسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بمجموع ٥٠ مؤسسة، ٣٠ منها في الضفة و٢٠ في غزة، كما تم تنظيم مجموعات بؤرية حضرتها مجموعة من النساء ذوات الإعاقة بمجموع ٤ مجموعات بؤرية ٢ منها في الضفة و٢ في غزة، وأجريت مقابلات معمقة مع مجموعة من الخبراء في مجالات الصحة، والصحة الإنجابية، والنوع الاجتماعي، والإعاقة.

معيقات تحقيق الصحة الجنسية والإنجابية

أولاً- الاحتلال

توجد معيقات عدة تحول دون الوصول إلى حقوق الصحة الجنسية والإنجابية في السياق الفلسطيني. بشكل أساسي يعد الاحتلال مصدرا للعنف الواقع على الفلسطينيين/ت بشكل عام وعلى الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص؛ حيث يرفع الاحتلال من نسب الإعاقة في فلسطين، كما يشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الإعاقة لعام ٢٠١٩ إلى وجود ٩٣ ألف شخص من ذوي الإعاقة في فلسطين،[٢] جزء منهم نجمت إعاقتهم كنتيجة مباشرة لاعتداءات قوات الاحتلال، كما يتعرض العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى اعتداءات الاحتلال بشكل متكرر وممنهج؛ وفي هذا السياق، يشير تقرير صادر عن وكالة وفا إلى استشهاد ٥٥ فلسطينياً ذا إعاقة على يد قوات الاحتلال حتى العام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى تعرض العديد منهم للجروح والإصابات.

يعد الاحتلال أحد أهم أسباب زيادة القصور الذي تنتج عنه الإعاقة في فلسطين بسبب التنكيل والاستهداف والحروب التي يشنها على الفلسطينيين والفلسطينيات في مختلف أماكن وجودهم/ن، وتشير بعض التقارير الصحافية إلى أن الاحتلال ضاعف أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، فحتى العام ٢٠٠٧ أشارت تقارير صحافية ومنها تقرير صادر عن قناة الجزيرة إلى أن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة ازدادت بسبب الاحتلال بنسبة تتراوح بين ٣ – ٥٪ مقارنة مع نسب الإعاقة ما قبل الانتفاضة،

وعلى الرغم من تسبب الاحتلال بالإصابات التي يتعرض لها الأشخاص وما ينجم عنها من إعاقات، فقد كان الاحتلال يمنعهم من الحصول على تأشيرة دخول للعلاج.[٣]

لا تستثني انتهاكات الاحتلال مجالات الصحة الجنسية والإنجابية، فهو يوظفها بشكل لا أخلاقي كأداة للضغط وقمع أعلى للنساء الفلسطينيات بشكل عام، ويظهر ذلك جلياً في ممارسة سلطات سجون الاحتلال ضد الأسيرات الفلسطينيات، حيث عانت العديد من النساء الحوامل في سجون الاحتلال من أساليب التحقيق القاسية التي تمثلت بالشبح والضرب، والركل على البطن، والحرمان من النوم، والحرمان من اللوازم الصحية، والدواء، والحرمان من الطعام فترات طويلة، بالإضافة إلى التقييد بالسلاسل وغيرها، علاوة على أن غرف الاعتقال تفتقر إلى أدنى الشروط الصحية. كما سجلت حالات عدة قيدت الأسيرة في سريرها عند موعد ولادتها، ونقلت إلى المستشفى مقيدة دون السماح لذويها بالوجود إلى جانبها، وحتى الآن ولدت ٩ أسيرات فلسطينيات في سجون الاحتلال دون الالتفات لأدنى الشروط الصحية.[٤]

ثانيا- المعيقات التشريعية

تَشَكّل سياق عام فلسطيني غير مراعٍ لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ فبعد قيام السلطة الفلسطينية، عقب توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، اعتمدت السلطة الفلسطينية في إطار الدعم الدولي على سياسة المأسسة كشرط أساسي للحصول على الدعم الغربي، وبات من المعروف أن السلطة الفلسطينية اعتمدت على التمويل الغربي بشكل أساسي في سعيها نحو تحقيق النمو والتنمية.

ظهر الترويج لـ دولة القانون ومفاهيم الشفافية والحكم الصالح بشكل كبير بعد إنشاء السلطة الفلسطينية وتشكيل أول حكومة حكم ذاتي، حيث فرضت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي - أكبر المانحين - جملة كبيرة من الاشتراطات والتدخلات والقيود، التي بدأت بطلب بناء المؤسسات، واستمرت من خلال مكافحة الفساد وضبط الأموال المصروفة والحكم الصالح،[٥] فركزت سياسات الحكومات الفلسطينية على بناء المنظومة الأمنية والإدارية لبسط سيطرتها دون النظر للتنمية على أنها استحقاق لجميع الفلسطينيين/ات، وتحديداً الفئات المهمشة، الأمر الذي عززته بتحالفاتها مع رأس المال والقوى التقليدية والعشائرية، مما أفضى إلى تعزيز الإقصاء وقلة الخدمات المتوفرة للفئات المهمشة عامة، والخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل خاص.

أصبحت قضايا تضمين الإعاقة والمواءمة والتشغيل وغيرها، قضايا هامشية لأن السلطة الفلسطينية لم تلتفت إلى هذه القضايا أولاً، وثانياً

لأنها غير قادرة على توفير مصادر تمويل ذاتية مولدة بسبب نشاط الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي عنى استمرار المجتمع المدني الفلسطيني في تقديم خدمات إضافية نظرا لعجز الحكومة عن القيام بذلك، فتقوم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بتقديم خدمات في مجال الصحة، وفي مجال الصحة الجنسية والإنجابية، لكن هذه المؤسسات تعاني من الاستهداف المباشر من الاحتلال، كما في حالة مؤسسة لجان العمل الصحي، التي تعد من أكبر المؤسسات الصحية الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث استهدفت قوات الاحتلال مقرها وصادرت معداتها وفرضت الإغلاق على مقرها، ولاحقاً أعلنتها مؤسسة "إرهابية" إلى جانب خمس مؤسسات مجتمع مدني أخرى.[٦]

توضح الدراسة غياب تضمين الصحة الجنسية والإنجابية وبشكل خاص للأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الفلسطيني، والإشكالية في توجهات صناع القرار بما يتعلق بتضمين وشمول الإعاقة في التشريعات سواء على مستوى الوعي بأهمية الموضوع أو ضرورة تطوير إجراءات وآليات تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. في القانون الفلسطيني يوجد غياب كامل للحديث عن الصحة الجنسية والإنجابية، ففي قانون الصحة العامة وتحديدا في الفصل الثاني "صحة المرأة والطفل،"[٧] لا تتعلق هذه المواد بالصحة الجنسية باستثناء المادة المتعلقة بفحص ما قبل الزواج والمتعلق بالمحافظة على النسل بشكل مباشر، أما حول الصحة الأولية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة والرجل بشكل عام فلا يتطرق لها القانون، مثل الأمراض المنقولة جنسياً أو خدمات متابعة الأم ما بعد الولادة، وكذلك موضوع الحمل الخطر والتعامل معه، أو الخدمات التوعوية على الأقل في مجال الصحة الإنجابية.

تتناول الإستراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية في إطار الخدمات، على الرغم من توافق الإستراتيجية مع رؤية منظمة الصحة العالمية التي تعتبرها حقوقاً، وهذا يؤدي إلى غياب الإطار المرجعي الحقوقي، والاكتفاء بتقديم الخدمات وفقاً للإمكانيات. في المحور الثاني من الإستراتيجية: تم ذكر الصحة الإنجابية والجنسية للجميع، إلا أن كلمة الجميع لا تتضح في بقية أجزاء الإستراتيجية، من حيث تحديد واضح للفئات الأكثر استهدافاً بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة، وفي هذا السياق وضمن الأهداف الفرعية والتدخلات السياساتية للهدف الاستراتيجي الذي يتحدث عن تعزيز مستوى الصحة الإنجابية والجنسية عبر مختلف المراحل العمرية من خلال الوعي المجتمعي وتبني السلوكيات الصحية والرعاية الوقائية، وتحت بند التدخلات لكل الفئات، تم ذكر النساء ذوات الإعاقة بالطريقة الآتية: "تعزيز حقوق المرأة المعاقة في حصولها على خدمات الصحة

الإنجابية والجنسية،" استخدام مصطلح امرأة معاقة وهو مصطلح غير حقوقي وغير مراع لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويعتبر الإعاقة صفة أصيلة في الفرد نفسه، بينما يعد مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة مصطلحاً حقوقياً، كما أن الحديث بصفة عامة دون تخصيص آليات وإجراءات لا يعد شاملاً لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء ذوات الإعاقة.[٨]

عجز قانون الصحة العامة عن التقاط وفهم الحق في الصحة في إطاره الشمولي، كما عجز عن تضمين الإعاقة، التي تتطلب جملة من التدابير والإجراءات والخدمات الخاصة للنساء ذوات الإعاقة، بما يزيل عوائق الوصول وتلقي الخدمات بطريقة آمنة تحافظ على الخصوصية، تحديداً مع غياب الحد الأدنى من المواءمات في المشافي الحكومية الرئيسة، وهذا يعود إلى وجود إشكالية في توجهات صناع القرار نحو تضمين وشمول الإعاقة، والوعي بإجراءات وآليات التضمين.

نتائج الدراسة: خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ... لمن؟

تشير نتائج الدراسة إلى أن ٣٦٪ فقط من عينة الدراسة (المؤسسات والجهات الرسمية) تقدم خدمات تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، وتوزعت الخدمات كما يلي: خدمات الطب والدعم النفسي بنسبة ٩٤٪، الخدمات الصحية ٨٨٪، خدمات الدعم القانوني والتوعية والإرشاد ٧٧٪.

تشير نتائج آراء المشاركين/ات[٩] في الدراسة حول مواءمة مراكز الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أن ٣٤٪ من المشاركين/ات لا يتفقون على أن مبنى ومرافق المؤسسات الصحية (الحكومية وغير الحكومية) التي تقدم الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية موائِمة لوصول النساء ذوات الإعاقة (جميع أنواع الإعاقة: حركية، بصرية، سمعية وغيرها)، بينما يتفق بدرجة كبيرة (٢٪ فقط) مع الجملة السابقة.

بحسب التوزيع النسبي لآراء المشاركين/ات حول وجود برامج خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية في مؤسسات المجتمع المدني التي تعد موائِمة للنساء ذوات الإعاقة وجميع أنواع الإعاقة، عبر ٦٦٪ من المشاركين عن أنهم لا يتفقون مع الجملة السابقة أو أنهم يتفقون بدرجة قليلة، بينما ٤,٥٪ فقط يتفقون بدرجة كبيرة، وهذا يظهر أن المؤسسات نفسها لا ترى أنها جاهزة وموائمة تماماً لتقديم الخدمات للنساء ذوات الإعاقة، حتى لو كان هناك جزء من الخدمات مهيئا.

حسب التوزيع النسبي لآراء المشاركين/ات حول المراكز الصحية الحكومية الموائِمة لوصول النساء ذوات الإعاقة (جميع أنواع الإعاقة: حركية، بصرية، سمعية وغيرها)، عبر ٧٨,٣٪

من المشاركين/ات عن عدم اتفاقهم أو اتفاقهم بدرجة قليلة مع هذه الجملة، بينما اتفق معها بدرجة متوسطة ١٩,٦٪، واتفق معها بدرجة كبيرة ٢,٢٪. من خلال الآراء السابقة، يتضح أنها تتفق بالمجمل مع ما عبرت عنه النساء المشاركات في المجموعات البؤرية، خصوصاً في ما يتعلق بالمواءمة حيث بلغت نسبة من لا يتفقون مع مواءمة المراكز الحكومية ٧٨,٣٪.

تشير نتائج الدراسة الكمية والكيفية، إلى ضعف مواءمة المراكز المقدمة للخدمات، حيث أكدت الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في المجموعات البؤرية أن معظم المؤسسات غير موائمة لجميع أنواع الإعاقات، وأغلب المراكز توفر مواءمة للإعاقات الحركية فقط وليس بشكل شامل، إذ يجري التركيز على المنحدرات والمصاعد، بينما الحمامات داخل مباني الصحة غير موائمة، كما وجدت الدراسة وجود إشكالية في طريقة الإعلان عن الخدمات، فالمواد التوعوية حول خدمات الصحة الجنسية والإنجابية غير موائمة لجميع أنواع الإعاقات.

على الرغم من وجود بعض خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، التي تقدمها وزارة الصحة الفلسطينية، وكذلك بعض المؤسسات الصحية، فإن من اللافت أن النساء المشاركات في المجموعات البؤرية في معظمهن لم يسمعن عن هذه الخدمات، وهذا يعود أيضا لكون طريقة الإعلان عن هذه الخدمات غير موائمة.

من خلال المجموعات البؤرية مع النساء ذوات الإعاقة، أفادت معظم المشاركات بأن تعامل الكوادر الصحية معهن كان لافتا بما فيه من تغييب لحساسية التعامل معهن وعدم احترام الخصوصية واحترام الجسد، وكذلك غياب القدرة على التعامل مع جميع أنوع الإعاقات بالشكل المناسب من أفراد الطاقم الصحي وبشكل خاص طواقم الإسعاف.

خلاصة

يتطلب وصول النساء ذوات الإعاقة لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية ثلاثة عناصر أساسية، أولاً- وجود بنية تحتية موائمة بشكل كامل. وثانياً- كادر بشري متفهم ومدرب ومؤهل. وثالثاً- إطار سياساتي وبرنامجي شامل ومراع. غير أن الدراسة تثبت في أجزائها غياب بعض أو كل هذه العناصر، إضافة لعدم تكاملها، بما يؤدي إلى إيجاد عوائق كاملة أو جزئية أمام وصول النساء ذوات الإعاقة للحقوق الجنسية والإنجابية.

تؤكد الدراسة محدودية سلة الخدمات المقدمة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وأنها تقدم من عدد محدود من المؤسسات الحكومية والأهلية، وأن مدى وصول الخدمات للمناطق والفئات المختلفة ما زال قاصراً بشكل كبير، كما أن توثيق صوت النساء ذوات الإعاقة في الدراسة من خلال التعريج على بعض

تجاربهن يؤكد وعي معظمهن بحقوقهن، وغياب القدرة على الوصول ليس لعامل ذاتي، بل للعامل الموضوعي المتمثل في غياب أنواع المواءمات كافة في الجهات مقدمة الخدمات، أو غياب الخدمات.

يشكّل تأطير مفهوم الحق في الصحة - بما يشمله من تناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المؤثرة على الحق في الصحة - إطاراً مفاهيمياً مهماً، وتحديداً في السياق الفلسطيني الذي يخضع للاستعمار، حيث تؤثر المنظومة الاستعمارية بشكل مستمر على حياة وصحة جميع الفلسطينيين/ات، لكنها تضرب بشكل أعنف الفئات المهمشة وغير القادرة على توفير التكلفة المالية المترتبة على الخدمات الصحية والطبية، ومن هنا من المهم أن ينعكس هذا التأطير على مختلف التشريعات والسياسات والبرامج الصحية، لمعالجة اللامساواة الواضحة بين مختلف الشرائح الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل يضمن شمولا للأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص بعد عقود من التجاهل والحرمان المركب.

المصادر والمراجع:

آيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠).

الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية في فلسطين: ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، الإدارة العامة لصحة وتنمية المرأة https:// 84%D%info.wafa.ps/userfiles/server/%D8%A7%D9 8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8 20%8A%D8%A9%8A%D8%AC%D9%%AA%D9 86%%88%D8%B7%D9%84%D9%%D8%A7%D9 84%D8%B5-%84%D9%20%D9%8A%D8%A9%D9 84%D%20%D8%A7%D9%%D8%AD%D8%A9 86%D8%AC%D8%A7%D8%A8%%8%A5%D9 %88%D8%A7%D9%20%D9%8A%D8%A9%D9 8A%D8%86%D8%B3%D9%84%D8%AC%D9 84-%81%D9%8A%20%D9%81%D9%20%D9%%A9 %20%D9%86%8A%D9%%D8%B3%D8%B7%D9 88%D8%A7%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9 pdf.2022-202018%85%%D9

"الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحافياً لمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة،" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠١٩) الرابط الإلكتروني: https://www.pcbs. gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3606

"الأسيرات اللواتي أنجبن أطفالهن داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي،" وكالة وفا الفلسطينية (٢٠٢١) تمت الزيارة في تموز ٢٠٢١ https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9667

قيس أبو سمرة، "الجيش الإسرائيلي يغلق مقر "لجان العمل الصحي" برام الله ٦ أشهر" الأناضول (رام الله: ٢٠٢١) https:// /www.aa.com.tr

قانون الصحة العامة رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤. http://muqtafi. birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14778

ليث حنبلي، "إعادة تصور التحرير من خلال اللجان الشعبية،" الرابط الإلكتروني: https://al-shabaka. org/briefs/%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af 88%d8%b1-%%d8%a9-%d8%aa%d8%b5%d9 84%d8%aa%d8%ad%d8% %%d8%a7%d9 86-%85%d9%8a%d8%b1-%d9%b1%d9 84-%d8%a7%84%d8%a7%d9%%d8%ae%d9 86-%84%d8%ac%d8%a7%d9%84%d9%%d9 /84%d8%b4%d8%b9%%d8%a7%d9

وضاح عيد، "إسرائيل ضاعفت نسبة الإعاقة في الأراضي الفلسطينية،" الجزيرة، (٢٠٠٧) تمت زيارته في آب ٢٠٢١ www.aljazeera.net.

الهوامش

١ ليث حنبلي، «إعادة تصور التحرير من خلال اللجان الشعبية،» الرابط الإلكتروني: https://al-shabaka. org/briefs/%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af 88%d8%b1-%%d8%a9-%d8%aa%d8%b5%d9 84%d8%aa%d8%ad%d8% %%d8%a7%d9 86-%85%d9%8a%d8%b1-%d9%b1%d9 84-%d8%a7%84%d8%a7%d9%%d8%ae%d9 86-%84%d8%ac%d8%a7%d9%84%d9%%d9 /84%d8%b4%d8%b9%%d8%a7%d9

٢ «الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة،» الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠١٩) الرابط الإلكتروني: https://www.pcbs. gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3606

٣ وضاح عيد، «إسرائيل ضاعفت نسبة الإعاقة في الأراضي الفلسطينية،» الجزيرة، (٢٠٠٧) تمت زيارته في آب ٢٠٢١ www.aljazeera.net.

٤ «الأسيرات اللواتي أنجبن أطفالهن داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي،» وكالة وفا الفلسطينية (٢٠٢١) تمت الزيارة في تموز ٢٠٢١ https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9667

٥ آيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠).

٦ قيس أبو سمرة، «الجيش الإسرائيلي يغلق مقر «لجان العمل الصحي» برام الله ٦ أشهر» الأناضول (رام الله: ٢٠٢١) https:// /www.aa.com.tr

٧ قانون الصحة العامة رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤. http://muqtafi. birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14778

٨ الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية في فلسطين: ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، الإدارة العامة لصحة وتنمية المرأة https:// 84%D%info.wafa.ps/userfiles/server/%D8%A7%D9 8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8 20%8A%D8%A9%8A%D8%AC%D9%%AA%D9 86%%88%D8%B7%D9%84%D9%%D8%A7%D9 84%D8%B5-%84%D9%20%D9%8A%D8%A9%D9 84%D%20%D8%A7%D9%%D8%AD%D8%A9 86%D8%AC%D8%A7%D8%A8%%8%A5%D9 %88%D8%A7%D9%20%D9%8A%D8%A9%D9 8A%D8%86%D8%B3%D9%84%D8%AC%D9 84-%81%D9%8A%20%D9%81%D9%20%D9%%A9 %20%D9%86%8A%D9%%D8%B3%D8%B7%D9 88%D8%A7%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9 pdf.2022-202018%85%%D9

٩ المؤسسات المشاركة في الدراسة.

من القدس مرة ثانية
ضوء أحمر أمام سياسة تجاهل القضية الفلسطينية

محمد هواش*

تتقدّم قضية القدس مرةً أخرى - للسنة الثانية على التوالي - لتكون فتيلاً ممكناً ومحتملاً لانفجار الأوضاع في وجه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المدينة المقدسة، ومنها إلى بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى مناطق ٤٨، على قاعدة أن إسرائيل الرسمية تحاول أو تسمح لفئات إسرائيلية بتجاوز "الوضع القائم" منذ العهد العثماني في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تم الاتفاق عليها في اتفاقات وادي عربة مع الأردن وأيضاً مع السلطة الفلسطينية التي توّجت باتفاق وصاية أردنية على المقدسات إلى حين البت بوضعها النهائي في أي تسوية مستقبلية، مع إعلانات الحكومة الإسرائيلية المتكررة أنها تحافظ على الوضع القائم ولن تغيره، وقيامها عملياً بكل ما من شأنه تغذية مطالب منظمات استيطان يهودية بالصلاة في الحرم القدسي الشريف وتنفيذ عمليات الاستيطان الواسعة في المدينة وأحيائها وقراها، والقفز عما هو قائم منذ أكثر من قرن، على الرغم من أن القرارات الدولية تؤكد أن المسجد الأقصى حق حصري للمسلمين فقط.

تستمد المخاوف الفلسطينية بتغيير الوضع القائم من سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية التي لا تعترف بأي حقوق غير معيشية للشعب الفلسطيني، والقرارات والتصريحات التي ترد على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي

*كاتب ومحلل سياسي.

بينيت بأنه لا توجد أراض (فلسطينية) محتلة، بل أراض متنازع عليها مع الأردن ورعايا فلسطينيون يعيشون في هذه الأرض، ورفضه مع عدد من وزراء حكومته وأقطابها الحديث في أي موضوع سياسي مع الفلسطينيين باستثناء قضايا الأمن و"التسهيلات الاقتصادية"، وهي جرعة سامة أخرى في سلسلة أكاذيب إسرائيلية تنفي الرواية الفلسطينية للصراع، وتنقلب على كل جهود التسوية التفاوضية التي رعتها الولايات المتحدة بمشاركة شكلية من المجتمع الدولي.

بينيت/لابيد: انقلاب سياسي خطر

الانقلاب الجديد ترعاه حكومة بينيت/لابيد بقناعات أيديولوجية تؤبّد الاستعمار والكولونيالية الإسرائيلية، وتفتح الباب للتوسع والنفوذ في المنطقة وإقامة أحلاف جديدة بذريعة المصالح المشتركة مع دول في المنطقة تخشى نفوذاً إقليمياً آخر، ليس المجال هنا للحديث عنه. يتحدث بينيت وأقطاب حكومته علناً عن أنه لا وجود لأي فرصة للحديث أو التفاوض مع الفلسطينيين على حل الدولتين في هذه المرحلة، بذرائع عدة؛ مرة يرددون كذبة غياب شريك فلسطيني للسلام. وأخرى يتذرعون بالانقسام الفلسطيني؛" مع من نتحدث؟ مع (الرئيس محمود) عباس؟ أم مع رئيس حركة حماس إسماعيل هنية؟ أما الكذبة الأخرى الأكثر رواجاً أمام المجتمع الدولي فهي أن هذه الحكومة المعتدلة إذا تحدثت مع الفلسطينيين فسوف تسقط، وأن الائتلاف الحكومي هش بما لا يسمح له باتخاذ أي خطوة سياسية ذات مغزى تجاه الفلسطينيين باستثناء تخفيف القيود على منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية على الفلسطينيين. في الوقت نفسه الذي ترضخ فيه هذه الحكومة لمطالب عضو الكنيست الكاهاني إيتمار بن غفير بتغيير الوضع القائم في الحرم القدسي من خلال اقتحاماته اليومية هو وأنصاره، مثلما فعل وما زال في معركة التطهير العرقي في حي الشيخ جراح السنة الماضية، إذ أقام هناك مكتباً له بحماية الشرطة الإسرائيلية، وضغط على الحكومة مع مكونات أخرى لمعاودة البناء في المستوطنات في الضفة. في ظل ضغوط بنيوية وهامشية من منظمات يمينية، أقرت الحكومة الإسرائيلية بناء نحو ٤ آلاف وحدة استيطانية جديدة وقررت مواعيد إقرار مخططات بناء أخرى في الضفة، مما يعزز التوجه الإسرائيلي العام نحو إغلاق الباب تماماً أمام أي احتمال للتسوية النهائية، ويفتح آفاق تطور المشروع الصهيوني لالتهام الأرض و"إيجاد حلول لسكان غير يهود في أرض إسرائيل".

أكثر من ذلك، لم يتحدث رئيس الحكومة الإسرائيلي مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن - خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة في

نيسان الماضي على خلفية التوتر في القدس وعموم الأراضي الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية وطرد المصلين من المسجد الأقصى - في أي موضوع سياسي يتعلق بالفلسطينيين، مما اضطر بلينكن إلى أن يُذكّره بسبب زيارته، ويسأله ماذا يريد أن يقدم أو يفعل حيال المواضيع السياسية؟ وكيف يمكن خلق أفق سياسي يسمح بإعطاء أمل ثم البناء عليه؟ لأن مجموعة العمليات الفلسطينية في تل أبيب وبني براك وبئر السبع والخضيرة ومستوطنة أرئيل في شهري آذار ونيسان الماضيين التي أوقعت ١٧ قتيلاً إسرائيلياً مصدرها إغلاق باب الأمل أمام الفلسطينيين وتجاهل قضيتهم ومحاولات المس بالوضع القائم في الحرم القدسي الشريف وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية.

إضافة إلى الأسباب السياسية السابقة، واصلت الحكومة الإسرائيلية التي تقول إنها هشة وضعيفة سياسات التطهير العرقي في مسافر يطا جنوب الضفة بقرار محكمة يفترض ألا يكون لها أي ولاية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا حق لها في إصدار قرار هدم أكثر من ١٢ قرية جنوب الخليل. تتعلق ممارسة هذه السياسة في مناطق شرق القدس والأغوار الشمالية بحجج أمنية، ومنها تدريبات الجيش الإسرائيلي، إذ تصادر أراضيَ وتطرد سكانها علناً وتمنعهم من زراعتها أو الرعي فيها أو حتى دخولها.

تسمين المستوطنات

إلى ذلك، قررت حكومة بينيت/ لابيد بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة بعد قرار الرئيس الأميركي جو بايدن زيارة المنطقة، كما اعترضت على جهود بايدن لعقد لقاء مع رؤساء دول في المنطقة بحضور بينيت والرئيس محمود عباس؛ إذ يرفض بينيت مجرد فكرة أن يجتمع مع الرئيس عباس، ترجمةً لمواقفه العنصرية من الشعب الفلسطيني وحقوقه، ويرفض حتى الاعتراف بأن للشعب الفلسطيني حقوقاً في هذه الأرض. بالطبع تلقى بينيت طلباً رسمياً بوقف إعلان أي قرار لبناء وحدات استيطانية جديدة قبل الزيارة المرتقبة، كما أصدرت الخارجية الأميركية بياناً، في ٧ أيار الماضي، قالت فيه: "نعارض بشدة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية". من دون الحديث عن أي خطوة أميركية أخرى إذا رفضت إسرائيل هذا الموقف.

بالتوازي مع ذلك، تخضع الحكومة الإسرائيلية لحملة ابتزاز من المعارضة اليمينية وهي تضعف نفسها بفقدان أغلبية برلمانية حاسمة لاستقرار الحكومة في غياب أغلبية مشابهة للأحزاب اليمينية المعارضة التي تضم حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو والأحزاب الدينية، مما يهدد بإمكان التوجه إلى انتخابات كنيست جديدة.

غزة

أخيراً وليس آخراً، ألغت حكومة بينيت/ لابيد "دبلوماسية حقائب المال القطرية" واستعاضت عنها بدبلوماسية التسهيلات ورخص العمل للغزيين في الاقتصاد الإسرائيلي والاتصالات السريعة عبر القناة المصرية والقطرية عند أي توتر مع الفلسطينيين في أي منطقة أخرى.

في المقابل، هددت الفصائل الفلسطينية في غزة بالدخول على خط أي معركة أخرى في القدس أو الضفة. لكن لا يوجد ما يضمن الحفاظ على التهدئة في غزة، في الوقت الذي تحرج فيه إسرائيل كل الفرقاء الذين يسعون إلى التهدئة من خلال إجراءاتها في القدس ومقارباتها الأمنية للتعامل مع المواطن الفلسطيني في بيته وأرضه في كل مدن وقرى ومخيمات الضفة وعمليات هدم البيوت والإعدامات الميدانية. لن تستطيع أي مكاسب تمنحها إسرائيل للمواطن الغزي أو أي إغراءات ببناء خط بحري بين غزة وموانئ أخرى وخلافه الصمود أمام التحديات الإسرائيلية بتجاهل القضية الفلسطينية ومحاولات تهميشها والقفز عنها كقضية شعب وأرض ووطن إلى قضية أفراد وساكنين في المنطقة. لا يضيف شيئاً إلى هذه المعادلة محاولات استخدام غزة في التنافس الإقليمي خصوصاً بعد استعادة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها. وأيضاً لا تضيف دعوة رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار كل فلسطيني إلى تجهيز بندقيته أو سكينه أو فأسه ليكون على استعداد للمعركة، إذ إن دعوته لا تنبع من استعداد للمعركة، بل تشير ربما إلى تأزم في نهج حركته وغياب استراتيجية سياسية وعسكرية تستطيع الإجابة عن التحديات الماثلة اليوم من تجاهل إسرائيلي للقضية الفلسطينية وغياب أي أفق منظور لفك الحصار عن مليوني فلسطيني يعيشون في أكبر سجن في العالم. وهي حقيقة لا يمكن القفز عنها بالحديث فقط عن القدرة الصاروخية للحركة من دون قدرة سياسية موازية في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والإنسانية والوطنية، وهي التي تبقي قطاع غزة خارج الولاية الفلسطينية وتبعده أكثر فأكثر مع زيادة عدد الصواريخ. ولا تقربه. لا يعني الجهد السياسي المميز الذي تبذله مصر للحفاظ على التهدئة ومنع انهيار الوضع في القطاع تحت أي ضربات إسرائيلية إلا تأكيد فكرة أزمة مشروع "حماس" في غزة. ومخاطر ابتعاد القطاع عن أي حلول وأزمات معيشية ووطنية. لا فائدة من الخطابات الرغبوية والإرادوية في هذا المضمار. لا بد من إعادة الولاية الفلسطينية إلى القطاع تحت أي صيغة ممكنة، حتى يتم الحديث عن استراتيجية الخروج من السجن الكبير والتفكير بحلول وطنية شاملة لا بجرعات تسكين من هنا أو هناك.

العمليات "الفردية" نهج جديد

هذه العوامل كلها لم تؤد إلى تهدئة الخواطر، فقد استمرت العمليات الفدائية الفلسطينية موقعة ١٧ قتيلاً إسرائيلياً في شهرين، وهو رقم يفوق قدرة المؤسسة الإسرائيلية على التوقع، لأنها عمليات ينفذها أفراد (فرد أو اثنان في كل عملية) تطلق عليهم إسرائيل مصطلح "الذئاب المنفردة" ولا تستطيع أجهزتها الأمنية توقع مكان وزمان أو شكل أي فعل لهؤلاء الأفراد، لأن العمليات لا تنبع من مؤسسة فصائلية أو حكومية أو سلطوية. وإنما من فرد أو أكثر، يستمع لمعاناة أترابه وأهله وزملائه وجيرانه أو تُستفز مشاعره الدينية فيفكر بالعمل وحده ويخطط وحده وينفذ وحده أو بمساعدة "ذئب" آخر لا أكثر.

مع استمرار العمليات التي تستند إلى رفض شعبي لكل انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين ومشاعرهم في القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، والمقاربات الأمنية الإسرائيلية لمعالجة آثار هذه العمليات، مثل اقتحام مدن وقرى ومخيمات، أو نشر كتائب عسكرية على الجدار الفاصل بين الضفة ومناطق ٤٨، والسماح للمستوطنين بالعربدة على طرق الضفة، ومنع الحركة بين شمال الضفة وجنوبها ووسطها، والسماح بمعاودة اقتحام المسجد الأقصى وطرد المصلين والمرابطين كل صباح حتى صلاة الظهر. وأحياناً بين الصلوات النهارية والمسائية. مع كل ذلك، لا يبدو أن سلسلة العمليات الفدائية الفلسطينية سوف تتوقف ما لم تكف سلطات الاحتلال عن تجاهل القضية الفلسطينية ومغادرة عقلية التجاهل والغطرسة الاستعمارية والتفكير في مقاربات سياسية لا مقاربات أمنية لوقف هذه العمليات، فليس متوقعاً أن تتوقف، أو ألا تتطور إلى عمليات أكثر تأثيراً على الإسرائيليين. بحيث تتمكن سلاسل عمليات صغيرة وفردية من نقل مشكلة الاحتلال إلى قلب المجتمع الإسرائيلي. وجعله ينظر في الأثمان التي تجره إليها حكوماته، من خلال مراوحتها في المكان من دون أي خطوات سياسية تفتح الأمل لتسوية حقيقية ممكنة ومقنعة لعموم الشعب الفلسطيني.

فانتفاضة الأقصى اندلعت بكل زخمها عندما حاول الاحتلال تجاهل حق الشعب الفلسطيني في دولة، وانقلب على الحل السياسي، وسمح للمعارضة بتغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة من خلال السماح لرئيس المعارضة آنذاك أرئيل شارون باقتحام الحرم القدسي الشريف، ورفض أي مقاربة سياسية من خلال رفض إجراء أي انسحابات إضافية من الضفة، وربطها بالحل النهائي من دون موافقة على إقامة دولة فلسطينية. وعوض تقديم حلول سياسية، أرسل رئيس الحكومة آنذاك إيهود باراك مئات الدبابات وآلاف الجنود إلى محيط

المدن الفلسطينية، معتقداً أن القوة والقوة فقط هي الوسيلة التفاوضية الوحيدة مع الفلسطينيين. على الرغم من عمليات الاجتياح الواسعة لكل مدن الضفة في تلك الانتفاضة، فقد نشأ ووجد شعار حل الدولتين في قلب المعركة على المستقبل، في مقابل رفض إسرائيل تطبيقه إلى اليوم، ورفض الولايات المتحدة إلى اليوم ممارسة أي ضغوط جدية لتطبيقه، لكن من دون إنكار حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة قابلة للحياة، بصرف النظر عن مساحتها والقيود التي تقترن بتجسيدها، لم يشذ عن هذه القاعدة سوى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الذي نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وحاول تطبيق صفقة القرن التي سقطت مع سقوطه، لأن الشعب الفلسطيني رفضها وقاومها، مؤيداً من المجتمع الدولي الذي رفض مقاربة ترامب لحل القضية الفلسطينية.

من جانب آخر، يأخذ كثيرون على السلطة الفلسطينية - وبعضهم محق في ذلك - عدم قدرتها على بلورة مواقف واضحة حيال خيارات سياسية غير الدبلوماسية المتجلدة خلف دعم واشنطن العميق للدولة الإسرائيلية وضرورة "منح الفلسطينيين أملاً بالحياة" خارج إطار الزمان والمكان. أي ما يسمى ظلماً "الرهان الفلسطيني على الموقف الدولي المؤيد لحل الدولتين"، وذلك من دون أن يكون لدى مكونات السلطة تصور عملي لتطوير المقاومة الشعبية السلمية لتشمل كل مناحي الحياة. أي تغيير طابع الحياة اليومية الفلسطينية إلى مجموعة دوافع تجعل المقاومة الشعبية السلمية خياراً حقيقياً لا مجرد شعار، مما يعني تغيير أولويات ومسميات، والاستثمار في المقاومة الشعبية على حساب الهياكل الرسمية للدولة التي أقيمت واستثمرت السلطة فيها بشرياً ومالياً استعداداً لقبول جاهزيتها لإقامة الدولة. إن الحديث هنا ينطلق من أفعال إيجابية كثيرة يمكن للسلطة أن تقوم بها حتى تشعر المواطن بجدوى أن يكون جزءاً فاعلاً في معارك البناء والتحرر لا مجرد مشارك في استعراضات تنافسية لا معنى لها. كما يمكن الاستثمار في الفصائل الفلسطينية من خلال إعادة الاعتبار إلى السلطة باعتبارها أداة انتقال من الحكم الذاتي إلى الدولة وأداة إدارة للحياة اليومية تخضع لرقابة الفصائل ومجلس تشريعي جديد منتخب، هذه خطوات مهمة تستحق عمل ورش لتنفيذها والاستثمار فيها لأنها قد تكون طريقاً مناسبة للحفاظ على شرعية الكفاح الفلسطيني وشرعية أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية في التحرر والاستقلال.

كما يأخذ كثر على السلطة الفلسطينية عدم قدرتها على شرح مواقفها السياسية بما فيه الكفاية ومواءمة برامجها العامة في وسائل الإعلام مع أحداث قد تبدو محرجة

لها وتضعها في موقف المتهم بالتحريض. هنا لا بد من القول إن الإعلام يستطيع أن يلعب دوره في تهدئة خواطر الجمهور من خلال المبادرة إلى إعطاء المشاهد والمستمع والقارئ ما يحتاجه من السلطة في المعارك والأزمات، وعرض وجهات نظر حقيقية لا استعراضات دفاعية فارغة عن الذات. أما سياسة النعامة، المتمثلة بتجاهل الأحداث بدل الاستنفار للتعليق عليها والاستفادة منها في شرح مخاطر تجاهل إسرائيل حقوق الشعب الفلسطيني فهي تجلب الضرر أكثر من المنفعة.

تستطيع السلطة أن تغير هذا المشهد، ولديها القدرة والإمكانات لتحقيق ذلك، وسيقف الجمهور معها في معركة تغيير وإعادة استثمار الخبرة والإمكانات بما يفيد عمليات الصمود وفتح آفاق لمقاومة شعبية سلمية واسعة وحقيقية نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

آفاق الاستنهاض الوطني الفلسطيني
قراءة في الواقع الإشكالي للحركة الوطنية الفلسطينية

الواثق طه*

الاستنهاض الوطني، عملية تسعى إليها القوى الفلسطينية، تحديدا حركة فتح، منذ انتهاء عملية إعادة بناء المؤسسة الرسمية الفلسطينية بعد انجلاء غبار الانتفاضة الثانية عن دمار هائل طال المقدرات الفلسطينية على كلّ صعيد، بما يعني النهوض لاستكمال عملية التحرر الوطني بعد انتكاسات متتالية في عملية السلام، بتعزيز قوى العمل الوطني لفعاليات العملية النضالية، وتثبيت حضورها في الميدان بأشكال متعددة لا ترتقي إلى مستوى المواجهة المسلحة، نظرًا للموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا الخصوص، الذي يدعو إلى توحيد قرار الحرب والسلام وتصعيد أو خفض مستويات الصراع وفق الرؤية السياسية الرسمية.

وحيثُ إنّ عماد الحركة الوطنية الفلسطينية هي حركة فتح بمبادئها ومفاهيمها ومقدراتها الشعبية والسياسية محليًّا ودوليًّا، تصبح عملية الاستنهاض الوطنيّ التي نتحدثُ عنها مرتبطة بمسألة الأداء الحركي والفاعلية التنظيمية لدى حركة فتح، وقراءة التعثرات والتحديات التي تواجهها مرتبطة بقراءة الواقع التنظيمي للحركة.

تُجمع غالبيّة الآراء، على وجود أزمة عميقة في حركة فتح، البعض يختصر أسبابها في قيادة الحركة التي يحمّلها مسؤولية خلافات واسعة أوجدت شرائح: المستنكفين، والمحتجّين

* كاتب وصحافي.

الغاضبين، والخاملين بلا فاعليّة. والبعضُ يردّ الأمر إلى إشكاليّة العلاقة بين السلطة والحركة. والبعضُ يقول إنّ ما يحدث سببه سياسة «هجوم السّلام» والتّخلّي عن الكفاح المسلّح، فهجوم السلام منذُ اعتماد «نهج المفاوضات» (كما يُسمّيه البعض) فشل في تحقيق الاستقلال الوطنيّ والسيادة الفلسطينية الحقيقية على جغرافيا الدولة على حدود حزيران ١٩٦٧.

لو أردنا الاتفاق على نقطة بين النقاط السابقة، ستكون نقدًا لموقف القيادة من معالجة الأزمة، لكن ما هي الأزمة التي تعاني منها حركة «فتح» حقًّا؟ بعض المحطّات والأفكار البدهية جديرة بالتعريج عليها ونحن نتناول الواقع الإشكالي الذي تعيشه «فتح» في الوقت الراهن.

البداية: فتح «الفكرة»

انطلقت حركة فتح في العام ١٩٦٥، وبهذا انطلقت الثورة الفلسطينية. هذه جملة ليست دقيقة. لو صحّحناها بتحديد انطلاق الحركة بالعمل العسكريّ (الكفاح المسلّح) باعتبارها تأسّست في خمسينيات القرن الماضي، تصبح عبارة «وبهذا انطلقت الثورة الفلسطينية» قفزًا عن أساس الثورة.

الثورة لا تنطلق مباشرة بالأعمال الميدانية العسكرية أو الشعبية، بل بالفكرة التي تدفع أصحابها إلى العمل من أجلها، الثورة فكرة تدقّ الأذهان بسبب الواقع... والرعيل المؤسس حمل أفراده فكرة وطنيّة بها بدأت خطوات الثورة: أولاً تعميم الفكرة وحشد النّاس حولها، وثانياً إطلاق المقاومة بمستوياتها: الفكرية، والسياسية، والعسكرية (الكفاح المسلح).

(عودة إلى أوراق ومذكرات أبو جهاد خليل الوزير تمنح الباحث الكثير عن تفاصيل ميلاد التنظيم الفلسطينيّ الأكبر، وإرهاصات تأسيسه).

إنّ الأساسَ لإطلاق أي عمل، فكرة أساسية، وقد كانت فكرة مؤسسي الحركة الوطنية بسيطة واضحة ترتبط بتحقيق الاستقلال الوطنيّ، بيد الفلسطينيين إذ «ما حكّ جلد الفلسطينيّ سوى ظفره». يقول أبو جهاد... الفكرة: جمعُ الفلسطينيين، بتنوعهم فكريًّا وعقائديًّا، على نهج وطنيّ موحّد في النضال من أجل الاستقلال. طبّقت «فتح» هذه الفكرة على نفسها ومن ينتسبون إليها، ثمّ طبّقتها بالشراكة الوطنية مع مختلف فصائل العمل الوطني.

النهجُ الوطنيّ كان يعني بالضرورة تقديم مصالح الوطن والشعب على أيّ مصلحة جماعيّة أو فرديّة، والانحياز إلى المصلحة الوطنيّة أولا، وألا تتعارض أي مصلحة مع مصالح الوطن.

برز في طريق العمل الوطنيّ مصطلح «القرار الوطنيّ المستقل»، ووُظّف فلسطينيًّا في بناء الكيانيّة السياسية وتعزيزها، بما يجعل

الفلسطينيين يمثّلون أنفسهم، ويمسكون زمام قرار قضيّتهم، وهذا يجعل العرب شركاء في دعم الفلسطينيين وقراراتهم، وليسوا مُقرّرين بالإنابة عنهم، كما يجعل التمويل العربيّ للقضية الفلسطينية أو فصائل العمل الوطنيّ مشروطًا بعدم المُساومة على القرار الفلسطينيّ في مختلف القضايا والتحرّكات... كان لهذا التوجّه مسوّغاته التاريخيّة، لكن، دون تلك المسوّغات، كان يجبُ المضيّ فيه واجتراحه حتّى تكتمل أركان الهُوية والكينونة الفلسطينية.

تعتقد شريحة من الوطنيين الفلسطينيين أنّ مسألة القرار المستقل أقصت العرب عن الشراكة الكاملة في الصراع مع إسرائيل، ولا نتّفق معهم على ذلك... إنّ استقلال القرار، يعني استقلال العمل السياسيّ الفلسطينيّ، ولا يستقيم الحديث عن هُويّة فلسطينية جامعة منقوصة في سيادة الفلسطينيين على قراراتهم! إنّ ما جعل العربَ في شراكة سياسيّة مشوّشة هو الأداء والتطبيق، وليس المفهوم بذاته.

السياسة والنضال: سردٌ بهدف

كتبَ الشهيد كمال عدوان في مقال «القتال هو الطريق» الذي نُشر بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٧ عن حديث دار بين عدد من قيادات المقاومة حول التحرّك السياسيّ. في هذا المقال يعرضُ الراحل موقفه من حوار طويل تعلّق بزيارة البروفيسور (روجر فيشر) المقرب من وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، تلك الزيارة التي هدفت في حينه إلى معرفة ما يمكن أن تقبل به القيادة بديلاً عن الكفاح المسلّح.

لم يكن موقف (عــدوان) رفضَ العمل السياسي، إنّما رفض العمل السياسيّ بلا هدف، ورفض العمل السياسيّ المستند إلى عناصر الخطابة والحوار فقط.

يؤشر المقال على خلافات عميقة في حينه بين الشخصيات القيادية، ومخاوف من الوقوع في حلول بديلة لأهداف الثورة الفلسطينية، التي كانت وقتها تدور حول إنهاء الكيان الإسرائيلي، بإقامة دولــة فلسطين على كامل التراب الفلسطيني، لجميع من يعيشون على أرضها من اليهود والفلسطينيين.

كانت تلك المخاوف طبيعيّة لدى الجيل القياديّ الأول للثورة الفلسطينية، لذلك لم يكن التعاطي مع الحلول ممكنًا باعتبارها تنحرف بالفلسطينيين إلى حوار داخليّ يفتّت الموقف الفلسطينيّ، هذا موقف الشهيد كمال عدوان.

لو تمعّنّا في هذا الأمر. كان الموقف الرسمي للثورة الفلسطينية مبنيًّا على رفض المشاريع المطروحة، وحتى رفض مبدأ التفكير فيها أو مناقشتها مع الأطراف التي تطرحها. هذا موقف سياسيّ بامتياز، وعملٌ سياسيّ واضح.

المسألة التي كانت تؤرق الثورة ليست السياسة، أو ممارسة المقاتل للسياسة، وإنما ابتعاد المقاتل عن هدفه السياسيّ، وهنا يكون

الفارق جوهريّا في عقل أيّ مُفاوض سياسيّ أو لنقُل مُحاور سياسي، وأيضًا يكون جوهريّا بين إجماع على مُحدّدات سياسية تحفظ زخم العمل والإجماع الوطنيّ، وأطروحات سياسيّة متنافرة تُضعف الموقف الفلسطيني، وتنتكس بها المطالب الفلسطينية إلى حدود أدنى.

ليس المقصود بالعمل السياسيّ هنا ذلك الذي ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم، أو سياسة الثورة وعلاقتها بشعبها، بل ذلك المتعلّق بمجال العلاقات الدولية، وهو جهدٌ بأهداف، يمارس بين الأطراف المرتبطة بتلك الأهداف، والمتأثرة منها، والمؤثرة فيها، وفي ذلك التاريخ كان يعني عمل قيادة الثورة بين الأطراف المعنيّة بصراع القضية الفلسطينية، وعلاقاتها الناتجة مع دول العالم.

واقعيّاً، كان السياق الطبيعيّ لثورة تبني كينونة للفلسطينيين بين شعوب الأرض، في نظام دوليّ واضح المعالم، ثورةٍ من أجل قضية تنخرط دول وقوىً عالميّة في مسائلها، أن تكون لها تشابكات دولية، وأسئلة مطروحة عليها من الآخرين، ومخططات أو مشاريع لمكافحة الثورة نفسها، وبكلّ تأكيد لم يكن الجواب هو رفض العمل السياسي على هذا الصعيد، وإنما الخوض فيه بموقف واضح.

هذا ينقلنا إلى نقد الموقف القائل: إنّ الاشتغال بالسياسة ابتعد بالفلسطينيين عن الثورة! أو أضعف الثورة... هذا الموقف ليس سليماً، وينبع من خلط بين المفاهيم، وجهلٍ بالمعاني التي يقود إليها مفهوم الاستقلال نفسه، ومفهوم الثورة نفسها!

الاستقلال يعني الحديث عن دولة، والحديث عن دولة يعني عملا سياسيّا شاملا، والاشتغال بالسياسة لا يعني انتفاء الثورة! انتفاء الثورة يحدث حين يتخلى الثائرون عن فكرتهم الأساسية، ويوقفون العمل في كلّ مستويات مقاومة الاحتلال، فكريّا وسياسيّا وثقافيّا وعسكريّا... أي أن يتوقف الثوار عن كونهم ثوارا يقاومون مصالح الاحتلال وصولا إلى إنهائه. أين المُعضلة؟

الاشتغال في السياسة أمر مختلف عن تغيّر السياسات النابع من تغيير في الأهداف. فمن استقلال دولة فلسطين العلمانية لجميع من يعيشون فيها يهودا وعربا، إلى القبول بالتقسيم على أساس مقترح حلّ الدولتين على حدود ١٩٦٧، كان هذا تغييرا سياسيّا، وتغييرا مطلبيّا، لكنّه ليس إنهاءً للثورة... كيف؟

باقي أرض فلسطين وقع بالكامل تحت السيادة الإسرائيلية عام ١٩٦٧، وبقبول حلّ الدولتين على حدود ١٩٦٧ صار المطلب هو إنهاء الاحتلال الذي طال باقي الأرض التي لم تنشأ عليها إسرائيل. قبول قرار التقسيم بصيغة حلّ الدولتين يعني بكلّ ما تعنيه الجملة من معنى: نشوء إسرائيل وسيادتها التي امتدّت حتّى الخط الأخضر، يُضاف إليها مساحة إضافية

تقدر بعشرين بالمائة، أرض إسرائيلية معترف بها ولا تحملُ صفة المحتلة، أمّا ما تبقّى، فهو أرض محتلّة إن بقيت إسرائيل تمارس سيادتها عليها.

من هنا صار النضال الفلسطينيّ مرتبطًا بما تبقى من الأرض التي تحمل صفة المحتلة، والمقاومة والثورة وكلّ العمل الفلسطينيّ تركز عليها، وعلى باقي الحقوق الوطنية مثل حق عودة اللاجئين. إنّ ما تغيّر بقبول حلّ الدولتين هو ما يطالبُ به الفلسطينيون، وليس موقفهم تجاه الاحتلال نفسه بما يرتبط بهذا الموقف من مفاهيم الثورة والمقاومة.

لكنّ تغييرًا آخر حدث في الطريق، فقد اتخذت الثورة الفلسطينية قرار «هجوم السلام» لا الحرب. كان هجوم السلام يعني الحوار السياسيّ مع إسرائيل، والتفاوض معها على كيفية إنهاء الاحتلال، طالما يتّفق الطرفان على حلّ الدولتين، وهو ما أنتجَ اتفاقيّة الحلّ المرحلي، التي اتفق فيها الطرفان على إطلاق مفاوضات المرحلة التالية لتطبيق خطوات «اتفاقية أوسلو» وسمّيت مفاوضات الحلّ النهائي.

نتيجة «هجوم السلام» برز مصطلحان دار حولهما اللغط في الشارع السياسيّ الفلسطيني: نهج الكفاح المسلح، ونهج المفاوضات... مع الأسف مارست القيادة الفلسطينية إدارتها الإعلاميّة بالوقوع في فخّ هذين المصطلحين.

الكفاح المسلّح ليس نهجًا، وإنما وسيلة من وسائل المقاومة التي تمارس أعمالها في كل مستويات الصراع، سياسيّا واقتصاديّا وفكريّا. هذه هي طبيعة الصراع المرتبط بالقضية الفلسطينية، صراع وجوديّ لا يتوقف عند الجغرافيا، وإنما يمتد إلى الروايات والهُويّات والكينونة الشاملة.

والمفاوضات ليست نهجا بل تقنية دبلوماسية تفرضها الحاجة والعلاقات والتطورات وطبائع الأزمات، وفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما كان يجب القول: إنّها وسيلة للتحرير! أو بديل للكفاح المسلح. ولتوضيح هذه النقطة:

النهج هو ما يحدد ملامح العمل الوطنيّ وخطواته لإقامة الدولة الفلسطينية سواء على كامل التراب أو كما حسم الفلسطينيون أمرهم بإقامتها على حدود حزيران ١٩٦٧. الكفاح المسلح: عمل وأداة، وهجوم السلام خطة عمل... هنا يكون السؤال الصحيّ: ما هي استراتيجية أو خطّة العمل الوطني الفلسطيني للتحرير؟

هل نعتمد خطّة هجوم السلام بعمل سياسي صرف دون تصعيد ميدانيّ يرتقي إلى العمل العسكريّ؟ هل نستمرّ في العمل العسكريّ؟ متى نحتاجه ومتى لا نحتاجه؟ لقد اختارت القيادة الفلسطينية تجميد أعمالها العسكريّة والخوض في فرصة قبول إسرائيل خطة السلام التي حدّدت موعد إنهاء الاحتلال بعد خمس سنوات من تأسيس السلطة الفلسطينية،

بالتوصل إلى الحلّ النهائي الدائم.

كان لقرار إنهاء العمل العسكري عوامل منها ما يرتبط بالعملية السياسية «عملية السلام»... وليس سليما القول: إنّ التحرير مشروط بحالتين متضادتين: الحرب أو السياسة... الكفاح المسلح أو عملية السلام السياسية! لكن بعد عقود على توقف العملية السياسية بسبب الموقف الإسرائيلي النابع من انقلاب سياسيّ مكّن اليمين المتشدد من الإمساك بزمام السلطة، ونسف التوجهات الإسرائيلية السابقة، بتغليب رؤية دولة واحدة هي إسرائيل، وليس دولتين... بدأت القيادة الفلسطينية برئاسة أبو مازن تطالب بالمقاومة الشعبية السلميّة. ماذا يعني ذلك؟

يعني ذلك العودة إلى المواجهة الميدانية، دون عمليات عسكرية. والمطالبة بمواجهة ليست عسكرية تنبع من حسابات ترتبط بالربح والخسارة، وبالإمكانيّات والنتائج المتوقعة. لكنّ المقاومة الشعبية المطلوبة لم تلق استجابة شعبية، لعوامل كثيرة يعنينا منها ما يتعلق بمفهوم الجمهور للمصطلح.

«الرصاص الإسرائيلي يحتاج رصاصا فلسطينيّا»، هذا ما تقوله عاطفة النّاس المقهورين في فلسطين، الباحثين عن تعزيز كرامتهم الوطنية، وهذا ما يقوله كلّ من يُغلّبون عاطفة الثأر على حسابات المصلحة وضرورة أن تكون الثورة عملا يهدف إلى تحقيق أهداف وطنية، وليس مجرد الذهاب إلى معركة وموت وقتل.

حين اندلعت الانتفاضة الأولى، نقل مناضل كان من مساعدي الشهيد خليل الوزير وصفا لفرحة أبو جهاد بالانتفاضة، وقوله: الآن بدأت ثورة الشعب الفلسطيني. وقتها استنكر أحد الحاضرين: إذا كانت الانتفاضة هي ثورة الشعب الفلسطيني، ماذا كُنّا نفعل طيلة العقود الماضية؟ فأجاب: كُنّا طلائع الثورة.

هذا فهمٌ سليمٌ ودقيق للثورة وأهدافها. الثائرون ينطلقون طلائع تدفع إلى انخراط الشعب كلّه في الثورة والمقاومة، كما فعلت كلّ ثورات العالم. كانت الانتفاضة الأولى هي المقاومة الشعبية السلمية، التي لم يكن العمل العسكري عنوانها الأســاسيّ، بل استخدام كلّ وسائل التعبير والمواجهة المدنية لقوات الاحتلال، والمقاومة السلمية لا تعني فقط إطلاق الشعارات أو رفعها في التظاهرات كما يعتقد الكثيرون، أو كما تعمد أطرافٌ فلسطينية إلى تصويرها بهذا الشكل.

يقول الكثيرون إنّ الانتفاضة الأولى كانت عاملا من عوامل دفع العملية السياسية بين طرفي الصراع. نتّفق مع هذا الطرح، ولم يكن للانتفاضة الأولى أن تمتلك هذه القدرة لأنها تعتمد المواجهة الميدانية. لم يكن هذا سر تلك القدرة، بل الانخراط الشعبيّ الكامل في فعالياتها. قوّة الجمهور واتساعه هو الجوهر

الأساسيّ الذي عزّز العمل السياسي الفلسطينيّ، ومكّنه من تحقيق خطوة سياسية، ليس في المحيط الدولي فقط، وإنما مع إسرائيل مباشرة.

تعني العودة إلى المُطالبة بمقاومة شعبية من هذا النوع: الانتهاء من محاولات إعادة إسرائيل إلى التفاهم الأساسي الذي انطلقت منه عملية السلام، وهو إنهاء الاحتلال بالحوار السياسيّ دون الحاجة إلى المواجهة، والانتقال إلى المواجهة الشعبية من أجل إعادة إسرائيل إلى تلك العملية السياسية، خصوصا بعد اكتمال بناء الكيان الفلسطيني دوليّا باعتراف واضح وصريح من الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ أنّ دولة اسمها فلسطين موجودة في المجال الدولي، ومن حقّها الاستقلال. أمّا مسألة (الدولة غير العضو)، فهذا ليس انتقاصا لمفهوم الدولة ومكانتها، وإنما تصنيفٌ لها داخل الأمم المتحدة، بما يعني: فلسطين دولة تعترف بها الأمم المتحدة ولا تمنحها العضوية فيها، ويمكن لكلّ دول العالم أن تقيم علاقات معها، ويجب إنهاء احتلالها بناء على هذا القرار وكل القرارات المتعلقة بالشخصية الدولية لفلسطين... وإن كان كفاح الفلسطينيين في الماضي من أجل الاستقلال يعني مسارا طويلا من بناء الشخصية الفلسطينية على الصعيد الدولي، وصولا إلى إنجاز الاستقلال الوطني، فهذا يعني: أنّ متطلبات إنجاز الاستقلال الوطنيّ بقي منها إنفاذ السيادة الكاملة على الأرض.

تستمر في هذه المرحلة الراهنة المشاريع والأفكار المطروحة على القيادة الفلسطينية بالظهور: السيادة الناعمة، وحل الكونفدرالية وغيرها من الحلول، كلّها ترفضها القيادة الفلسطينية، فالمسألة لم تعُد أطروحات نظيرَ المكانة السياسية والدولية، بل أمام الجغرافيا... لقد تجاوزت القيادة خطر المساومة على المكانة الدولية، لذلك تستطيع أن ترفض تلك المقترحات... وأن تبحثَ في أعمالها لانتزاع السيادة الوطنية، من هنا بدأت مرحلة المطالبة بالمقاومة الشعبية السلميّة. أي نموذج الانتفاضة الأولى. وهنا يجب أن نقول: إنّ كلّ ما فعله الفلسطينيون في الانتفاضة الأولى مقاومة شعبية سلميّة، وهذا ما يجبُ أن توضحه القيادة وأجهزة الدولة للجمهور الفلسطينيّ.

(من يتحدثون عن مفهوم السيادة الناعمة، يتجاهلون ثلاثين عاما من مُمارستها الفعلية بناء على اتفاقية الحل المرحلي، وتأسيس السلطة الفلسطينية، تلك الاتفاقية التي خرقتها إسرائيل، ولا تشكّل طموح الفلسطينيين للوضع الدائم، ولا يعتبرون مثل هذه الوضعية «الناعمة» جديرة بالثقة، أو جالبة للاستقرار الحقيقيّ، بعد طول تجربة للسلوك الإسرائيلي... وإن كانت إسرائيل تبحث عن ضمانات أمنية لما بعد الاستقلال، فالفلسطينيون يرون أنّ هذا يتعلق بمعاهدة بين الدولتين على قاعدة الندّية في الهوية والمكانة الدولية، وليس بانتقاص

الحقوق السيادية ومكانة دولتهم مقابل إنهاء الاحتلال).

إنّ السرد السابق متّصل تمام الاتصال بأزمة حركة فتح الراهنة والإشكاليات التي تواجهها، وهو ما ننتقل إلى الخوض فيه تباعا.

«فتح» ونظام السلطة الوطنية

تحت هذا العنوان يسود في حركة فتح اعتقاد مفاده أنّ السلطة الوطنيّة أخذت خيرة أبناء الحركة، وسحبت منها نفوذها على الشارع الفلسطينيّ، فهي ليست صاحبة القرار الأول بل السلطة الفلسطينية، وهذا غير صحيح بالمطلق.

إنّ علاقة حركة فتح بالسلطة ليست جديدة! السلطة العليا للشعب الفلسطيني كانت ولا تزال منظمة التحرير الفلسطينية قبل تأسيس السلطة الفلسطينية وبعدها، وكانت أجهزة «فتح» ملكا للمنظمة، ويمكن لأي باحث في التاريخ أن يؤكد ذلك. كانت «فتح» تعمل من خلال السلطة دوما وأبدا، أي من داخل أجهزة منظمة التحرير، السياسية، والإعلامية، والأمنيّة، والعسكرية، والاقتصاديّة، ومنحت منظمة التحرير الفلسطينية كلّ مقدراتها البشرية والماليّة. ما الذي اختلف في علاقتها مع السلطة أو النظام المُعدّ لتمثيل الدولة، في وقت لا تزال تقوده بشكل كامل؟

كما يتداول الكثيرون مسألة انشغال أبناء الحركة بما يسمى: منافع السلطة الوطنية من الوظائف والرتب والدرجات والرواتب! هنا نتساءل: ألم تكن الثورة الفلسطينية منذ البداية تعتمد الرواتب، والدرجات والرتب القيادية والوظيفية؟ ما الذي اختلف حقّا؟

المسألة ليست في وجود السلطة ولا في انخراط أبناء الحركة فيها، بل في أمر آخر يرتبط بمرحلة تأسيس السلطة والأداء...! لقد تعامل الفلسطينيون عموما على أساس لا تشكيك فيه، أن الاستقلال الوطني سيُنجز بعد خمس سنوات من نفاد اتفاقية أوسلو، كما تذوّق الفلسطينيّ لأوّل مرّة (ليس طعم السلطة والقيادة والحكم) بل طعما آخر: طعم السيادة المنقوصة على الأرض، أو لنقُل: السيادة الناعمة، والحُكم السياسيّ المُباشر للجمهور الفلسطيني، وشيئا من الدولة.

يمكن القول إنّ عوامل عديدة تشابكت لإنتاج لحظة غير مدروسة في مسار الحركة. قيادة الحركة عادت إلى الوطن بجزء من مقدراتها البشرية، واستندت إلى كادرها في الداخل لإعادة التموضع، وإعادة تأسيس هياكلها، وأنظمتها، وتأسيس السلطة. بعبارة أخرى: تعرضت «فتح» إلى لحظة إعادة بناء وانطلاقة جديدة بكادر بشريّ في غالبيته ليس الكادر الذي أنشأته في مساراتها السابقة، بل من شبيبة الضفة والقطاع وكادرهما.

هذه الوضعية كانت تعني أنّ قيادة

الحركة حشدت مُقاتليها العائدين في السلطة، وعزّزتهم بكادرها المحليّ في فلسطين، وتركت التنظيم لإعادة تموضع استندت إلى الكادر المحلي واستيعابه في الأطر الجديدة، وانطلقت بالشريحتين في مسار البناء والتحرير.

هذا الكادرُ المحلي استوعبته الحركة في الأطر القيادية الجديدة دون بناء حقيقيّ، فهو لم يخض سوى انتفاضة مدنية، وتجربته تستند إلى علاقته الصداميّة بالاحتلال وإفرازات سياساته الذهنية والفكرية على الجمهور الفلسطيني، لم يكن كادر الحركة الذي أُعيد بناؤه على احتكاك مباشر بالعالم، أو تفاصيل الثورة ومعايشة تطوراتها والثقافات التي احتكّت بها، ولا الأنظمة التي اشتبكت معها سياسيّا وفكريّا، كان هذا الكادر يحتاج إلى أكثر من الاعتماد على شعوره الوطنيّ السليم وفطرته النقية، وهو الإعداد والبناء الكامل لشخصيته، وتطويرها، وتمكينها من فهم المرحلة، ومن مفاهيم ترتبط ببناء الدولة وماهيّتها، وكلّ ما سبق أعلاه.

أما الكادر العائد من تجربة قواعد الحركة في الخارج، فلم يكن مؤهلا بدوره لإدارة الشؤون المحلية للناس، ولم يكن مؤهلا لإدارة كيان الحكم الذاتي الذي يتطلب كفاءات متنوعة، ورؤية واضحة لشكل المجتمع الذي تقوده الدولة المنشودة.

هذه الوضعية ذهبت بحركة فتح ووراءها الشعب الفلسطيني، إلى التعاطي مع المرحلة على أنها استقلال حقيقيّ. عزّز هذا الشعور زخم التصريحات التي تعد بالأمل وقرب تجسيد سيادة الدولة، وضرورة العمل على بنائها منذ الدقيقة الأولى لإنشاء السلطة. هل أطلقنا تحذيرات وطنية وتعبئة سياسية وفكرية تتوازن بين المأمول والواقع؟ أو بين ما هو مرحليّ مؤقت ودائم منشود لم يتحقق ويحتاج إلى التمسك بالنهج الوطنيّ وليس التحوّل إلى فكرة السلطة؟ كان البناء والتحرير مسارا لأعمال لم تخدم بعضها، فالبناء كان بفكر سلطويّ بحت، والتحرير لم ينطلق كعملية سياسية تتكامل مع عملية البناء التي لا تقف عند حدود بناء المؤسسة الرسمية، بل بناء وعي الإنسان الفلسطينيّ، ومنظومة للأجيال القادمة.

فكرة السلطة تعني الانخراط الذهني الكامل في بناء نهج السلطة وكيانها. السلطة بُنيت على قاعدة التأسيس لدولة مستقلة، هذا يعني أنّ القيادة الوطنية أسست السلطة الفلسطينية في البدايات بمنظورها للدولة المستقلة، وبدأت فيها بالطبع بسلسة طويلة من الأخطاء والتطويرات، وبلا شكّ الأخطار... كان الانهماك في بناء الدولة هو الطريق التي ابتعدت عن الإعداد لمواجهة انتكاسة افتراضية كان يجبُ أن توضع بين سيناريوهات العمل الوطني.

تعني فكرة السلطة والحكم المباشر للشعب

الغرق في تفاصيله اليومية عكس ما عاشته قيادة الثورة سابقا. الثورة قبل السلطة كانت علاقتها المباشرة بجمهور مقاتليها ومجتمع الثورة ومتطلباته، أما بعد السلطة فصارت معنيّة بكلّ خدمات الشعب الفلسطيني، الخدمات المشروطة بالتنسيق الأمنيّ نظرا لانتقاص السيادة... هذا اقتطاعٌ من الجهد الوطنيّ، وصرف له في مسارات مبكّرة، إذا ما تحدثنا عن استقلال كامل لم يتحقّق بعد.

الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد انهيار المفاوضات مع الإسرائيليين، وتحديدًا بعد السنوات الخمس المحددة لمفاوضات الحلّ النهائي، أطلق انتفاضة شعبية لكنّه لم يتوقّف في رفع مستوى الحراك الشعبي في تلك الفترة عند مستوى المواجهة المدنية، بل ذهب به إلى العمل العسكريّ، مرغما أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية، ووصول (شارون) إلى سدة الحكم في إسرائيل، وتدخّل «حماس» في مرحلة من المراحل، برؤية مُغايرة لرؤية منظمة التحرير الفلسطينية، وبأهدافٍ تتعلق بمكانتها ورؤيتها.

مثلت هذه المرحلة التجربة العسكرية المتواضعة الأولى للكادر الفتحوي الموجود على الأرض، ووصفها بالمتواضعة نابع من مقارنتها بالحروب التي خاضتها الثورة في السابق... الانتفاضة المسلحة أفرزت آلامًا شديدة في الجسد الفلسطينيّ، وفي حقيقة الأمر وحتّى بطبيعة سلميّة شعبية مدنية، كانت انتفاضة مبكّرة، وليست في وقتها، وارتجاليّة دون إعداد وطنيّ شامل، يبدأ بالإنسان وأفكاره، وينتهي بالإنسان وحاجاته.

بصعود الرئيس أبو مازن إلى منصب الرئاسة، رئاسة الحركة، والمنظمة، والسلطة، بـدأت مرحلة إعـادة استنهاض المؤسسة الرسمية المدمّرة، بعد انتفاضة استنزفت كل موارد فصائل العمل الوطني، باستثناء حركة حماس التي حصلت على الدعم الخاص بها مقارنة بتجفيف موارد الفصائل المنخرطة بالانتفاضة، وهو ما مكّنها من انقلاب سهل عام ٢٠٠٧، العام الذي يمثّل انتكاسة ثانية للأمل الفلسطيني، والكيان الوطنيّ بعد انتكاسة الاحتلال عام ١٩٦٧.

المُلاحظ من السرد السابق، أنّ الرؤية القيادية للصراع ترتكز منذ تبني نهج «هجوم السلام» على مسار واضح: إسرائيل قبلت حلّ الدولتين وتوجهت إلى إنهاء الاحتلال، والقيادة الفلسطينية قبلت هذه الشراكة طالما تحقّق الاستقلال بناء على هذا الحلّ... حين فشل الحلّ رفع الرئيس عرفات مستوى الصراع مبكّرًا إلى مستوى المواجهة بالمقاومة الشعبية التي مارست العمل المسلح بمستوى لم يكن ضروريًّا، ثم مَنحَ الرئيس أبو مازن، بعد النهوض بالمؤسسة الفلسطينية، فرصةً ثانيةً للعملية السلمية استجابة من القيادة

الفلسطينية للموقف الدولي، ثم اتخذ خطوة فاصلة بالحصول على الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية من هيئة الأمم المتحدة، وعاد يدفع بشكل هادئ إلى مقاومة شعبية، مع التأكيد على مستوى محدد للمواجهة لا يرتقي إلى التصادم العسكري.

لعلّ من الواجب الإشارة إلى أنّ الذهاب بشكل واضح وصريح إلى مستوى كمستوى الانتفاضة الأولى ليس واردا في ذهن القيادة الفلسطينية، في ظلّ انقسام وتفتّت في الإجماع الفلسطيني على رؤية هذه المقاومة، ومستويات العمل فيها، والمدى الذي تذهب إليه.

هذا الواقع كاملا جعل حركة فتح تخوض أزمات متتالية، بموارد مستنزفة بشريّا وماديّا، ووضعها في حالة ترقب لما هو قادم دون إعداد للكادر وبحثٍ في صيغة حقيقيّة تعالج واقعه، على القاعدة الوطنية الأساسية: العمل الوطنيّ من أجل إنجاز الاستقلال.

إعداد الكادر المطلوب ليس ذلك الإعداد المبني على فهم التاريخ وسياقاته، وليس فهم السلطة فقط، أو فهم العمل الوطنيّ من خلال السلطة، وإنما أيضاً فهم الكيان السياسيّ والأهداف الوطنية، وفهم العلاقة مع العالم، وكيفية التعاطي مع مسألة التحرر الوطني من منطلق هذا الفهم. والأهم من ذلك كلّه تعزيز الشعور بالنديّة، والتمكّن من أدوات العصر: عصر قوة المعلومات.

أبناء الحركة في السلطة

في غياب التثقيف الوطنيّ الحقيقيّ لفهم المرحلة ومتطلباتها، وبناء كادر بشريّ تستعيد به حركة فتح نسق العمل الوطنيّ، حصل التنافر بين قطاعين أساسيين في الحركة: من يعملون في السلطة، ومن هم في «فتح» وأعينهم على السلطة... هذه أزمة كل فصائل العمل الوطني، وكل الفصائل الفلسطينية على الإطلاق.

في حقبة الرئيس أبو مازن، حصل فصلٌ كامل بين كادر «فتح» في السلطة (صاحب النفوذ والقدرة على تطبيق القرار، وهو المؤثر على الشارع نظرا لمكانته القانونية)، وكادر الحركة خارج السلطة (بنفوذه الرمزي، وموارده الضعيفة، وارتهانه لموارد السلطة، ومساعيه ليكون جزءا منها).

هذه الحالة جعلت أطر الحركة الوطنية وهياكلها نقطة انطلاق للكادر لدخول السلطة، وليس للعمل التنظيمي من أجل تكريس الفكرة الوطنية، ودعم اللحظة السياسية والنضالية... العمل الذي تُسخّر له موارد حقيقية، تشمل ما تحتاجه المهمات، والبرامج، وتشمل إنصاف الكادر في حياته وظروفه والمتطلبات المطلوبة منه. هذه حالة ليست صحيّة، ويتعيّن النظر في كلّ تفاصيلها بموضوعية تدفع إلى وضع حلول شاملة، وليس محاولات ترقيعيّة جزئية بشعارات ليست واقعية، إن أرادت حركة فتح

استنهاضا حقيقيّا للحالة الوطنية بقيمها، وأفكارها، ومشاعرها، وزخمها الإنساني.

لقد راكمت هذه الوضعية سلوكيات نابعة من انفصال بين نوعين من الكادر، فكادر «فتح» في السلطة دون التزام تنظيمي حقيقيّ تجاه الحركة ومرجعياتها القيادية، وكادر الحركة خارج السلطة لا يمتلك القدرة على التأثير في الميدان، إذ يتعارض حضوره في الميدان مع حضور كادر السلطة عموما.

حركة فتح تتلقى نتائج التزام كادرها في السلطة بنهج السلطة وطبيعتها من حيث: السلوك، والأخطاء، والعقلية، وموقف النّاس من أي سلطة، كما تتلقى نقمة أبنائها خارج السلطة، وتتلقى باقي العوامل التحريضية، وكلّ معالجاتها حتّى الآن: تسخير الكل التنظيمي لصالح الجزء الموجود في السلطة دون التزام حركي مُقابل. والاعتماد على رؤية الكادر في السلطة لقيادة المجريات... بهذا فقط صارت الهياكل التنظيمية لحركة فتح: إمّا مترهّلة بلا فعل حقيقي أو تكامل سليم مع مؤسسات السلطة، أو هياكل خدماتية يقصدها غالبا من يحتاجون المساعدة والواسطة باسم حركة فتح، أو يتعاملون معها كمحطّة للوصول إلى أطر السلطة، وتحسين علاقاتهم بها، دون التزام أو انضباط تنظيمي حقيقي ليس بقوانين السلطة، وإنما بفتح الفكرة، التي كان يجبُ أن تكون جوهر «الدولة العميقة».

لا نتفق مع القول: إنّ في «فتح» فئة مهمشة. ما نعتقده هنا أنّ كلّ من هو خارج السلطة من «فتح» فئة مهمشة باستثناء من هم قادرون على تشكيل علاقة قويّة بمصادر النفوذ والقرار في السلطة، بحكم العلاقة الشخصية، أو طبيعة المهمة التنظيمية.

أزمة الهُويّة الفكرية

عرّفت «فتح» نفسها على أنّها تنظيم الكلّ الوطنيّ، دون انحياز لمنهج غير الوطنية الفلسطينية، واعتماد الكرامة الوطنية قاعدة من قواعد صناعة القرار الفلسطينيّ. هذا المنهج كانت له تجلياته الفكرية، فلم تستمدّ حركة فتح أفكارها أو مفرداتها من منطلقات أيديولوجية بالمطلق، لذلك جعلت من نفسها حركة أخويّة، والمُقاتل فيها كان فدائيّا، والمرأة ماجدة شريكة، كانت «فتح» تنتقي ألفاظها بعناية، وبإشارات وطنية فقط، لكن في الانتفاضة الثانية حصل أن استخدمت الأذرع المسلحة التابعة لحركة فتح مصطلحات دينية مُنافسة لحركة حماس: العبارات الدينية، ووصف المُجاهد، وغير ذلك... ولا تزال قواعد الحركة تقع في هذه الخطيئة، أي مُنافسة حركة حماس في هُويّتها وليس بهُويّة فتح الوطنية.

قبل شهور وفي أكثر من مناسبة، استخدمت حركة فتح رايات صفراء بشعار العاصفة، يعلوه لفظ الشهادتين! لقد أثار هذا التوظيف

الدينيّ استياءً واسعا: حركة فتح لا تنافس «حماس» على الدين، و»حماس» لا ترغب بالإطاحة بحركة فتح من أجل الدين!

إن اشتراطَ حركة فتح الأساسي وضع مصالح الأيديولوجيات جانبا أمام المصلحة الوطنية، لم يكن اشتراطا يعني تخلّي الإنسان عن مُعتقداته الدينية أو الفكرية، بل مُطالبة بضبط كلّ ذلك تحت المظلة الوطنية... ألا تكون فلسطين في أتون نزاع الأيدولوجيات، بل وُجهة الجميع.

هذه اللمحات تعني إشكاليّة عميقة. إنّ أبناء حركة فتح يقعون في أزمة تجاه هُويتهم، أزمة أساسها الجهل بمفاهيم حركتهم التي تؤمن بالتعددية الفكرية، والفردانية الوطنية، وتؤمن بالوطنية في قيادة الكلّ، لا بالأيديولوجيا في قيادة الوطنية، وتؤمن أنّ الردّ على المُنافس، والمُناكف، والباحث عن مصلحة فئوية أو فردية: هو الفكرة الوطنية فقط.

لم تقف الأمور حقيقة عند المسألة الدينية، فحركة فتح بمنهجها الوطنيّ، أرست تطويرا للعلمانية، وجعلت العلمانية أوسع من التصادم مع فئات المجتمع، ونقلتها إلى احتواء الكلّ الوطنيّ كما هو... كان هذا الأمر أساسا قويما لوضع برنامج اجتماعي شامل يستند إلى الفكر المدنيّ الناظم للمجتمع، وهو ما لم تلتفت إليه حركة فتح بشكل معمّق، ليتسرّب إليها فكرٌ ريفيّ متزمّت يؤثر على منظورها للموضوعات الاجتماعية، وينبع من إسقاطات فكريّة فرديّة على الكلّ التنظيمي.

(كان التعليم في فلسطين مختلطا حتّى قدوم السلطة. وحين تأسست السلطة انتهى هذا النمط وحصل الفصل بين الجنسين... كانت هذه توصية بحجة أنّنا مجتمع مُحافظ. وهنا نترك هذا السؤال: كيف يمكن أن تكون مؤسسة تعليمية بضوابطها، والقيم التي تزرعها، نقيضا لقيم المجتمع، وسببا في التناقض مع مصالحه؟ كان هذا القرار مجرّد إسقاط فكريّ فرديّ وَجَد طريقه إلى أذن صانع قرارٍ من الواضح أنّه لم يفكّر جيّدا في معنى الدولة المدنيّة).

العشائرية والمسلكيّة الثورية

سلطة العشائر واحدة من إشكاليات علاقة أبناء حركة فتح بمحيطهم بعد إشكالية السلطة كنظام إداري حاكم، فالسلطة العشائرية تمثّل مزيجا مصلحيّا تجتمع فيه السياسة والاقتصاد ومراكز قوىً تجعل من هذا المزيج دولة عميقة يتفتّت أمامها التزام الكادر الحركي، ويتضاءل بسببها نفوذ الفكرة الوطنية داخل حركة فتح!

وعبر السلطة وأجهزتها، والحركة وهياكلها، تسرّبت العشائرية... هذه واحدة من تجليّات ما ذكرناه آنفا: حركة فتح أعادت انطلاقتها، وبناء هياكلها، وأعادت تموضعها في فلسطين دون إعداد حقيقيّ للكادر بما يضمن تقديمه للفكرة الوطنيّة على أيّ انتماءات عشائرية.

لو نظرنا إلى كلّ مبادئ المسلكية الثورية التي

طبقتها حركة فتح، لوجدنا أنّها في حقيقة الأمر تخلق مجتمعًا من كادر وطنيّ ملتزم تنظيميًّا، ويشكّل أرضيّة جذب للمواطنين ومكونات المجتمع إلى المنهج الوطنيّ، وما حدث أنّ العشائر شكّلت وما زالت نقطة جذب لأبنائها من مختلف الفصائل، والقيادات الفتحويّة من أصغر شعبة وصولا إلى اللجان المركزية التي قادت حركة فتح من أرض الوطن، ومن أصغر ضابط في السلطة إلى رأس الهرم، لم تضع في حساباتها مدىً زمنيّا يبدأ بمكافحة «فكرة العشيرة» وينتهي بصهر العشائر في منهج مدنيّ وطنيّ شامل.

وبدلَ أن تكون أرضيّة الكادر «مُجتمعه التنظيمي»، صارت تلك الأرضية هي منفعة العشيرة، وبــدل أن يكون جسرا لحركته وأفكارها داخل العشيرة، صار جسر العشيرة إلى النفوذ في «فتح» والسلطة الفلسطينية.

الرغبة في القيادة

جرت بسرعة على سطور هذه الورقة إشارةٌ إلى رغبة الكثيرين في الوصول إلى السلطة من بوابة «فتح». ومن الواجب إلقاء القبض على تلك الجملة ومحاكمتها بالتوضيح، وكحُكم مباشر: «شبق القيادة يتملّكنا»... كيف؟

كان تأسيس السلطة الفلسطينية مترافقا مع تقديم نموذج قياديّ أمام شعب يختبر لأوّل مرّة نموذجه الخاص، لا نموذج العثمانيين، أو الانتداب، أو الوصاية العربية، أو الاحتلال. شعبٌ كانت كلّ مظاهر السلطة في خياله المُعتاد جزءا من كلّ ما يرفضه، وتجليا من تجليات من يمارسون عليه سيادة غير مستحقة، سيادة الغريب على صاحب الأرض والبيت والتراب الوطني.

كانت السلطة تبحث في ذاتها عن مقومات دولة منشودة، فأرست نفسها بكلّ مظاهر السلطة، التي تعني طبيعيّا: تراتبيّة قيادية، وظروفا خاصّة بالفئات والمهمات والرواتب وحدود النفوذ... كما أرست نفسها على تجربة كلّ من العائدِ وابن الأرض المحتلة مع الأنظمة العربية ونظام الاحتلال، فبرزت ممارسات السلطة في البدايات ركيكة، يشوبها الخلل، وغياب رؤية فلسطينية حقيقية تشكّل نقيض تلك التجارب.

ترافق ذلك مع احتلال لم يتوقف يوما عن الاشتغال على الشعب، عبر آلته الإعلامية، والميدانية، وأتباعه، وقعت السلطة في سوء السمعة، ولم ترتكز محاولاتها على تطوير ذاتها وعلاقتها بالمجتمع على قواعد إعلامية سليمة، وحوار واسع، ومُحاسبة واضحة... كان لا بدّ من نداء ينبّه الجميع إلى أنّ الأجيال التي ستنشأ على علاقة مضطربة بالسلطة، وفي غياب التثقيف الوطنيّ، ستنشأ على فهم مضطرب للدولة، والهُوية السياسية، والمنجز الوطني المتعلق بتمتين هذه الهُوية، والنهوض بها على

الصعيد الدوليّ.

هذه حالة من التفكّك أوقعت المستفيد، والناقم، والمُناكف، وحتّى الراغبين بالإصلاح، في فخّ البحث عن القيادة والسلطة كلّ طرف لما يريدها... شبق السلطة يتملكنا حتّى بهدف التخلص من الاحتلال، آفة لا بدّ من التخلّص منها. من هذه الحالة ينبثق كلّ حوار فلسطينيّ على أساس ما يتعلق بممارسة السلطة، وليس ممارسة العمل الوطنيّ الشامل، ولعلّ السبب في ذلك أنّ الحالة النضالية الفاعلة هي الحالة السياسيّة فقط، بينما تبقى الجماهير في حالة انتظار ومشاهدة. وباقي الإجراءات النضالية، على مختلف الأصعدة، لا تُمنح الأولويّة كالفعل السياسيّ المباشر عبر قنوات العمل الدبلوماسي.

أدوات العصر: التواصل والإعلام

استخدمت «فتح» منذ انطلاقتها الأدوات الإعلامية في حُقبة انطلاقتها ببراعة تامة. كان هذا التوظيف والفهم المتقدم لطبيعة وسائل الإعلام، وما وصلت إليه من تطورات آنذاك، سرّا من أسرار نجاحها في الوصول إلى الجميع مستندة إلى الفعل الوطنيّ، وبثّ مفاهيم الكرامة الوطنية الفلسطينية والعربية.

في عصر التواصل، وعالم مفتوح على بعضه، وأسهلُ في وصول جمهوره إلى المعلومة، وتطورات سياسية واجتماعية واسعة، يعيد ويكرّر أبناء حركة فتح الحديث عن فضائية وإذاعــة للحركة... أي المطالبة باستخدام الوسائل القديمة التقليدية للإعلام، بالأسلوب التقليدي لصياغة المضامين الإعلامية.

(المؤسسة الإعلامية الفلسطينية الرسمية، والمؤسسات التنظيمية التابعة لمختلف فصائل العمل الوطني بشكل عام تتعاطى مع المضمون الإعلامي بصياغة تقليدية نمطية تجاوزتها ذائقة الناس، والعملية الإعلامية مرهونة بالظهور القياديّ – عمليات مثل التثقيف الوطني، وصناعة الموقف المجتمعي، وبناء الوعي الحقيقيّ للقيم والمفاهيم المطلوبة... بلا خطّة وبلا رؤية توجدُها).

وبإلقاء نظرة على المواقع الإعلامية للمفوضيات الرسمية لحركة فتح، أو حتّى المواقع التي تتبع لها، نجد الجميع يتعامل مع الإعلام على أنه نقل للخبر: الخبر الموجود على التلفزيون الرسمي، وفي وكالة معا، وفي وكالة كذا، وفضائية كذا...! هذه حالة فوضوية تفضحُ قصورا فادحا، وجهلا واضحا بالرسالة الإعلامية التي تصدر عن الحركة. (كل مواقع المفوضيات هي عبارة عن صفحات نقل للأخبار فقط!)

الإعلام ليس إعداد الخبر، وصياغته وفق تقاليده المعروفة، الإعلام مضمون منقول، ورسالة بهدف، وتثقيف واسع، وتوجّه لبناء الوعي والرأي العام، والتطبيع مع المفاهيم والسلوكيات المطلوبة. هو عملية تُنقل فيها

المعلومات باستخدام الوسائل المتعددة وجاهيّا أو عبر وسيط، بهدف التأثير على الطرف المستقبل. الإعــلام ليس الوسيلة المملوكة (الوسيط)، بل فعلٌ لنقل مضمونٍ (رسالة) عبر الوسيلة إلى المستقبِل، بهدف التأثير على معرفته وعاطفته.

غالبية الكادر الذي يتصدى لتنفيذ العملية الإعلامية الموجهة إلى الجمهور، عبر الوسائل المختلفة، وتحديدا في الظهور الإعلامي عبر الفضائيات، ليس ناطقا مؤهلا، ويكرّر الرسالة نفسها التي تطلقها السلطة الوطنية بالصياغة نفسها، وهذا ينسحب على المكتوب والمسموع من الرسائل الإعلامية.

ولأنّ الكادر يتقمّص دور الناطق باسم السلطة/ الدولة، فهو يكرر رسالة رسمية جافة، ليست تعبوية أو مؤثرة... هي مجرد رسالة معلوماتية تترك للمواطن حرية الأخذ بها، أو لا تخدمُ سوى التعريف بما يجري، وليس التأثير على ما يجري.

وباستعارة تعريف الإعلام: هو عملية نقل مضمون تُبنى على عناصره الرسالة الإعلامية، من مُرسل له أهدافه، إلى مُستقبل هو هدف الرسالة، عبر وسيلة ما: وسيلة مثل الصحيفة، والراديو، والتلفاز، أو الموقع الإلكتروني، أو السينما، أو الكُتب والملصقات... أو اللقاءات والمناظرات الوجاهية. فالإعلام هو جانبٌ من أهداف التواصل المستمر لتحقيق أهداف الجهة المبادرة بالتواصل.

وبالنظر في المقالة، والخبر، والتقرير، والقصة الصحافية، فهذه مُجرد أشكال بنائية لصياغة المضمون في شكله المكتوب أو المسموع أو المرئي، لكنّ المضمون الإعلامي أوسع من هذه القوالب التي أعدّت خصيصا للصحافة.

وبالعودة إلى المسلكية الثورية، على سبيل المثال، هي سلوك من قواعدَ هدفها ضبط التواصل التنظيمي بالمجتمع، لتقديم رسالة واضحة مؤثرة إيجابية للنّاس، تكون عامل جذب للحركة، بما يبثه الكادر من قيم، ومضامين وأفكار وطنية. (هذه عملية إعلامية وجاهية).

من هذه النقطة، يمكن الانطلاق إلى سؤال آخر: كيف يتواصل كادر الحركة بواقعه الراهن مع المجتمع عموما؟

لطالما تــردّدت عبارة «بتتذكرونا عند الانتخابات!» بهذا يستنكر المواطن إهمال التنظيم له، هو لا يقصدُ أفــراد الحركة وأعضاءها وطبيعة علاقتهم بالمجتمع، بل يقصدهم ككادر تنظيميّ بما يمثّل في «فتح»، وكيف يتوقّع المواطن علاقتهم به من خلال هذه الصفة، أي علاقته كمواطن بحركة فتح.

باستعارة الفرق بين الاتصال والتواصل: الاتصال هو إنشاء اتصال إعلامي بهدف فتح قناة باتجاه المُستقبل، أما التواصل، فهو استمرار العلاقة الاتصالية، بكثافة ومثابرة

لضمان تحقيق التأثير وإنجاز الهدف من التواصل.

يمكن من هذه الاستعارة القول: ليس منهجيّا، ولا تنظيميّا، ولا لائقا التعاطي مع الجمهور بطريقة يفهم منها أنّه وسيلة وأداة، الأصل في المنهج الوطنيّ أن مصلحة الجمهور هدف من الأهداف الوطنية، توضع من أجله كل الوسائل في حالة استنفار وعطاء، لذلك ما كان يجبُ أن ينقطع الكادر التنظيمي عن جمهوره، وأن تنحسر أنشطته الاجتماعية والتفاعلية مع المجتمع في مناسبات ومواسم، بل هي عملٌ يوميّ أصيل.

غُرف الصدى وشبكات الثقة

مصطلحان على طريق التكنولوجيا، وتحديدا تكنولوجيا التواصل الاجتماعي. غُرف الصدى: ظاهرة تتناول ارتهان مجموعة من الناس إلى فكرة متداولة بينهم، يبنون اعتقادا بصوابها، ولا يتعاطون خارج حدود الأشخاص الذين يعتنقون هذه الفكرة أو يثقون ببعضهم. شبكات الثقة هي التجلي التكنولوجي الناقل لأفكار غرف الصدى. هذه ظاهرة إنسانية قديمة أبرزتها التكنولوجيا، ومنحتها شكلا وبُعدا أكثر وضوحا وحدّة في السلوك الإنساني.

الفلسطينيون ليسوا بمعزل عن هذه الظاهرة، والمجتمع الفلسطيني يتألف من شبكات واسعة للثقة، وغرف صدى كثيرة جدّا، وحركة فتح في إطاره العام، وبحالتها الراهنة، فيها غُرف صدى تسهم في خلق المزاج العام، في «فتح» وخارجها، وفيها شبكات للثقة تنالُ من الأداء القيادي، والهيكليّ، والقاعديّ في الحركة، وهذا ليس شذوذا عن الوضع العام لعموم المجتمع الفلسطيني.

شبكات الثقة في حركة فتح أنشأت، بطبيعة الحال، قنوات اتصال بديلة بين الأعضاء والكادر التنظيمي، قنوات للبثّ المعلوماتي، وصياغة المواقف، بل وكثير من التحركات التي يعززها غياب الانضباط، والتشويش على الاتصال الرسمي العامودي بين القيادة والقواعد.

كما ساهمت هذه الظاهرة في ظهور الخاصّة من النّاس، والاستعانة برأي الثقات وليس ذوي الصلة بالمسألة قيد السؤال والبحث، هذه الحالة ساهمت في خلق جمود في العمل التنظيمي، وكانت عاملا طاردا للكفاءات غير المحسوبة على شبكات الثقة.

الكادر والقيادة

وعطفا على مسألة شبكات الثقة، يتداول أعضاء حركة فتح مسألة غياب التواصل القيادي مع قواعد الحركة، وكثيرا ما يُقال علنا، لا أوامر تنظيمية، لا نعرف ماذا تريد قيادة «فتح»!

ربما تساهم شبكات الثقة وغرف الصدى في تعزيز هذا الشعور، لكنّ الموقف القائل: لا أوامر

تنظيمية، موقف فيه من المُغالطة الكثير. وهو رائج لأسباب كثيرة:

- خلال الصفحات السابقة أشرنا إلى الطامحين في الوصول إلى السلطة من بوابة حركة فتح. كثيرٌ من العالقين في هذا السلوك هم ممّن يشتكون غياب الاتصال القياديّ مع الحركة، وفي حقيقة الأمر هم يشتكون من عدم «الاتصال معهم وبهم».
- ليس مطلوبا أن تتحرك اللجنة المركزية في الميدان بشكل دائم، ليست مهمتها الأساسية بقدر ما هي مهمة ثانوية إذا ما قورنت بمهمات الكادر القيادي، من أمناء سر الأقاليم والمناطق، وأعضاء المجلس الثوري، الذين يمثلون الخط القياديّ الأكثر احتكاكا بالأعضاء في الأقاليم، وبالمجتمع عموما، وأمّا الحديث عن اللجنة المركزية فقط، فهو شكل من أشكال التهرّب من المسؤولية فقط.
- شبكات الثقة تعني تفضيل الكادر أن يستقي معلوماته التنظيمية، وما يتعلق بالحركة من خلال شبكات الثقة وليس بتكليف الذات مشقّة البحث في المواقع الإلكترونيّة أو التصريحات المعلنة.
- هذه الشكوى مرتبطة أكثر بالحالة الطاردة في الأقاليم، فكما أشرنا سابقا، كان لظهور الخاصة من الناس تأثيره على العمل الحركيّ في «فتح»: هذه حالة تنسحب على الأقاليم، وسبب نشوء صراعات قاعدية، وتأجيج الشعور بغياب الاتصال، وبالإهمال والتغييب والتهميش.

ماذا تريد حركة فتح من أعضائها سوى تطبيق الأسس التنظيمية، وأسس العضوية؟ العضوية في حركة فتح تعني عملا تنظيميّا متعدد الجوانب: السياسية، والفكرية، والاجتماعية. ليست رهنا «لصفة تنظيمية» وليست رهنًا «لتوجيه مباشر» يتحكم بالتفاصيل، النهج المتعارف عليه في حركة فتح أن يستمر ابن الحركة في عمله وسلوكه المطلوب حتّى لو لم يتواصل معه أحد، وأيضا أن يكون مبادرا وفق التوجه الحركيّ العام. إنّ الصيغة التي تحكم العضوية العاملة في حركة فتح ليست مماثلة لتلك في باقي الأحزاب التي تتعاطى بتركيبة: القائد المفكر، والعضو التابع المنفّذ.

الاستنهاض الوطني

ربما تكون الصفحات السابقة مجرّد إشارات على طريق قراءة الواقع الإشكاليّ الذي تعمل حركة فتح من خلاله على مسألة الاستنهاض الوطنيّ، وحول هذه المسألة لا بدّ من تعريف للاستنهاض الوطني المتعثر منذ بروز هذا المصطلح.

الاستنهاض الوطني عملية مرتبطة بالنهوض الشعبيّ من حالة الجمود إلى الحراك والعمل الوطني، ولأنها كذلك فهذا يعني

استنهاضا شاملا في مسارَي: البناء والتحرير. والاستنهاض في البناء في مثل هذا الوقت من عمرنا الفلسطيني، يعني «تطوير ما هو قائم وتنقيته من الشوائب، وإعادة النظر في ظروف بناء الإنسان وتنميته، وظروف التواصل معه. أمّا التحرير، فالاستنهاض الذي يتعلق بإنجازه مرتبط بتحقيق أهداف المشروع الوطني، وهو المرتبط بحشد طاقات البناء في تعزيز المقاومة الشعبية.

وإن كانت «فتح» هي أساس إطلاق حوار الاستنهاض الوطني، وجهود إيجاد آلياته وتطبيقها، فهذا لن يكون دون عملية تكاملية تشترك فيها وطنيّا مع الدولة والفصائل، وتنخرط فيها أجهزة الدولة بشكل كامل، أولا على صعيد الذات، وثانيا على صعيد تغيير المجتمع واستنهاض طاقاته على طريق العمل الوطنيّ.

كما يتعين على حركة فتح أن تحلّ الوظيفة المطلوبة منها على صعيدها الداخلي، هذه الوظيفة التي إن لم تُنجزها يصبح الحديث عما هو بعدها ضربٌ من مضيعة الوقت. فما المطلوب من حركة فتح داخليّا كي تنطلق خارجها في عملية الاستنهاض؟

استنهاض الكادر الفتحاوي

اجتمعت الحركة كثيرا على استنهاض كادرها، والكادر هو العامل والفاعل الأساسيّ في الحركة، ذلك الذي يقود حالة، ويحرّك ظروفا، ويقدّم نموذجًا، ويستقطب بما يفعل مزيدا من المنتسبين والأعضاء، والمؤمنين، لن أقول الناخبين، فالفكرة الذي خرجت منها «فتح» لم تضح في حسبانها يوما انتخابيّا واحدا وتركت ذلك التفكير إلى ما بعد الإنجاز الوطنيّ، وموضوع السلطة هو ما جذبها إلى هذه النقطة قبل الأوان.

كيف يُستنهض الكادر؟ هل يُستنهضُ بالتواصل معه ودعوته إلى العمل؟ أيّ عمل وعلى أيّ فكرة؟ هل هي فكرة السلطة بمنطق السلطة، وأيّ سلطة؟ هل تلك المرتبطة بسلوك السلطة ذات السيادة كما جرّبنا؟ أم السلطة التي تؤسس ما يتوافق مع واقع سيادة منقوصة؟ وهل الفكرة الوطنية التي تستند إليها «فتح» مناسبة لواقع الاحتلال بالنضال، بينما تتعارض مع واقع الاستقلال؟ هذا هو مربط الفرس من وجهة نظرنا.

مهما كانت الوضعية التي نعيشُ، يبقى الانتماء الوطني واحدا ومحركا لا تناقض حوله، ويصنع الدافع لبناء الأوطان، والنهوض بواقعها، وحفظ مقدراتها، وصنع فخرها، في السلم والحرب، في النكسة والنكبة وفقدان السيادة وفي واقــع الاحتلال أو الخلاص والاستقلال.

تمتلك «فتح» أدبيات كثيرة، وكانت الأجيال التي صاغتها على درجة من حدّة الذهن كي

تسمّي نهجا أدبا، وخُلقا، فالأدب والخُلق ينبعان من الذات، ومن أصالة الإنسان، ليس بالفرض أو بنظام سيطرة وتوجيه، بل من دافع داخليّ يحرّك السلوك.

إنّ العودة إلى تلك الأدبيات هي أساس التخلص من حالة الشذوذ بين كادر «فتح» في السلطة، وكادرها في الخارج، وهو المربط الأساسيّ الذي يجعل البناء أرضيّة للتحرير في واقع الاحتلال، وليس عمليّة تسير دون توجيه من ضوابط التحرير.

ما تحتاجه حركة فتح هو إعادة الاعتبار لكادرها من ناحية نفوذه، وشراكته الحقيقية في التأثير على صناعة القرار.

إنّ تعزيز الفكرة الوطنية لدى الكادر، ينهض به إلى العمل لإحداث التأثير الوطني الشامل على المجتمع، كي يقود كل عملية الاستنهاض الوطني بشراكة مع الكلّ الوطني. وإن لم تبدأ حركة فتح باستنهاض كادرها في السلطة أولا، وإن اعتقدت أن البدء من كادرها خارج السلطة هو بداية الاستنهاض، فهي مخطئة، وستضع جهودها في مزيد من ضياع الوقت، حين تصطدم مع الكادر الذي يمسك بزمام النفوذ في كل مستويات السلطة، وحتّى نكون واقعيين: علينا أن نبدأ من هناك... من كادر الحركة في السلطة ليتكامل مع مجمل كادر حركة فتح، وينطلق المجموع العام للكادر الحركي بالتعاون كلٌّ في مكانه في عملية استنهاض حقيقيّ مبنية على الشراكة الوطنية.

وحتّى يبدأ كلّ ذلك، لتلملم حركة فتح أبناءها في السلطة، وتضبطهم على منهج الحركي الأساسي، بمراجعة واسعة «لثقافة السلطة» وعقليّتها التي تبني عقول كوادرها.

ليست مسألة سهلة، لكنّها ممكنة وتحتاج إلى إرادة حقيقيّة، ودقٍّ على الجدران، طالما نمتلك مسبقًا نيّة «الاستنهاض الوطنيّ».

وفي طريق ذلك يتعين أن تمضي حركة فتح بيقين أنّ فكرتها الأساسية للتحرير تحتاج إلى تطوير أفكار البناء، وما يرافقها من بثّ لوعي سياسي سليم، يتسلح بفهم الواقع الدولي، فهم منقول إلى الكادر ومنه إلى المجتمع وألا يبقى هذا الفهم حكرا على من يديرون الدولة، وبعبارة أدق: من يديرون عملية استقلال الدولة في شقّها العامل في محيط العلاقات الدولية.

وحتّى يكونَ البثّ مجديًا، على الحركة إعادة النظر في دور الكفاءات العاملة في هياكلها، وإعادة النظر في آليات التعاطي مع الإعلام الذي تطوّر مفهومه مئات المرّات عمّا تمارسه «فتح» من إعلام بدائي، وصحافة نمطية إخبارية ليست بحاجة لها.

هوية حركة فتح ليست شعارا، هذا ما يجب أن يحمله أبناء هذه الحركة، هم لا يصيغون هوية حزب، بل يحملون هوية وطن وشكلَ المجتمع الفلسطيني، هذا هو الجوهر الذي يعني أنّ «فتح» لم تنشأ كتيار أيديولوجي متصارع

مع تيار نقيض، بل قدّمت نفسها على أساس الهوية الفلسطينية الشاملة، وفي الحقيقة: منظمة التحرير الفلسطينية نسخة مماثلة عن «فتح» من حيث التعريف، هوية المظلّة الجامعة لكل توجه فكريّ... لذلك لا يمكن أن تنزاح هذه الهوية إلى صراع مع الأيديولوجيا أيًّا كانت، وبتفسير بمثال: «فتح» ليست موجودة لتنافس حركة حماس في أيديولوجيا الدين، وليست موجودة لتنافس جهة يسارية على الفكر اليساري، لذلك على الحركة أن تراجع أداءها تجاه هذا الموضوع في كل الأصعدة: منظورها للفصائل الأخرى، وانعتاقها الفكريّ الفطري الأصيل من الأيديولوجيا، وأن تُنافس على حبّ الجماهير بفكرها الوطنيّ فقط، هكذا تكون مظلة الأفكار والتوجهات كلّها.

فتح الفكرة هي الحلّ الوطنيّ لواقع الترهّل... بها لن يحتاج الشعب الفلسطيني في أي يوم إلى مسألة الاستنهاض، ولن تعيشَ حركته الوطنية أزمة من أي نوع، لأنها ستكون في حالة نهوض دائمة فكرا وعملا حتّى إنجاز الاستقلال الوطنيّ، والانتقال إلى مهمّة أخرى: مهمّة تأصيل النهج الفلسطيني الحرّ، وتحويل الحلم الفلسطينيّ إلى حقيقة مُجسّدة تعيشها الأجيال القادمة بكرامة وفخر.

دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية الفلسطينيّة

د. باسم خضر التميمي*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية الفلسطينيّة، من خلال توضيح مدى أهمية المنظمات غير الحكومية كأداة مهمة في السياسة الخارجية، وأثر هذه الأداة على السياسة الخارجية عموما، وعلى السياسة الخارجية الفلسطينية على وجه الخصوص.

يتلخص مـدلول الدبلوماسية غير الحكومية في الجهود التي يقوم بها الأشخاص غير الرسميين من المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وحتى الأفراد الطبيعيين في مختلف مجالات الحياة الدولية، لاسيما ترقية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته، وضمان حياة لائقة له من خلال دعم جهود السلام وحل النزاعات الدولية سلميا، والحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومواجهة الكوارث والمشكلات ذات الطابع العالمي.

مقدمة

أدت التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة وتصدع الاتحاد السوفياتي إلى تنامي المشاكل ذات الطابع العالمي وبداية السير نحو الديمقراطية في البلدان الفقيرة، وكذا التطور التكنولوجي والمشكلات البيئية، والنزاعات الإقليمية...، كلها عوامل شكلت مناخا خصبا لتفعيل دور

*كاتب وناشط في فعاليات التصدي للاستيطان.

المنظمات غير الحكومية وتنوعه عبر مختلف تلك المجالات، ما أهّلها لتصبح شريكا مهما بالنسبة للّجان التابعة للأمم المتحدة وإعطائها مركزا استشاريا، كما عملت بعض المنظمات الإقليمية على إدماج المجتمع المدني ضمن مكوناتها، فمثلا الاتحاد الأوروبـــي كمنظمة إقليمية فرض عليه الواقع التعاون مع المنظمات غير الحكومية وإعطائها مركزا استشاريا كالمركز سالف الذكر لدى الأمم المتحدة، كما سلك الاتحاد الإفريقي مسلك الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى تثبيت المنظمات غير الحكومية وجودها القانوني على المستوى الدولي، ومع ذلك تبقى خاضعة للقوانين الوطنية الخاصة التابعة للدولة التي أنشئت فيها، أو التي يوجد مقرها الاجتماعي فيها وليس للقانون الدولي، وذلك ما يدعوها إلى استخدام طرق غير مباشرة في التأثير على الشؤون الدولية، كالضغط من أجل إبرام اتفاقيات دولية تنظم مسألة معينة، أو مجرد المساهمة في أعمال ميدانية تهدف إلى تحقيق نتائج محدودة.

تعد الدبلوماسية غير الحكومية دبلوماسية تحويلية تحاول وضع تصور جديد للعالم، تتحول وفقا له الأولويات العالمية من الشكل الحالي إلى شكل جديد، يسوده التكافل والتعاون بين الدول في مجال استخدام القوة بتحديد ما يمكن استخدامه من أسلحة من جهة، وفي طريقة وظروف استخدامها من جهة ثانية، مما يجعل الأولويات الإنسانية مقدمة على المصالح الاستراتيجية للدول، فتصبح بذلك العلاقات الدولية، علاقات بين الشعوب لا بين الدول.

إشكالية الدراسة

تثير الدراسة تساؤلا رئيسا يمثل إشكاليتها الرئيسة وهو: ما مدى أهمية دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية في التأثير على الشؤون الدولية؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة تساؤلان فرعيان:

- إلى أيَّ مدى نَجَحَت المنظمات غير الحكومية في لعب دور في السياسة الخارجية؟
- ما هي المُساهَمَةِ التي قدمتها دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تَحْقيقِ أَهْـدافِ السياسة الخارجية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى أهمية المنظمات غير الحكومية كأداة مهمة في السياسة الخارجية، وأثر هذه الأداة على السياسة الخارجية عموما، وعلى السياسة الخارجية الفلسطينية على وجه الخصوص.

أهمية الدراسة

إنَّ دِراسَـــة أهمية دبلوماسية المنظمات

غير الحكومية في السياسة الخارجية لها من الأسباب ما يُؤَكِّدُ وجاهتها وأهميتها، فالمَوْضوع يستحق الدراسة لما لهذه المنظمات من مكانة تبوأتها خلال العقود الأخيرة على الصعيدين الوطني والـدولي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لما لهذه المنظمات من قدرة - أتاحتها لها مكانتها الوطنية والدولية - على التأثير في السياسات الخارجية للدول والمنظمات الدولية والإقليمية تجاه القضايا محل اهتمام المنظمات غير الحكومية.

منهجية الدراسة

استخدم الباحث **المنهج الوصفي التحليلي** عبر جمع المعلومات من مصادرها المختلفة حول دور المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية، وتحليل هذا الدور وإبداء الرأي كلما اقتضى الأمر ذلك، كما استخدم الباحث المنهج التاريخِيّ عبر تَقْييم المعلومات المتصلة بالماضي بتحديد أصالتها وصحتها، وتحليل المصادر الأصيلة بهَدَف الحصول عَلى بيانات ذات مصداقية، حَيْثُ تم استخدام هذا المنهج في هذه الدِراسَة بغرض تقصي أسس دور المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية وتتبع مراحلها التاريخِيّة وصولا للفترة الزمنية المستهدفة بالدِراسَة. ولتحقيق ذلك تمت العَوْدَة إلى المصادر العلمية الموثوقة، من كتب، ودراســات، ووَثائِق، وتصريحاتٍ إعلاميةٍ، ومراسلاتٍ، وخطاباتٍ، ومقالاتٍ، حول المَوْضوع قيد الدراسة.

حدود الدراسة

تشكل دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية الحُدود المَوْضوعية للدراسة، بينما يمتد الإطار الزمني للدراسة منذ تأسيس السُّلْطَة الوَطَنِيَّة الفلسْطينيّة في العام ١٩٩٤وحتى العام ٢٠٢٠، وتشكِّل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقيّة وقطاع غزة (الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧م) الإطار المكاني لها.

هيكلية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تَناوَل مَوْضوع أهمية دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٤م-٢٠٢٠م، مستعينة بذلك بالمنهج الوصفي، والمنهج التاريخِيّ، من خِلال تحليل دور المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية، ومصادر شرعية عمل هذه المنظمات، والأسس القانونية التي تستند إليها، وتقصي أسس وتطور هذا الدور وتتبع مراحله التاريخِيّة وصولا إلى الفترة الزمنية المستهدفة بالدِّراسَةِ، مع دراسة دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في السياسة الخارجية الفلسطينية كدراسة حالة، ومن خلال ما

سبق، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، تناول المبحث الأول أهمية دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية، بينما تناول المبحث الثاني أهمية دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية الفلسطينية، وفي الخاتمة استعرضت الدراسة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، واشتملت قائمة المصادر والمراجع على المصادر والمراجع التي استخدمت في هذه الدراسة.

المبحث الأول: أهمية دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية

تقوم شرعية عمل المنظمات غير الحكومية على الدور البارز والمؤثر في الحياة الدولية، مما جعلها تتبوأ مكانة مهمة بين أشخاص المجتمع الدولي الأخرى، ولعل ما ساعدها في بلوغ تلك المكانة، علاقتها بمنظمة الأمم المتحدة ومختلف الأجهزة والوكالات المتخصصة التابعة لها وكذلك علاقاتها بباقي المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، حيث ارتبط تاريخيا ظهور المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة وميثاقها، ومرت تلك العلاقة بالعديد من المحطات التاريخية التي ارتبطت بنصوص قانونية ومؤتمرات دولية تبلورت فيها العلاقة بينها حتى وصلت إلى الشكل الذي هي عليه اليوم، فقد نصت المادة (٧١) من ميثاق الأمم المتحدة على أن: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات محلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن".[١] وقد شكلت هذه المادة الأساس القانوني لعمل المنظمات غير الحكومية، لأن الميثاق منح لهذه الأخيرة صفة أو مركزا استشاريا حيث يمكن أن يستعين بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصه، لكن دور المنظمات لم يقتصر على عملها الاستشاري مع المجلس بل إنها كونت شبكة علاقات مع كل مكونات المنظومة الأممية وحتى المنظمات الإقليمية.

يستند المركز الاستشاري الذي يمنحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية، إلى المادة ٧١ من الميثاق سالف الذكر، وكان أول استخدام له في العام ١٩٤٨، ثم تم وضع مجموعة من النصوص القانونية المنظمة لهذا المركز في العام ١٩٥٠ التي عدلت في العام ١٩٩٦ وفقاً للقرار رقم ١٩٩٦/٣١، ويشكل هذا القرار الأساس القانوني لتنظيم علاقة المنظمات غير الحكومية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد جاء هذا القرار لتحسين تلك العلاقة وتطويرها، ومما جاء في ذلك القرار أنه

عرّف المنظمة غير الحكومية بأنها "تلك المنظمات التي لا تنشأ من قبل السلطات العمومية أو السلطات التابعة للمنظمات الدولية، لكن لا يمنع ذلك من إشراك بعض من يمثلون تلك السلطات بشرط ألا يكون لهم دخل في توجيه قرارات تلك المنظمة أو الحد من حريتها، وأن يكون الدعم المالي لمشروعاتها مقتصرا فقط على ما يودعه أعضاؤها من اشتراكات أو تبرعات وأن تعلم الأمم المتحدة بحركة تلك الأموال".[٢]

أدت التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة وتصدع الاتحاد السوفياتي بما في ذلك تنامي المشاكل ذات الطابع العالمي وبداية السير نحو الديمقراطية في البلدان الفقيرة، وكذا التطور التكنولوجي والمشكلات البيئية، والنزاعات الإقليمية...، إلى تشكيل مناخ خصب لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتنوعيه عبر مختلف تلك المجالات، ما أهّلها لتصبح شريكا مهما بالنسبة للّجان التابعة للأمم المتحدة. تظهر الرابطة بين تلك اللجان والمنظمات من خلال نقطتين رئيستين: أولاهما أن المنظمات غير الحكومية تقدم للجان كل المعلومات الواقعية في الشؤون التي تخصها لاسيما في مجال الانتهاكات وما يتعلق بوضعية المشروعات والاتفاقيات على أرض الواقع، ومن جهة ثانية تسمح اللجان للمنظمات غير الحكومية بحضور مناقشاتها العامة والمشاركة في جميع نشاطاتها، ومن أهم تلك اللجان: لجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية لمكافحة التمييز وحماية الأقليات، ولجنة وضع المرأة، واللجان والهيئات الاتفاقية، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، ولم يتوقف دور المنظمة عند هذه اللجان فحسب، وإنما تعداه ليشمل جميع الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للطفل والعائلة "اليونيسيف"، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.[٣]

كما عملت بعض المنظمات الإقليمية على إدماج المجتمع المدني ضمن مكوناتها، فالاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية فرض عليه الواقع التعاون مع المنظمات غير الحكومية وإعطائها مركزا استشاريا كالمركز السالف الذكر لدى الأمم المتحدة، فقد اعتمد مجلس أوروبا العديد من تلك المنظمات ومنحها مركزا استشاريا لديه، كما سلك الاتحاد الإفريقي مسلك الاتحاد الأوروبي إذ جاء في المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي: "تؤكد الدول الأطراف ضرورة مشاركة الشعوب الإفريقية في نشاط المنظمة"،[٤] وبناء على هذه المادة تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الإفريقي الذي يعمل على تأكيد وتوطيد العلاقة بين الاتحاد والمنظمات غير الحكومية.

يمكن القول إن تلك الأسس القانونية والمكانة

الدولية، هي ما جعل المنظمات غير الحكومية تثبت وجودها القانوني على المستوى الدولي، ومع ذلك تبقى خاضعة للقوانين الوطنية الخاصة التابعة للدولة التي أنشئت فيها، أو التي يوجد مقرها الاجتماعي بها وليس للقانون الدولي، وذلك ما يدعوها لاستخدام طرق غير مباشرة في التأثير على الشؤون الدولية، كالضغط من أجل إبرام اتفاقيات دولية تنظم مسألة معينة، أو مجرد المساهمة في أعمال ميدانية تهدف إلى تحقيق نتائج محدودة.[٥]

تعد الدبلوماسية غير الحكومية دبلوماسية تحويلية تحاول وضع تصور جديد للعالم، تتحول وفقا له كل الأولويات العالمية من الشكل الحالي إلى شكل جديد، يسوده التكافل والتعاون بين الدول في مجال استخدام القوة بتحديد ما يمكن استخدامه من أسلحة من جهة، وفي طريقة وظروف استخدامها من جهة ثانية، مما يجعل الأولويات الإنسانية مقدمة على المصالح الاستراتيجية للدول، فتصبح بذلك العلاقات الدولية، علاقات بين الشعوب لا بين الدول. ويمكن القول إن مـدلول الدبلوماسية غير الحكومية يتلخص في الجهود التي يقوم بها الأشخاص غير الرسميين من المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وحتى الأفراد الطبيعيين في مختلف مجالات الحياة الدولية، لاسيما ترقية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته، وضمان حياة لائقة له من خلال دعم جهود السلام وحل النزاعات الدولية سلميا، والحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومواجهة الكوارث والمشكلات ذات الطابع العالمي.[٦]

تمارس الدبلوماسية غير الحكومية تأثيرا غير مباشر، فهي ليست دبلوماسية موازية للدبلوماسية الحكومية، وإنما هي موجهة لها فحسب، لأن الدول هي التي توقع على الاتفاقيات الدولية وتلتزم بها، وبالتالي فالدبلوماسية غير الحكومية تشمل مرحلتين أساسيتين: الأولى غير حكومية محضة، والثانية تتفاعل فيها المنظمات غير الحكومية مع الجهات الفاعلة الحكومية؛ فالانطلاق يكون من قيام هذه المنظمة غير الحكومية بتعبئة الرأي العام الوطني والدولي بالقضايا المثارة، للحصول على قوة ووزن تستخدمهما في مرحلة ثانية خلال تفاوضها مع الجهات الفاعلة الحكومية، التي تأخذ بعين الاعتبار مقترحات وآراء هذه المنظمات.[٧]

إن اعتماد مصطلح دبلوماسية المنظمات غير الحكومية بدل الدبلوماسية غير الحكومية يؤكده الواقع العملي لهذه الدبلوماسية، فالفاعل الرئيس فيها هو المنظمات غير الحكومية التي يتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، وتأخذ تلك المنظمات أثناء عملها شكلا من الأشكال الثلاثة الآتية:[٨]

- **المنظمات الدولية غير الحكومية:** يكاد لا يخرج نشاط المنظمات الدولية غير

الحكومية عن أحد المجالات الأربعة الأساسية للتضامن الدولي: الدفاع عن حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ، وحماية البيئة، ودعم التنمية.[٩]

- **نشاط اتحادات المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمامات المشتركة:** بغرض تنسيق الجهود بينها تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال نفسه، بتشكيل اتحادات تسهل عملها وتسهم في تحقيق التكافل بينها بهدف الوصول إلى الغايات المشتركة للجميع. فنجد اتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي الذي يهدف إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي، واتخاذ موقف مشترك في ما يتعلق بالأحداث والمتغيرات الدولية الجارية، والشأن ذاته بالنسبة لمنظمة كاريتاس "Caritas" التي تجمع كل المنظمات الكاثوليكية غير الحكومية، وتوجد العديد من هذه الاتحادات والائتلافات في المجالات الثقافية العلمية الاجتماعية.[١٠]

- **الاتحادات الوطنية للمنظمات غير الحكومية:** تسمح هذه الاتحادات لجميع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية بالمشاركة في المناقشات العامة وعمليات التفاوض الدولية، فهي بذلك تشكل جسرا ينقل نشاط تلك الجمعيات الوطنية إلى النطاق الدولي، يكون الهدف الرئيس من خلاله خلق برامج وطنية وتحالفات إقليمية ودولية لتنفيذ تلك البرامج.[١١]

إن ما يجعل من المنظمات الدولية غير الحكومية أحد أهم الفاعلين الدوليين تمتعها بالعديد من الخصائص، مثل الصفة الدولية، والصفة غير الحكومية، والصفة الطوعية، وصفة الدوام، وصفة التخصص، وصفة ذاتية التمويل، كما تتميز أيضا بشخصيتها الاعتبارية وهيكلها التنظيمي، والإطار المنشئ، والمبادرة الفردية لأعضائها،[١٢] هذه الخصائص وغيرها تتشابه وتتشابك مع خصائص دبلوماسية تلك المنظمات، وتعتمد هذه المنظمات في معلوماتها وبياناتها عن الدول على المنظمات الوطنية غير الحكومية التي تزودها بتقارير ومعلومات وبيانات عن الحالة الوطنية وفق موضوع اختصاص عملها.

تأخذ الوظائف الرئيسة للمنظمات غير الحكومية شكلين رئيسين، شكل علني مباشر يتمثل في قيامها بالمهام الميدانية التي أنشئت من أجلها، وشكل آخر غير مباشر يرتكز بالأساس إلى الضغط على صانعي القرار بمختلف الوسائل، وهو عماد تأثير هذه المنظمات على العلاقات الدولية،[١٣] وتستخدم هذه المنظمات ثلاث وسائل أساسية في ممارستها مهمتها الدبلوماسية:

الوسيلة الأولى- التقارير: تصدر المنظمات الدولية غير الحكومية تقارير دورية تجمع

فيها النشاطات التي تقوم بها خلال السنة، وتوزعها على أقاليم الدول التي تنشط فيها وتضم هذه التقارير بالأساس كل المعلومات المتعلقة بتخصصها، وما يمسه من انتهاكات أو أوضـــاع واقعية وإحـــصـــاءات، هذه التقارير الدورية تحتوي معلومات تحرص الأنظمة في الغالب على إخفائها وتزييفها بهدف الحفاظ على سمعتها وشكلها أمام العالم، لاسيما إذا ما تعلقت هذه المعلومات بانتهاكات حقوق الإنسان أو انخفاض نسبة النمو أو انتشار الأمراض أو نسب الأمية والجوع والفقر والتمييز العرقي والتمييز ضد المرأة.[١٤] تشكل هذه التقارير وسيلة ضغط قوية تستخدمها المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل إقناع الدول المعنية بضرورة القيام بإصلاحات وتشريع قوانين تسير وفق رؤاها، والدول المعنية ترضخ إلى هذا الضغط لأنها تخشى من تأثير هذه التقارير على المعونات والمساعدات التي تمنح لها من خلال الجهات المانحة، كما أن التغيّر في مفهوم السيادة جعل الدول تخشى التدخل فيها بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات، فليس من مصلحتها أن تشهر تقارير بأنها دول منتهكة لحقوق الإنسان، أو أنها نظم دكتاتورية غير ديمقراطية، أو نظم تمييزية، ما يجعلها عرضة للتدخل. فتقارير منظمة العفو الدولية تضم سنويا أسماء بلدان العالم مع شرح مبسط لمدى انتهاك كل منها حقوق الإنسان ومدى تجاوزها الاتفاقيات الدولية المعنية بها.[١٥]

الوسيلة الثانية- الاتصال المباشر: تقوم المنظمة بالاتصال المباشر مع رئيس أو ملك الدولة التي يمارس فيها نوع من الانتهاكات التي تتعلق بمجال عمل المنظمة، أو لأجل توضيح ضرورة اتخاذ إجـراءات جديدة لمعالجة مشكلات معينة تتعلق بجوهر عمل المنظمة، فقد قامت منظمة العفو الدولية مثلا بالاتصال المباشر بالرئاسة المصرية لحثها على الكف عن إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، لأنها تحرم هؤلاء المتهمين من حقوقهم في محاكمة عادلة وحرة وكذا حقهم في تقديم استئناف إلى محكمة أعلى، منبهة إلى أن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية على نطاق واسع كانت بسبب تقاعس الدولة عن متابعة رجال الأمن المتورطين فيها،[١٦] وقد قامت ذات المنظمة بالاتصال المباشر مع السلطات المغربية لمناقشة الوضع في الصحراء الغربية من إجراءات تهدف إلى تعويض أهالي ضحايا الاعتقال السري، وكذا المطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي العام، وإلغاء كل المواد القانونية التي تسمح بسجنهم، كما تدعو إلى وضع حد للتعذيب وإجـراء تحقيقات وافية في جميع هذه الحوادث ووضع حد لإفلات المسؤولين عن

الانتهاكات من العقاب.[١٧]

الوسيلة الثالثة- التنسيق مع جهات أخرى: تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بوظائفها بالتعاون مع كيانات دولية أخرى لاسيما منظمة الأمم المتحدة التي تزودها بكل المعلومات التي تحتاج إليها لرسم سياساتها تجاه الدول المعنية، وقد يكون تعاونها مع منظمات أخرى حكومية منها وغير حكومية مثل الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، الاتحاد الـدولي لحقوق الإنسان، لجنة المحامين لحقوق الإنسان، مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب... هذه المنظمات التي يهدف التنسيق معها إلى إحكام قدرة هذه المنظمات على التحكم في المعلومات الموجودة لديها واستخدامها في سبيل الوصول إلى مبتغاها الإنساني.[١٨] لا يتوقف التنسيق على المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، بل يتعداه إلى التنسيق والتعاون مع السلطات والأنظمة والوزارات، كما هو الحال بالنسبة للعمل على التحقق من الشكاوى التي يرفعها المتضررون ودراسة مدى جدواها وصحتها، ومدى تلقي مرتكبيها العقاب وعدم إفلاتهم منه، لأن ذلك يهم الدولة والمنظمة معا، فالسلطات الحكومية يهمها تنفيذ العقوبة على الجناة من جهة، ومن جهة ثانية تساعدها هذه التحقيقات على تحسين صورتها من كل ما يلحقها من تلفيق وادعاءات مغرضة، هدفها التشويش وإثارة البلبلة في الأوساط العامة محليا ودوليا، أما المنظمات غير الحكومية فإن التوصل إلى الحقائق الموضوعية يساعدها في تحديد مدى قدرتها على نشر أهدافها وحرص الدول على الالتزام بها.

المبحث الثاني: أهمية دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية الفلسطينية

حظيت المنظمات غير الحكومية باهتمام كبير على المستوى الـدولي، اعترافا بدورها التنموي، ودورها في مجال العلاقات بين الدول والشعوب. على المستوى الفلسطيني، فإن المنظمات غير الحكومية تشكل جزءا مهما من النسيج المجتمعي الفلسطيني، ومكونا رئيسا من مكونات بنيته التنظيمية، وهي طرف مهم في العملية التنموية الفلسطينية، وتعود نشأة المنظمات غير الحكومية في فلسطين إلى زمن بعيد يصل إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[١٩] وتستند هذه المنظمات في شرعيتها القانونية الفلسطينية إلى **"قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠"**. لعبت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية منذ بداية تأسيسها،

أدوارا مختلفة ومتباينة انسجمت مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وتزايد هذا الدور في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧م، لتشكل في الكثير من المراحل قاعدة لانطلاق المقاومة الجماهيرية. إن تجربة عمل هذه المؤسسات هي تجربة فريدة، تتمتع بخصوصية كبيرة تجلّت في طبيعة برامجها، التي صيغت بطريقة ساهمت في القدرة على التكيف والتأثير في المراحل المختلفة لتطور القضية الفلسطينية.[٢٠] تعددت نشاطاتها بين الداخل الوطني والخارج الدولي. لعبت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية دورا مهما في ممارسة الدبلوماسية الشعبية على الصعيد الدولي، جاء ذلك انطلاقا من المكانة التي حظيت بها هذه المنظمات لدى المنظمات الدولية ووكالاتها المتخصصة وبرامجها، إضافة إلى الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية التي انضوت تحت مظلتها، حيث تنضوي في عضويات عاملة أو استشارية في العديد من الشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الحضور الدولي الكبير، لعل أهمها: المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، لجنة الحقوقيين الدولية/ جنيف، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان/ كوبنهاجن، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان/ باريس، التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب - ايكاوس، المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي.[٢١]

تشير دراسات أكاديمية بخصوص دور الإعلام الرسمي الفلسطيني في التأثير على الرأي العام الدولي إلى مؤشرات سلبية تتمثل في ضعف التنوع اللغوي في وسائل الإعلام الفلسطينية، وتركيز الإعلام الفلسطيني (في غزة ورام الله) على الصراعات الداخلية الفلسطينية أكثر من التوجهات نحو المجتمع الدولي، ونقص الخبرات الإعلامية الخبيرة في كيفية التواصل مع المجتمع الدولي. وتدل المعطيات المتوفرة أن هيئات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حققت تواصلا مع نظيرتها الدولية، بشكل لا يقل أهمية عن ما أنجزته السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا الصعيد،[٢٢] ومع عدم وجود مراكز مستقلة لاستطلاع الرأي لرفد المعلومات حول هذا التأثير في الساحة الدولية، فإن هذه المنظمات تعتمد على الفعاليات والأوساط التي تعمل في محيطها لمعرفة الرأي العام، حيث يعتقد **وسام أبو الهيجا** عضو اللجنة الإعلامية لتنظيم مؤتمر فلسطينيي أوروبا، أن شعبية القضية الفلسطينية تشهد زخماً متزايداً حول القضايا الحيوية التي تطرحها هذه المنظمات مثل الدعوة لرفع الحصار عن قطاع غزة، والدعوة لإزالة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية .. وغيرها.[٢٣] إن مؤتمر فلسطينيي أوروبا هو أحد ثمار إحدى المنظمات غير الحكومية

الفلسطينية، وهو مركز العودة الفلسطيني في لندن، وهو مؤسسة فلسطينية تعنى بتفعيل قضية فلسطينيي الشتات، والمطالبة بحقهم في العودة إلى ديارهم، وهو كمركز يشكل مصدرا إعلاميا أكاديميا يسعى إلى أن يكون رديفا للمعلومات والنشاط السياسي للقضية الفلسطينية وخصوصا مسألة حق العودة ويتخذ من لندن مقرا له، ومن أهم أهدافه كما ورد في موقعه الرسمي "تعريف الرأي العام في أوروبا وخاصة في بريطانيا بالأبعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الحقوق الفلسطينية الضائعة، والمساهمة في تفعيل قضية عودة فلسطينيي الشتات باعتبارها قضية سياسة أولا وإنسانية ثانيا، وباعتبار أنها تشكل قاسما مشتركا عريضا يلتقي عليه الفلسطينيون أيا كانت توجهاتهم السياسية، وفي سبيل ذلك فإن المركز يقوم بحملات إعلامية ودعائية، ويوطد العلاقات العامة والاتصالات مع الساسة وصناع القرار في بريطانيا، وينفذ حملات داخل البرلمان البريطاني، ويعمل على إعلام النواب باهتماماته فيما يمس اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشارك في حشد الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي لممارسة الضغط على الأطراف المعنية.[٢٤]

ومن الحملات الدولية التي نفذتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "الحملة الشعبية ضد الجدار في الضفة الغربية"، حيث بدأت الحملة بمبادرة من شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية في العام ٢٠٠٢م، وهي حملة شعبية تقوم على عمل الفئات واللجان الشعبية التي تنظم نفسها ضد الجدار، وترى الحملة أن الجدار يقوم على أساس سياسي لا أمني كما تدعي إسرائيل، وتدار الحملة من ١٢ منظمة غير حكومية و١١ لجنة شعبية للمحافظات الإحدى عشرة في الضفة، وتتخصص الحملة في قضية الجدار كونه قد صنع هجرة جديدة رافعة شعار "أوقفوا جدار الفصل العنصري الاستعماري، ليهدم الجدار وتزال آثاره، وتعاد الأرض التي صودرت إلى أصحابها"، وتتمثل استراتيجيات الحملة ببناء قاعدة تضامن عالمية مبنية على الثوابت الفلسطينية بما فيها حق العودة وقضية اللاجئين، والخروج من الإطارين الأميركي والأوروبي للعلاقات الفلسطينية الذي ساد بعد أوسلو، والمطالبة بالمقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل وعزلها، ومن الإنجازات التي تعدها الحملة غاية في الأهمية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني الذي أقر إطلاق حملة دولية ضد الجدار، وإعداد أوراق العمل مع طاقم شؤون المفاوضات فيما يتعلق بفتوى محكمة لاهاي الذي شكل إدانة لإسرائيل، والمنتديات الاجتماعية في كل من أوروبا والبرازيل وفنزويلا والباكستان.[٢٥]

كما عملت المنظمات غير الحكومية

الفلسطينية على كشف الممارسات العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني وإيصالها إلى جميع الجهات الدولية والعربية، وعملت على تفعيل برامج التبادل الثقافي والتعليمي مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف دول العام، بهدف تقديم صورة مشرقة عن الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، واستخدام التكنولوجيا وإتاحة المعلومات في عمل شبكات دولية تعمل على دعم ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني.[٢٦] وتستخدم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وسائل مختلفة في حماية الحقوق والحريات وتعزيزها، منها وسائل محلية وأخرى دولية، وتتمثل الوسائل المحلية في الضغط والمناصرة للتأثير على الجمهور وصناع القرار لتغيير الوضع الاجتماعي والقانوني؛ كما تستخدم الوسائل الدولية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، التي تعمل على مخاطبة هيئات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، لتمارس ضغوطا على الدولة لحملها على احترام التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما تعمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على نشر الوعي والتمكين، والرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان، ونشر التقارير والبيانات والمذكرات والعرائض والتصريح لوسائل الإعلام والمتابعة، وفضح الانتهاكات ومرتكبيها وإجراء الدراسات والأبحاث، والضغط والمناصرة والتحشيد، والتدخل القانوني، لضمان حماية دامغة لحقوق الإنسان.[٢٧]

ومن أبــرز القضايا التي حققت فيها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نجاحات كبيرة في ممارستها للدبلوماسية غير الحكومية تلك المتمثلة في حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، ولعل من المفيد هنا تناول هذه الحركة والاطلاع عليها مما يعطي صورة واضحة عن طبيعة عمل هذه المنظمات على الساحة الدولية.

حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)،

هي حركة فلسطينية ذات امتداد عالمي، تسعى لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وتعمل من أجــل حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وامتدادًا لتاريخ الشعب الفلسطيني الحافل بالمقاومة الشعبية منذ عقود، ومن ضمنها تجارب المقاطعة السابقة، لا سيّما في الانتفاضة الأولى، واستلهاماً من تجارب النضال العالمية ضد الاضطهاد، بما في ذلك تجربة جنوب إفريقيا، فقد أصدرت في ٢٠٠٥/٧/٩ الغالبية الساحقة من المجتمع المدني الفلسطيني، من أحزاب ونقابات وهيئات واتحادات وحملات شعبية، نداءً تاريخيًا لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، شكّل الأساس

لحركة المقاطعة (BDS)،[٢٨] ومما جاء في بيان المجتمع المدني: "انطلاقاً من انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي ... وعلى ضوء تجاهل إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م للمئات من قرارات الأمم المتحدة التي أدانت سياساتها الاستعمارية والعنصرية، واعتبرتها غير قانونية، ونادت بحلول فعالة ومناسبة ... نناشد، نحن ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني، منظمات المجتمع المدني في العالم وكل أصحاب الضمائر الحية بفرض مقاطعة واسعة على إسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات مشابهة لتلك المطبقة ضد جنوب إفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد، كما ندعوكم لممارسة الضغوط على حكوماتكم من أجل فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل، ونتوجه إلى أصحاب الضمائر في المجتمع الإسرائيلي لدعم هذا النداء من أجل تحقيق العدالة والسلام الحقيقي.[٢٩] هذا البيان الذي أطلق عليه اسم نداء المقاطعة الذي وقعت عليه (١٧٢) منظمة غير حكومية فلسطينية واتحادات شعبية كان نقطة البداية لنشأت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، التي تُعرف اختصاراً بالأحرف الثلاثة الأولى من اسمها الإنجليزي "BDS". يدعو هذا النداء العالم إلى عزل دولة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي في شتى المجالات، الأكاديمية، والثقافية، والاقتصادية، والعسكرية، حتى تنصاع للقانون الدولي وتلبي ثلاثة شروط تشكل الحد الأدنى المطلوب لكي يمارس الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات حقه، غير القابل للتصرف، في تقرير مصيره، وهي: "إنهاء احتلال واستعمار الأراضي العربية (المحتلة منذ ١٩٦٧) كافة، وتفكيك جدار الفصل العنصري، وإنهاء أشكال التمييز كافة ضد فلسطينيي الـ٤٨، والاعـتراف بحقهم الأساسي في المساواة الكاملة، واحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم".[٣٠]

في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ٢٠٠٨ عقدت شبكة العمل الباسكية، وشبكة ميواندو من أجل شرق أوسط خالٍ من الحروب والاضطهاد، وشبكة المنظمات الأهلية (PNGO) - وكذلك "اتجاه"، ومركز بديل، ومركز المعلومات البديلة، والحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل - مؤتمر مبادرة بلباو بعنوان: "دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين"، الذي جاء استكمالا للنداء الذي وجهته مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها عام ٢٠٠٥، وإلى مؤتمر ديربان عام ٢٠٠٨ التابع للأمم المتحدة، الذي وقعت عليه أكثر من ٣٠٠٠ منظمة أهلية.[٣١] أعطت هذه المؤتمرات دفعا مهما لحركة مقاطعة إسرائيل (BDS) والمضي

قدما في نشاطاتها التي تمارسها على الصعيد الدولي من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

- **المقاطعة (Boycott):** تشمل وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية، وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية.
- **سحب الاستثمارات (Divestment):** تسعى حملات سحب الاستثمارات إلى الضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الاحتلال والأبارتهايد، لسحب استثماراتهم وإنهاء تعاقدهم مع هذه الشركات، وقد يكون المستثمرون أو المتعاقدون أفرادا، أو مؤسسات، أو صناديق سيادية، أو صناديق تقاعد، أو كنائس، أو بنوكا، أو مجالس محلية، أو جهات خاصة، أو جمعيات خيرية، أو جامعات.
- **فرض العقوبات (Sanctions):** المقصود بالعقوبات: الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات، وتشمل هذه العقوبات: العقوبات العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها؛ على سبيل المثال عن طريق وقف التعاون العسكري، أو وقف اتفاقيات التجارة الحرة، أو طرد إسرائيل من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو الفيفا...[٣٢]

تمكنت حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، من تحقيق نجاحات كبيرة على المستوى الدولي، لعل من أهمها:

في المجال الأكاديمي والثقافي: انضم لحركة المقاطعة في حزيران ٢٠١٥ الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في بريطانيا، الذي يضم نحو٧ ملايين عضو، كما تبنى أكثر من ١٠٠٠ فنان وكاتب بريطاني مقاطعة إسرائيل، وكذلك فعل قبلهم آلاف الأكاديميين والفنانين في إسبانيا وإيرلندا وجنوب إفريقيا، كما تعهد مئات الأكاديميين البريطانيين بمقاطعة إسرائيل أكاديمياً والالتزام بنداء المجتمع الفلسطيني للمقاطعة، وفي العام نفسه أيدت أربعة مهرجانات أفلام كولومبية المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، كما أصدر أكثر من مائة ناشط أسود ومنظمة تعنى بحقوق السود الأميركيين نداءً تاريخياً لدعم حركة المقاطعة BDS والتأكيد على الروابط المشتركة بين نضال الشعب الفلسطيني، ونضالهم من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

في المجال الاقتصادي: قرر الاتحاد الأوروبي في منتصف عام ٢٠١٣ إصدار توجيهات تمنع تمويل مشاريع إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها

القدس الشرقية، وألغت السويد صفقة تجارية مع شركة إسرائيلية، وباتت شركات تصدير المنتجات الزراعية الإسرائيلية تشكو من تقلص حقيقي لمبيعاتها في السوق الأوروبية، وفي العام ٢٠١٤ انسحبت بعض شركات الإنشاءات العملاقة الأوروبية من التنافس لإنشاء ميناءين يديرهما القطاع الخاص في أسدود وحيفا خوفًا من حملات المقاطعة، وفي العام نفسه اضطر **صندوق جورج سوروس (Soros)** لبيع جميع أسهمه في شركة صودا ستريم الإسرائيلية التي تصنع مشروبات غازية في مستعمرة معاليه أدوميم المحاذية للقدس المحتلة؛ بعد أن أثارت حركة المقاطعة فضيحة استثماره هذه في أوساط الحركة وأنصارها حول العالم العربي والعالم، وقد خسر سهم الشركة ما يقارب ٥٠٪ في أقل من عام، حيث كانت حملة المقاطعة ضد الشركة أهم عامل وراء هذه الخسارة، حسب التحليلات الاقتصادية، كما قرر ثاني أكبر صندوق تقاعد هولندي **"PGGM"** وتبلغ استثماراته العالمية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، سحب استثماراته من أكبر خمسة مصارف إسرائيلية؛ بسبب تورطها في الاحتلال، وأعلن أكبر بنك في الدنمارك، "دانسكه"، مقاطعة بنك **"هابوعاليم"**، وهو من أكبر البنوك الإسرائيلية على خلفية نشاطه في الأراضي المحتلة، وأعلنت الحكومة النرويجية في العام نفسه أن **صندوق التقاعد الحكومي** سيسحب استثماراته من الشركات الإسرائيلية المرتبطة بالبناء في المستعمرات، وخص بالذكر شركتي **"أفريكا-إسرائيل"** و**"دانيا سيبوس"**. ويعتبر هذا الصندوق الاستثماري المُموّل من عائدات النفط الأضخم عالمياً، حيث تبلغ استثماراته نحو ٨١٠ مليارات دولار.

في المجال العسكري: باع صندوق **"بيل وميليندا غيتس Gates Foundation"** في العام ٢٠١٤م حصته البالغة نحو ١٨٠ مليون دولار من شركة G4S الأمنية بعد حملة ضغط من حركة المقاطعة؛ وذلك في إطار الحملة المتواصلة ضد شركة G4S المتواطئة في جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، خاصة في المعتقلات وعلى الحواجز العسكرية، كما أعلنت أكثر من عشرة بنوك أنها ستسحب استثماراتها من **"أنظمة إلبيت"** (أكبر شركة عسكرية إسرائيلية)؛ نظرًا لدورها في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ووضعت عدد من شركات الاستشارات الاستثمارية هذه الشركة على القائمة السوداء، كما سحب **بنك باركليز البريطاني** استثماره في الشركة بعد توقيع أكثر من ١,٧ مليون شخص على عريضة نظمتها **Avaaz**، وبعد أن تظاهر

منظمو الحملات أمام فروع البنك المختلفة عبر المملكة المتحدة، كما وقع ستة من حائزي جائزة "نوبل للسلام" على عريضة تطالب بحظر عسكري شامل على إسرائيل؛ كما وقع العريضة أكثر من ٩٠ شخصية عالمية مرموقة وعشرات آلاف المواطنين من حول العالم، وقام ناشطو المقاطعة في نيويورك بتسليم العريضة للأمم المتحدة، ودعت **منظمة العفو الدولية آمنستي ومنظمة أوكسفام** في تموز ٢٠١٤ إلى حظر بيع السلاح إلى إسرائيل.

المجال الرياضي: سحبت اللجنة البارالمبية الدولية للألعاب في كانون الثاني ٢٠١٩م من ماليزيا تنظيم البطولة الدولية للسباحة التي كانت مقررة في تموز ٢٠١٩؛ وذلك بعد رفضها استقبال السباحين الإسرائيليين، وفي كانون الأول ٢٠١٩ انسحب اللاعب الكويتي عبد الله العنجري من إحدى بطولات رياضة الجوجيتسو المقامة في ولاية لوس أنجلوس الأميركية بعد أن وضعته القرعة أمام لاعب إسرائيلي، كما ألغت الأرجنتين في حزيران ٢٠١٨ مباراتها الودية مع "إسرائيل" التي كان من المقرر أن تقام بمدينة القدس، وألغت شركة هوندا اليابانية، في آذار ٢٠١٨، سباقًا كان من المقرر إقامته في مستعمرة "عــراد" تحت رعاية شركة السيارات اليابانية العالمية، وقرر بعض ألمع نجوم كرة السلة الأميركيين الحاليين والمتقاعدين، عام ٢٠١٤ مثل ماجيك جونسون، إلغاء مشاركتهم في أنشطة رياضية إسرائيلية في القدس المحتلة.[٣٣]

إن أبرز ما يميز حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) عن سابقاتها، هو ارتكازها إلى أعمدة شعبية غير رسمية، من منظمات غير حكومية بشكل أساسي واتحادات شعبية، مستندة بشكل أساسي إلى التوعية الشعبية بغية حشد الطاقات للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وتعني الطبيعة الشعبية لهذه الحركة أن لكل فرد مهما كان، وليس فقط ذوي النفوذ وصناع القرار، دورا في مناصرة الشعب الفلسطيني، عن طريق مقاطعة البضائع الإسرائيلية مثلا وتوعية من حوله، كما تتميز حركة المقاطعة المتبلورة بتصنيف دولة إسرائيل كدولة "أبارتهايد"، بالإضافة إلى وصفها كدولة "استعمار واحتلال". وهو ما يدل على تحول في نظرة العالم إلى حقيقة ما تقوم به إسرائيل من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، والمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل.[٣٤]

الخاتمة

تتمتع تجربة عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وهي تجربة فريدة، بخصوصية كبيرة تجلّت في طبيعة برامجها، التي صيغت بطريقة ساهمت في القدرة على التكيف والتأثير في المراحل المختلفة لتطور القضية الفلسطينية، ومنها ما لعبته هذه المنظمات من دور مهم في ممارسة الدبلوماسية الشعبية على الصعيد الدولي. جاء هذا الدور انطلاقا من المكانة التي حظيت بها هذه المنظمات لدى المنظمات الدولية ووكالاتها المتخصصة وبرامجها، إضافة إلى عضويتها في الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية، حيث انضوت في عضويات عاملة أو استشارية في العديد من الشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الحضور الدولي الكبير، لعل أهمها: المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، لجنة الحقوقيين الدولية/ جنيف، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان/ كوبنهاجن، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان/ باريس، التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب - ايكاوس، المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

تدل المعطيات المتوفرة أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حققت تواصلا مع نظيراتها الدولية، بشكل لا يقل أهمية عن ما أنجزته السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا الصعيد، حيث عملت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على كشف الممارسات العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني وإيصالها إلى جميع الجهات الدولية والعربية، وعملت على تفعيل برامج التبادل الثقافي والتعليمي مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف دول العام، بهدف تقديم صورة مشرقة عن الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، واستخدام التكنولوجيا وإتاحة المعلومات في عمل شبكات دولية تعمل على دعم حقوق الشعب الفلسطيني ومساندته.

شكلت الحملة الدولية - التي أطلقتها شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية في العام ٢٠٠٢ تحت عنوان: "الحملة الشعبية ضد الجدار في الضفة الغربية"، وحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) التي أطلقتها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في العام ٢٠٠٥- نموذجين ساطعين على قدرة هذه المنظمات على تحقيق نجاحات كبيرة في ممارستها للدبلوماسية غير الحكومية.

وعليه، لا بد من العمل بشكل جادّ ومكثف، وتوفير الإمكانات اللازمة كافة، للاستفادة القصوى من هذه الأدوات الدبلوماسية لخدمة السياسة الخارجية الفلسطينية تحقيقا للمشروع الوطني الفلسطيني.

الهوامش:

١ . ميثاق الأمم المتحدة. المادة ٧١. للاطلاع على النص الكامل للميثاق، انظر موقع الأمم المتحدة: https://cutt.us/FHamh

٢ . المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC). مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المركز الاستشاري. موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC). تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٣. انظر الرابط: https://cutt.us/YwBNz

٣ . كرام محمد الأخـضر. «الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير». **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد ١٣. (٢٠١٥: ٣٣ – ٥٤). ص٣٩.

٤ . الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي. المادة ٤. للاطلاع على النص الكامل للميثاق، انظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: https://cutt.us/Tu3JQ

٥ . عمر سعد الله. **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي النظرية والتطور**. (الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٩م). ص٢٣-٣٠.

٦ . محمد أحمد عبد الغفار. **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**. ج ٢. ط١. (الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٤م). ص٢٩٢.

٧ . كرام محمد الأخـضر. «الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير». **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد ١٣. (٢٠١٥: ٣٣ – ٥٤). ص٤٢.

٨ . كرام محمد الأخـضر. «الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير». **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد ١٣. (٢٠١٥: ٣٣ – ٥٤). ص٤٢.

٩ . الأمم المتحدة.

١٠. كرام محمد الأخـضر. «الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير». **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد ١٣. (٢٠١٥: ٣٣ – ٥٤). ص٤٣.

١١. كرام محمد الأخـضر. «الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير». **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد ١٣. (٢٠١٥: ٣٣ – ٥٤). ص٤٣.

١٢. محمد مصالحة. «المنظمات غير الحكومية». (عمان/الأردن: الجامعة الأردنية. رسالة دكتوراه منشورة إلكترونيا). ١٩٩٣، ص٦.

١٣. مادلين معدي مشهور معدي. «**أثر المنظمات غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي**». (عمان/الأردن: جامعة عمان التطبيقية. رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا). ٢٠٠٥، ص٨٠.

١٤. مادلين معدي مشهور معدي. «أثر المنظمات غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي». (عمان/الأردن: جامعة عمان التطبيقية. رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا). ٢٠٠٥، ص٨٠.

١٥. كرام محمد الأخـضر. «الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير». **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد ١٣. (٢٠١٥: ٣٣ – ٥٤). ص٤٥.

١٦. مادلين معدي مشهور معدي. «أثر المنظمات غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي». (عمان/الأردن: جامعة عمان التطبيقية. رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا). ٢٠٠٥، ص٨٠.

١٧. مادلين معدي مشهور معدي. «أثر المنظمات غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي». (عمان/الأردن: جامعة عمان التطبيقية. رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا). ٢٠٠٥، ص٨٩-٩٠.

١٨. عمر سعد الله. **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي النظرية والتطور**. (الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٩). ص٨٨.

١٩. محمود دودين. تقييم أثر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية على أداء الجمعيات. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، ٢٠١٦م). ص١.

٢٠. باسم التميمي. «المؤسسات الأهلية الفلسطينية ودورها في المقاومة في الفترة ما بين ١٩٦٧ – ١٩٩٣». **مجلة أهليات**. العدد ١. (٢٠١٧م: ٧٤-٧٨). ص٧٥.

٢١. للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول عضويات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية الرجاء زيارة موقع مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني على الرابط الآتي: https://bit.ly/2KixUQA

٢٢. فراس عبد الله صويلح. «الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني من ١٩٩٣-٢٠٠٦». (نابلس/ فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا)، ٢٠٠٩م، ص٩٣-٩٥.

٢٣. دلال باجس حامد. **الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**. (رام الله/فلسطين: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١١). ص٢٩.

٢٤. علي فوزي النزلي. «حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي». (غزة/فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الأقصى تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا). ٢٠١٦، ص١١٢.

٢٥. عبد الرؤوف بن سعيد. **دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين**. (غزة/فلسطين: مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، ٢٠١٧). ص١٥.

٢٦. محمد طرايرة. «الدبلوماسية الفلسطينية الموازية: التحديات والحلول». **مجلة العلوم السياسية والقانون**. العدد ١٢. المجلد ٢. المركز الديمقراطي العربي- برلين/ ألمانيا. (تشرين الثاني ٢٠١٨: ٧٢-٨٦). ص٨٢.

٢٧. محمد أبو هشام. **واقع الحقوق والحريات العامة في**

فلسطين بين التنظيم والتقيد والرقابة. سلسلة القانون والسياسة ٢. (بيرزيت/فلسطين: معهد الحقوق في جامعة بيزيت، ٢٠١٣). ص٤١٨-٤٢٢.

٢٨. حركة مقاطعة إسرائيل BDS. «ما هي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)؟». تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٧. موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS. انظر الرابط: https://cutt.us/CW1xu

٢٩. حركة مقاطعة إسرائيل BDS. «مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها». ٢٠١٥/٧/٩م. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٧. موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS. انظر الرابط: https://cutt.us/CW1xu

٣٠. حركة مقاطعة إسرائيل BDS. «مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها». ٢٠١٥/٧/٩م. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٨. موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS. انظر الرابط: https://cutt.us/CW1xu

٣١. أمين مخول. «بين مؤتمرين: ديربان تجربة بالغة الأهمية وتحد محمل بالفرص». **مجلة قضايا** جمعية-نشرة العمل الأهلي. تصدر عن اتحاد الجمعيات العربية-اتجاه. العدد الرابع. (٢٠٠٩م). ص٥١.

٣٢. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات BDS». ٢٠١٥/٧/٩م. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٨. موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. انظر الرابط: https://cutt.us/5UBKc

٣٣. للاطلاع على تفاصيل أكثر حول إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات BDS». ٢٠١٥/٧/٩م. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٨. موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. انظر الرابط: https://cutt.us/5UBKc، وانظر أيضا: حركة مقاطعة إسرائيل BDS. «مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها». ٢٠١٥/٧/٩م. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٨. موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS. انظر الرابط: https://cutt.us/CW1xu

٣٤. حازم جمجوم. «مقاطعة إسرائيل: الدروس والعبر». **جريدة حق العودة**. العدد ٢٧-٢٨. تصدر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين-بديل. بيت لحم/فلسطين. أيلول ٢٠٠٨م. ص٢٤.

قائمة المصادر والمراجع

أبو هشام، محمد. واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين بين التنظيم والتقيد والرقابة. سلسلة القانون والسياسة ٢. بيرزيت/ فلسطين: معهد الحقوق في جامعة بيزيت، ٢٠١٣م.

الأخـضر، كرام محمد. «الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير». مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد ١٣. ٢٠١٥: ٣٣ – ٥٤.

الأمم المتحدة.

بن سعيد، عبد الرؤوف. دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين. غزة/ فلسطين: مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، ٢٠١٧م.

التميمي، باسم. «المؤسسات الأهلية الفلسطينية ودورها في المقاومة في الفترة ما بين ١٩٦٧ – ١٩٩٣». مجلة أهليات. العدد ١. ٢٠١٧م: ٧٤-٧٨.

جمجوم، حازم. «مقاطعـــة إسرائيـــل: الدروس والعبـــر». جريدة حق العودة. العدد ٢٧-٢٨. تصدر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين-بديل. بيت لحم/فلسطين. أيلول ٢٠٠٨م. ص٢٤.

حامد، دلال باجس. الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. رام الله/فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١١م.

حركة مقاطعة إسرائيل BDS. «ما هي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)؟». تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٧. موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS. انظر الرابط: https://cutt.us/CW1xu

حركة مقاطعة إسرائيل BDS. «مؤسســـات المجتمـــع المدنـــي الفلسطينـــي تنـــادي بمقاطعـــة إسرائيـــل وسحـــب الاستثمـــارات منـــها وفـــرض العقوبـــات عليـــها». ٢٠١٥/٧/٩م. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٧. موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS. انظر الرابط: https://cutt.us/CW1xu

دودين، محمود. تقييم أثر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية على أداء الجمعيات. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، ٢٠١٦م.

سعد الله، عمر. المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي النظرية والتطور. الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٩م.

صويلح، فراس عبد الله. «الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني من ١٩٩٣-٢٠٠٦». نابلس/ فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا، ٢٠٠٩.

طرايرة، محمد. «الدبلوماسية الفلسطينية الموازية: التحديات والحلول». مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد ١٢. المجلد ٢. المركز الديمقراطي العربي - برلين/ ألمانيا. تشرين الثاني ٢٠١٨: ٧٢-٨٦.

مادلين معدي مشهور معدي. «أثر المنظمات غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي». عمان/الأردن: جامعة عمان التطبيقية. رسالة ماجستير منشورة إلكترونيا. ٢٠٠٥.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC). مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المركز الاستشاري. موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC). تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٣. انظر الرابط: https://cutt.us/YwBNz

محمد أحمد عبد الغفار. فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية. ج ٢. ط١. الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٤.

مخول، أمين. «بين مؤتمرين: ديربان تجربة بالغة الأهمية وتحد محمل بالفرص». مجلة قضايا جمعية- نشرة العمل الأهلي. تصدر عن اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه). العدد الرابع. ٢٠٠٩.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات BDS». ٢٠١٥/٧/٩. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٨. موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. انظر الرابط: https://cutt.us/5UBKc

مصالحة، محمد. «المنظمات غير الحكومية». عمان/الأردن: الجامعة الأردنية. رسالة دكتوراه منشورة إلكترونياً. ١٩٩٣.

موقع مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني على الرابط الآتي: https://bit.ly/2KixUQA

ميثاق الأمم المتحدة. المادة ٧١. للاطلاع على النص الكامل للميثاق، انظر موقع الأمم المتحدة: https://cutt.us/FHamh

الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي. المادة ٤. للاطلاع على النص الكامل للميثاق، انظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: https://cutt.us/Tu3JQ

النزلي، علي فوزي. «حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي». غزة/ فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الأقصى تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً). ٢٠١٦.

تغيرات الإستراتيجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية

عبد الغني سلامة*

مقدمة

بشكل عام، وفي ما يتعلق بإستراتيجية الولايات المتحدة تجاه القضايا الخارجية، يمكن القول إنها منذ الحرب العالمية الأولى قامت على مبدأين:

الأول- ترك الأطراف المتصارعة (بما في ذلك حلفاؤها) يخوضون صراعاتهم في ما بينهم (بتدخل خفي من بعيد) حتى يصلوا مرحلة الرغبة في الخروج من هذا الصراع، والقبول بما تكون أميركا قد أعدته لهم من حلول وتسويات تخدم مصالحها أولاً.

والثاني- إستراتيجية الغزو المباشر، من أجل تأمين مصالحها وحمايتها، كما حدث في فيتنام وأفغانستان ثم العراق. أي بالاعتماد على قواعدها العسكرية بشكل مباشر، وبأدوار قد تتجاوز أشكال التعاون التقليدية مع حليفتها الإستراتيجية "إسرائيل".

في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد تغيرت الإستراتيجية الأميركية مرارا وتكرارا، أثناء الحرب الباردة، وبعدها، مع الحفاظ على جوهر الموقف، الذي ظل محكوما إلى محددات عامة، تنطلق من ثلاثة محاور أساسية، وهي: الالتزام الأميركي بأمن إسرائيل وضمان تفوقها، واعتبار إسرائيل التجسيد الوحيد للديمقراطية في الشرق الأوسط، وتأثيرات اللوبي اليهودي في أميركا والمسيحيين الصهيونيين.

*باحث وكاتب رأي

السياسة الخارجية الأميركية وقضية فلسطين

كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨، وكان ذلك في عهد الرئيس هاري ترومان. وفي آذار ١٩٤٩ قدم السفير الأميركي جيمس ماكدونالد أوراق اعتماده لدى الحكومة الإسرائيلية. منذ ذلك الحين، أصبحت إسرائيل، ولا تزال، أهم شريك لأميركا في الشرق الأوسط. تربطهما علاقات وثيقة، بالإضافة إلى المصالح المشتركة.[١]

في الحقيقة، بدأ التحالف الوثيق بينهما بعد مؤتمر بالتيمور الذي عُقد في نيويورك سنة ١٩٤٢، حين بدلت الحركة الصهيونية تحالفها من بريطانيا إلى أميركا، وذلك على ضوء تداعيات الحرب العالمية الثانية. في كل الأحوال، ظلت إسرائيل عماد المشروع الغربي الإمبريالي، وركيزته الأساسية.

لكن السياسة الأميركية الخارجية ظلت طوال الحرب الباردة تتسم بالاستقرار النسبي تجاه التفاعل مع ديناميكيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والأطروحات المختلفة تجاهها، فقد ظلت منحازة بشكل تام لإسرائيل، ومتبنية الرواية الإسرائيلية، ومدافعة عن إسرائيل بشكل مطلق، خاصة في مجلس الأمن.

أما موقفها تجاه الفلسطينيين، فقد ظلت أميركا حتى نهاية الثمانينيات لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني، ولا بحقوقه الوطنية، ولا تعترف بمنظمة التحرير، ولا بأي قيادة فلسطينية. بعد ذلك، بدأت السياسة الخارجية الأميركية تتغير تدريجيا، وببطء شديد بدأت توافق على فتح مفاوضات مباشرة مع المنظمة (جرت في تونس مع السفير الأميركي ١٩٨٩)، ثم في عهد كلينتون. رعت الإدارة الأميركية اتفاق أوسلو، وبعد ذلك تحدث "بوش" لأول مرة عن حق الفلسطينيين في دولة، ثم جرى طرح حل الدولتين، الذي ظل عنوان توافق دولي، لكنه آخذ بالتآكل والتراجع. كان موقفها من قضية اللاجئين غامضا، أو على الأقل لم تتخذ موقفا متعارضا مع القانون الدولي بشكل واضح، حتى عهد ترامب الذي مثَّل تغيرا جذريا عن الموقف الأميركي التقليدي.

تجليات التغير في الموقف الأميركي

تنطلق فكرة المقالة من فرضيتين: الأولى - أن الإستراتيجية الأميركية ليست معطى مطلقا وثابتا، بل هي مرنة وقابلة للتغيير، وفقا لتغير الظروف والمعطيات، وهناك العديد من المؤشرات على ذلك. والثانية - وجود فروق جوهرية بين الحزبين الحاكمين للبيت الأبيض (الجمهوري والديمقراطي) سواء بشأن السياسات الداخلية، أو الخارجية، وهناك أيضا مؤشرات على ذلك، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

من هذه المؤشرات مثلا، أن الإستراتيجية الأميركية (في مرحلتي بــوش وأوباما ٢٠٠٠-٢٠١٦) بــدأت تتفهم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ويُعد هذا تطورا بالغ الأهمية في الرؤية الأميركية تجاه قضية فلسطين، بعد أن ظلت أميركا فترة طويلة تتجاهل الحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني، وترفض حتى الاعتراف به كشعب له وجود، وترفض لقاء أي من قياداته، وهو تغير مهم من ناحيتين:

الأولى - موقف الولايات المتحدة من الاعتراف بالشعب الفلسطيني، وقد بدأ هذا التغير تحديدا بعد أن اضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعقد دورة خاصة لها في جنيف للاستماع إلى ياسر عرفات، بعد أن رفضت أميركا منحه تأشيرة دخــول لأراضيها في كانون الأول ١٩٨٨، فوجدت نفسها في موقف متناقض مع الأسرة الدولية برمتها، وبعد أن أعلنت القيادة الفلسطينية بوضوح موقفها الإيجابي من قرار ٢٤٢ شرعت أميركا بفتح حوار مع (م.ت.ف) عبر سفيرها في تونس، وقبل أن يسفر الحوار عن شيء نشبت حرب الخليج الأولى.

الثانية- موقفها من الدولة الفلسطينية الذي أعلنه بوش الابن في خطابه أمام الأمم المتحدة بعيد غارة مانهاتن (٢٠٠١)، وربما على ضوئها.

وفي ما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين والتعامل مع منظمة التحرير، سمحت الإدارة الأميركية عام ١٩٩٤ في عهد كلينتون لمنظمة التحرير أن تفتح مكتبا لها في واشنطن، ليكون الجهة الممثلة رسميا لجميع الفلسطينيين. وألغت قانونا ينص على أن الفلسطينيين لا يستطيعون الحصول على مكاتب تمثيل، باعتبار أن واشنطن لا تعترف بدولة فلسطين، وليس للفلسطينيين أي تمثيل دبلوماسي فوق الأراضي الأميركية.[٢]

في كانون الأول ٢٠٠٢ قرر بوش خفض تمثيل مكتب المنظمة بحجة عدم احترام السلطة الفلسطينية بعض تعهداتها. لكن في عهد أوباما أعيد رفع مستوى تمثيل بعثة المنظمة ليصبح "المفوضية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية"، وهو مستوى بروتوكولي أعلى من وضعها السابق. وسُمح برفع علم فلسطين فوق مبنى البعثة، وقد رأت القيادة الفلسطينية في ذلك خطوة إيجابية نحو اعتراف واشنطن بالدولة الفلسطينية المستقلة.

من البدهي أن تغير المواقف ينبع من تغير الإستراتيجيات، فمثلا في فترة حكم الجمهوريين (١٩٨٨-١٩٩٢)، وبعيد حرب الخليج الأولى ألقى بوش الأب خطاب آذار ١٩٩١ أمام الكونغروس، وأعلن فيه أن الجغرافيا وحدها لا يمكن أن تمنح الأمن لإسرائيل، وأن المنطقة مقبلة على تغيرات جديدة.

في هذه الحقبة كانت الإستراتيجية الأميركية تقوم على إطفاء جميع بؤر التوتر والصراع في

العالم، تمهيدا لخلق شرق أوسط آمن ومستقر، ليكون سوقا استهلاكية عملاقة، لصناعات عملاقة بدأت تعاني من الركود، وفي هذا الصدد أوقفت أميركا دباباتها على تخوم البصرة، ولم تسمح بانهيار نظام صدام حسين (حرب الخليج الأولى، ١٩٩١)، وكانت قبلها قد أنهت خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية اللبنانية، وفرضت حلا سلميا لناميبيا، ولم تحاول منع انهيار نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، ثم شرعت في الاستعدادات لعملية السلام في مؤتمر مدريد.

إلا أن الإستراتيجية الأميركية الجديدة في عهد بوش الابن (٢٠٠٠-٢٠٠٨) قد اختلفت هذه المرة، فبدلاً من إطفاء بؤر التوتر جاء المحافظـون الجدد – الذين هم من أصول نفطية ومشبعون بثقافة الكاوبوي – بإستراتيجية شن الحروب واحتلال البلدان، والسوق الاستهلاكية العملاقة..

في تلك الحقبة سعت أميركا لترتيب أوراق المنطقة وبناء شرق أوسط جديد، فوجدت نفسها غارقة في المستنقع العراقي، وقد فشلت في السيطرة على أفغانستان، في الوقت الذي فتحت فيه جبهة (على المستوى السياسي والإعلامي) على ما تسميه محور الشر، وبنت سياساتها الداخلية والخارجية تحت شعار الحرب على الإرهاب، ونشر الديمقراطية.

في خضم انشغالها بما أسمته الحرب على الإرهاب، كانت روسيا تستعيد عافيتها، وتسترد مكانتها في المنطقة والعالم، والصين تنهض كقوة عالمية اقتصاديا وتكنولوجيا، صارت تهدد أميركا نفسها.. وقد تنبهت أميركا لهذه الحالة. في عهد أوباما بدأت تغيير إستراتيجيتها. ويمكن القول إن تلك التغيرات قد نضجت تحت تأثير عاملين:

الأول - إدراك أميركي أنّ زمن الحرب التقليدية قد انتهى، وأصبحت الحروب الجديدة بين الدول الكبرى تعتمد السيطرة على التجارة الدولية، والتأثير في الاقتصاد العالمي، والذكاء الاصطناعي، والجيل الجديد من الإنترنت، والأمن السيبراني، وغزو الفضاء.. وهذه أمور تحقق فيها الصين اختراقات خطيرة.

الثاني - إدراك أميركي متأخر بفشل سياساتها الخارجية منذ انتهاء الحرب الباردة، أي فشل سياسة القوة والحروب الاستباقية واستبعاد الأطراف الدولية والإقليمية.. والتفكير بمسار جديد يعتمد الحوار والتفاوض والمؤتمرات الدولية، وهذا ما جاء حرفيا في تقرير لجنة بيكر / هاملتون، وهي لجنة مشتركة من الجمهوريين والديمقراطيين، أصدرت تقريرها في حزيران ٢٠٠٦، في فترة الاحتلال الأميركي للعراق.

شكلت توصيات بيكر/ هاملتون تحولا في السياسة الأميركية، حيث أدت إلى انسحاب أميركا من العراق ٢٠٠٩، وفتح حوار مع

إيران وسورية، وعقد مؤتمر دولي تشارك فيه دول المنطقة كافة. تأكيدا على هذا التوجه تمّ الإعلان عن "وثيقة مُعدّلة" لإستراتيجية الأمن القومي الأميركي (٢٠٢١). أكدت ضرورة إنهاء "الحروب المزمنة" التي تخوضها أميركا، التي أصبحت عبئا عليها، ولم تعُد مفيدة لها. وبدلا منها يتوجب التركيز على ترميم الوضع الأميركي، داخلياً وخارجياً، لضمان الفوز في المواجهة الجديدة.

المهم في التقرير أنه أقر بفشل السياسة الأميركية منذ انتهاء الحرب الباردة، واعترف بفشل سياسة القوة والحروب الاستباقية واستبعاد الأطراف الدولية والإقليمية، ودعا لمسار جديد يعتمد الحوار والتفاوض والمؤتمرات الدولية، معتبرا أن إقامة دولة فلسطينية شرط لتحقيق أهداف واشنطن، وأنّ حل الصراع العربي الإسرائيلي يشكل حجر الزاوية لحل الأزمة في العراق.

من بعدها، أدركت الإدارة الأميركية أنه في حقيقة الأمر لا توجد أي دولة إسلامية تشكل تهديداً حقيقيا لمصالحها الحيوية، أو تشكل تحديا جديا للحضارة الغربية، وأن التهديد الحقيقي لها يأتي من الصين وروسيا بالدرجة الأولى، ومن الهند وبعض دول أميركا اللاتينية لاحقاً؛ فكان أن تم التخلي عن استراتيجية اعتبار الإسلام هو العدو والتهديد، واستبدالها باستراتيجية جديدة أطلقوا عليها اسم "تغيير الاتجاه"، وخلاصتها التحول لمواجهة التهديد الروسي والصيني واستخدام الإسلام والمسلمين كواحد من أهم مكونات المواجهة، حيث القوس الممتد من الحدود الغربية للصين، والجنوبية لروسيا، والشمالية للهند، وحتى المحيط الأطلسي كله دول إسلامية وشعوبها غالبيتها من المسلمين.. وكانت رؤيتها لعناصر إنجاح استخدام هذا القوس تكمن في تهدئة المنطقة العربية، وهذا يتطلب أساسا إرضاء الفلسطينيين من جهة، وإعطاء دور لدول المنطقة في صياغة السياسة الأميركية فيها من جهة أخرى، وعدم الإبقاء على الدور الإسرائيلي فقط كموجّه ومقرر لهذه السياسة في المنطقة.

مثّل الرئيس الأسبق باراك أوباما تجسيدا لهذا التوجه، الــذي مارسه تحت شعار نشر الديمقراطية، وقد حدثت في عهده (٢٠٠٨-٢٠١٦) موجات "الربيع العربي"، التي شهدت نتائجها تحالف الديمقراطيين مع الإسلام السياسي، ورعايته، خاصة مع الإخوان في مصر. ترافق مع هذا التوجه مع التفكير بشرق أوسط دون إسرائيل، أي تغيير دورها الوظيفي، والإبقاء على قوتها، حتى لا تصبح لقمة لأهل المنطقة. علماً أن تراجع مكانة إسرائيل، وتراجع دورها الوظيفي كان قد بدأ بعد حرب الخليج الأولى (١٩٩١)، حيث صار للأميركيين وجود مباشر عسكري وأمني في المنطقة، بيد أن إسرائيل استطاعت التكيف

مع هذا التغير، وظلت تذكّر دوما بمدى أهميتها وحيوية دورها الوظيفي.

وهكذا، مع ثورات الربيع العربي صار التوجه نحو إعداد جماعة الإخوان لتولي السلطة في أكثر من دولة عربية ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سيضمن هدوء المنطقة، وتبعيتها، كونها ستحول المنطقة بكاملها كقواعد خلفية للإمداد، تكون فيه على سبيل المثال كردستان أكثر أهمية لأميركا من إسرائيل، أو تنازعها المكانة.. وهذه التحولات (وإن كانت جنينية) كان لها أثر صاعق على إسرائيل وغلاة المتطرفين من الصهاينة والإنجليكان الأميركيين. لكن فشل جماعة الإخوان في حكم مصر وتراجعها بشكل عام في المنطقة أدى إلى تراجع الحزب الديمقراطي عن هذا التوجه. في تلك الحقبة دعت الدولة العميقة في أميركا لاستحضار ترامب للعمل بالاستراتيجية نفسها، ولكن بما سموه الموازن من الخارج (قوة أساسية تتحمل العبء الأكبر تكون في مواجهة الصين وروسيا وبتدخل مباشر أميركي منخفض).

في عهد ترامب (٢٠١٦-٢٠٢٠) بدأت تتكشف معالم مرحلة جديدة في علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل على مختلف المستويات. إذ تبنى ترامب حينها دعما مطلقا لإسرائيل، بما شكل إنذارا بتغيرات وتحولات أميركية إستراتيجية لصالح إسرائيل، بدا كأنها تؤسس لمرحلة جديدة في الصراع، بحيث تزود إسرائيل بكل ما يلزمها من أسلحة سياسية لتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتطويع البلدان العربية بالكامل وإخضاعها لهيمنة إسرائيل، تمثلت هذه التحولات بافتتاح سفارة أميركية في القدس، والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل، والاعتراف بضم الجولان، والبدء بتصفية قضية اللاجئين وتجفيف موارد "الأونـروا" المالية، وإعطاء الضوء الأخضر لضم الضفة الغربية، وتسريع الاستيطان، وتدشين ما سمي سلام إبراهيم، الذي أدى إلى تطبيع عدد من الدول العربية مع إسرائيل. وبهذه السياسات (التي شكلت ما سمي صفقة القرن) رأى كل من ترامب واليمين الأميركي من جهة، ونتنياهو واليمين الإسرائيلي من جهة أخرى، أن كل واحد منهما قد وجد ضالته في الآخر.

في عهد ترامب، كشفت أميركا ليس عن تحيزها المعهود، وإنما عن تورطها المباشر في الصراع العربي الصهيوني لصالح إسرائيل، فهي الإدارة الأولى التي تجرأت على نقل سفارة أميركا إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لدولة إسرائيل، كما أعلنت صراحة أن قضية الاستيطان لا تشكل عقبة أمام السلام. بحسب معظم المراقبين، فإن تلك السياسات مثّلت انقلابا في السياسات الأميركية التقليدية التي دامت طوال الفترة التي سبقتها. في تلك الفترة، كانت الساحة الأميركية مرتعا لنتنياهو، وكان اليمين المسيحي الصهيوني بكامله إلى جانب إسرائيل،

وكانت الانتقادات ضد إسرائيل محصورة بين الأكاديميين، وكان اللوبي الإسرائيلي قادرا على «قمع» تلك الانتقادات.

وفي عهد "ترامب"، اتخذت الإدارة الأميركية سياسة الانسحابات من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمجالس الأممية، في منحى يدل على الغطرسة الترامبية؛ فقد انسحبت من الاتفاق النووي مع إيران، وانسحبت من "اتفاق باريس للمناخ"، كما انسحبت من إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين "الميثاق العالمي للهجرة".

محددات تلك الانسحابات وفق السياسة الأميركية الجديدة مبنية على أساس رؤية ترامب: "أميركا أولاً"، ونظرته السلبية تجاه العالم؛ حيث يعتبر أن العالم كله يسعى لاستغفال أميركا واستغلالها، وأن الدول الأعضاء في تلك المنظمات تتحالف ضد أميركا وإسرائيل.. وهو بذلك يتبنى وجهة نظر اليمين القومي المحافظ، الذي يرى أن أميركا ليست في حاجة للمنظمات الدولية، وإنما المنظمات الدولية هي التي تحتاج أميركا.

شملت الانسحابات الأميركية منظمات دولية مهمة جدا.. ومعيارها في ذلك حماية إسرائيل، والوقوف ضد أي تحرك فلسطيني.. فقد أصدر الكونغروس قانونا يقضي بموجبه بانسحاب أميركا من أي منظمة دولية تدخل فيها فلسطين عضوا؛ بدأت بالانسحاب من "اليونسكو"، وهي من أهم المنظمات الدولية، بسبب قبولها عضوية فلسطين (انسحبت إسرائيل من "اليونسكو" بعد ساعات من انسحاب أميركا)، كما أوقفت أميركا أو (قلصت) مساهمتها في "الأونروا" تمهيدا لإغلاقها.. كما انسحبت من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بعد أن قرر تشكيل لجنة تحقيق في المجازر التي ارتكبتها إسرائيل في حق الفلسطينيين في مسيرات العودة، التي خلفت أكثر من ١٢٠ شهيدا، منهم أطفال، ومُقعَدون على كراسي متحركة.

يبدو أن المنظمات والاتفاقيات الدولية قد غدت ساحة الصراع الجديدة بين فلسطين والولايات المتحدة، فقد صادق الرئيس محمود عباس على انضمام فلسطين لـ٢٢ اتفاقية ومعاهدة دولية، كرد على قرار "ترامب" نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وإذا واصلت الإدارة الأميركية سياسة الانسحابات، فستبدو الصورة كأن فلسطين تطرد أميركا من المنظمات الدولية تباعاً.. مشكلة أميركا أنها قيدت نفسها بقانون الكونغرس، وأعلنت ذلك على الملأ.. أي أنها صعدت أعلى الشجرة، وصارت محرجة في كيفية النزول عنها.. ومشكلتها أيضا أنها لا تملك حق "الفيتو" في تلك المنظمات، ما يعني أنها ستعجز أمام الدول التي تقف إلى جانب الحق الفلسطيني. وهناك ما يزيد على ١٣٠ دولة موقفها شبه مضمون لصالح فلسطين، وأحيانا يكون العدد أكبر. فمثلا في نهاية العام

٢٠١٧، أدانــت١٢٨ دولة في الأمم المتحدة اعتراف "ترامب" بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولم تنجح الضغوط الأميركية إلا بمنع ٣٥ دولة من التصويت، وغياب ٢١ دولة، وموافقة ٩ دول بينها أميركا وإسرائيل، ودول هامشية ضئيلة.

بعد عودة الديمقراطيين للحكم برئاسة بايدن (كانون الأول ٢٠٢٠)، الذي عاصر كل الإهانات والعقبات الذي صنعها لهم نتنياهو، التي من الصعب غفرانها، بدأت الإدارة الأميركية الجديدة تعلن عن سياسات مختلفة خاصة في الشرق الأوسط، وتعمل أيضاً على تشجيع تنمية رأي عام أميركي معارض لسياسات إسرائيل، تمهيدا للحظة يفرضون فيها رؤيتهم.

منذ اليوم الأول لاستلام بايدن زمام السلطة في البيت البيض، توقع المحللون بناءً على التعيينات التي أجراها في الحكومة، وتصريحات مسؤولين أميركيين، أن عهداً أميركيا جديدا في طور التشكل، بكل ما يتعلق بالحقوق المدنية والمساواة بين الأميركيين، وبشأن التغير المناخي، والسياسة الخارجية.. أما في ما يتعلق بالشرق الأوسط، فأهم العناوين التي توقعها المراقبون آنذاك: العودة للموقف الأميركي التقليدي، المتماهي مع الشرعية الدولية (حتى لو شكليا)، والقائم على عمل مؤسسي، أي رفض الاستيطان، ورفض الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، وإعادة الدعم المالي للسلطة الوطنية، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، واتخاذ موقف أقل انحيازا تجاه إسرائيل، والتمهيد لعودة المفاوضات، واعتماد مبدأ حل الدولتين كأساس للتسوية السياسة.. أي بمعنى آخر التحول عن صفقة القرن التي كانت بمجملها ضد الفلسطينيين، وبشكل سافر وغير مقبول بالمطلق، وإدارة الصراع في المرحلة القادمة دون معاداة الفلسطينيين على نحو فجّ، بسياسات خارجية جديدة يمكن التعاطي معها.

اليوم بعد مرور نحو سنتين على رئاسة بايدن، يمكن القول إن بعض هذه التغيرات حصلت بالفعل، مثل إعادة دعم موازنة "الأونروا"، والحديث عن حل الدولتين كأساس للتسوية (إعلاميا)، ووقف الدعم المالي عن مشروع سلام إبراهيم، الذي فقد الكثير من زخمه، وبعض التغيرات تحدث في صورة بطيئة، أو على شكل وعود (لم تتحقق حتى الآن) مثل إعادة افتتاح القنصلية الأميركية في القدس، وتقديم دعم مالي مباشر للسلطة، أو إدانة سياسات الاستيطان والضم، وبعضها من الصعب التكهن بتغييرها مثل إعادة السفارة إلى تل أبيب.. لكن من الواضح أن شهر العسل في العلاقات الأميركية الإسرائيلية قد انتهى، والعلاقات بينهما ليست في أحسن حالاتها.

فبعد أربع سنوات ثقيلة مرت على أميركا، وعلى العالم، رحل "دونالد ترامب" وطاقمه، ومشروعه السياسي، وجــاء رئيس جديد بسياسات وأولويات بدت إلى حد ما مختلفة،

خاصة في منطقة الشرق الأوســط، كشفت عنها تصريحات مستشاري البيت الأبيض، أهمها العودة للمفاوضات بشأن برنامج إيران النووي، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها، وترسيخ السلام بين العرب وإسرائيل، وإنهاء الحروب في اليمن وليبيا (بقيت مجرد وعود)، وتعزيز وضع حقوق الإنسان، وتمتين مكانة أميركا في مواجهة التحدي الروسي والصيني، التي توضحت بشكل واضح جدا في الحرب الأوكرانية الروسية.

ستواصل أميركا جهودها نحو إعادة بناء النظام الدولي الليبرالي، وحماية مصالحها في المنطقة، أي النفط، والممرات الدولية، والتدفق الحر للطاقة، ومنع امتلاك إيران السلاح النووي، والحرب ضد الإرهاب، والانتصار في المنافسة مع روسيا والصين (الشرق الأوسط هو إحدى المناطق التي تدور فيها هذه المنافسة).. وترميم مكانة الولايات المتحدة في الساحة العالمية وفي المحافل الدولية، خاصة بعد الخراب الذي خلفه سلفه ترامب، واستعادة مكانة الولايات المتحدة كوسيط نزيه في الصراع العربي الإسرائيلي، واعتماد حل الدولتين، وهذا الأمر بالتحديد لم يتبلور على شكل مواقف جدية، وبقي في إطار الدعاية الإعلامية والوعود الغامضة.

تطورات الموقف الأميركي من قضية اللاجئين

ظل الموقف الأميركي من قضية اللاجئين مزدوجاً غير واضح المعالم؛ فقد عارضت الولايات المتحدة قرار التقسيم ١٨١، واعتبرت أنه سيساهم في خلق أوضاع جديدة، وإيجاد بؤر توتر يصعب السيطرة عليها في المستقبل. لكن عند صدور القرار ١٩٤ (الذي يطالب بحق العودة والتعويض)، صوتت لصالحه، وطالبت إسرائيل بالحفاظ على أموال اللاجئين المنقولة وغير المنقولة، والسماح بعودة اللاجئين. ثم أعلنت عن استيائها من الموقف الإسرائيلي الرافض لتطبيق القرار، بيد أنها واصلت دعمها السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل.

أرسل الرئيس الأميركي ترومان برقية إلى المندوب الأميركي في لجنة التوفيق الدولية، التابعة للأمم المتحدة بشأن فلسطين، جاء فيها: "إنني مشمئز من الطريقة التي يعالج بها الإسرائيليون مشكلة اللاجئين". ثم طالب الرئيس ترومان في رسالة إلى بن غوريون بضرورة عودة ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف لاجئ إلى ديارهم.[٣]

كان الموقف الأميركي من قضية اللاجئين في تلك المرحلة منصباً في اتجاه واحد: تفريغ ذلك القرار من محتواه السياسي، وتوجيهه فقط نحو الجوانب الإنسانية من المشكلة، بدلاً من الالتزام بالقرار وتطبيقه. مع العمل على توطين اللاجئين في البلدان العربية.

ففي نيسان ١٩٤٩، رفع نائب وزير الخارجية الأميركي "جورج ماك" مذكرة إلى وزيره طالبه بدمج اللاجئين في هياكل سياسية

واقتصادية في الشرق الأوسط، على أساس العمل وليس الغوث، على أن تقبل إسرائيل بعودة ٢٠٠ ألف لاجئ، وبالمقابل تقبل الدول العربية بتوطين ٥٠٠ ألف لاجئ، مقابل إغـراءات اقتصادية. وهذه الخطة انتهت بالفشل.[٤]

ثم رفعت الخارجية الأميركية مذكرة إلى الدول العربية وإسرائيل في لوزان (آب ١٩٤٩)، جاء فيها: تحل مشكلة اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل والإقامة في البلدان التي يتواجدون بها، بشرط توفر معونات مالية وفنية من المجتمع الدولي. وتلتزم الأطراف بتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية لتنفيذ ذلك المشروع.

وفي ٢٥/ أيار ١٩٥٠، صدر الإعلان الثلاثي، الأميركي، الفرنسي، البريطاني، الذي تضمن اعتراف الدول الثلاث بإسرائيل وحدودها كأمر واقع، وعدم الإشارة من قريب أو بعيد إلى قرارات الأمم المتحدة، سواء المتعلقة بالوضع السياسي الخاص بقرار التقسيم رقم ١٨١، أو قرار حق العودة ١٩٤، وإنهاء عمل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، وفرض أمر واقع على المنطقة.

اقتصر الدور الأميركي في تلك المرحلة على تقديم مشاريع الهدف منها التوطين؛ فقد حاول مدير عام وكالة الغوث، الأميركي "جون بلاندفور" بين عامي ١٩٥١- ١٩٥٣ تمرير مشروع لتوطين اللاجئين، بكلفة ٢٠٠ مليون دولار.[٥]

وفي تشرين الأول ١٩٥٢، أوفد الرئيس الأميركي "أيزنهاور"، بعثة خاصة برئاسة "أريك جونستون"، لإقناع العرب والإسرائيليين بمشروع تنمية إقليمية لنهر الأردن، الهدف منه تصفية قضية اللاجئين، والمشروع يتناول موضوع مياه نهر الأردن، وتوطين لاجئي قطاع غزة في سيناء كحل لمشاكلهم. وهذا المشروع جاء للحفاظ على المصالح الإسرائيلية في مياه نهر الأردن، وتحويل مسار القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية تقنية اقتصادية، تدور حول خلافات المياه، ما يعني تجاوز قضية اللاجئين.[٦]

في العام ١٩٥٥، جاء مشروع "دالاس"، استمراراً للخط الرسمي الأميركي القائم على السعي لإيجاد حل لمسألة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تجاهل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وقد ظهر هذا المشروع، بعد قيام وزير الخارجية الأميركي "جون دالاس" بجولة في المنطقة، دعا من خلالها الحكومات العربية للانضمام إلى حلف بغداد، وبعد عودته إلى واشنطن ألقى كلمة أمام الكونغرس الأميركي تضمنت مشروعاً أميركياً لحل أزمة الشرق الأوسط جاء فيها بخصوص قضية اللاجئين ما يلي: "يجب وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم، عن طريق العودة إلى وطنهم ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية

الموجودين فيها"، ومن أجل تحقيق التوطين، اقترح دالاس، استصلاح المزيد من الأراضي، من خلال مشاريع الري، بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، وطالب دالاس إسرائيل بتقديم تعويضات لهؤلاء اللاجئين، ومنحها قرضا ماليا لتمكينها من دفع التعويضات، بمساهمة من الولايات المتحدة، والعمل على تحقيق مشاريع تطوير المياه ومشاريع الري التي تساعد على توطين اللاجئين.[٧]

وفي مطلع عام ١٩٥٧ تقدم الرئيس الأميركي بمشروع «أيزنهاور»، الذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية، وقد طالب الرئيس الأميركي في هذا المشروع، بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجّروا منها، واقترح أن تتم تلك العودة على مراحل. وقد هدف المشروع لتحقيق حل يستند إلى استعداد العرب لاستيعاب وتوطين معظم اللاجئين. [٨]

في صيف ١٩٦١، قام «جوزيف جونسون» رئيس معهد كارنجيا للسلام بجولة في الشرق الأوسط بتكليف من الرئيس «جون كيندي»، اقترح في حينها مشروعا لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين تضمن النقاط الآتية: يعطى كل رب أسرة فلسطينية لاجئة، فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن أي ضغط، بين العودة إلى فلسطين أو التعويض، وذلك من خلال الأمم المتحدة، ويتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات، كما كانت عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨، مضافاً لها الفوائد المستحقة. وتقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات. ومن حق إسرائيل أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه. ويستلم اللاجئون الذين ليست لديهم أملاك في فلسطين سماحاً تاماً صادراً عن الأمم المتحدة يخولهم الذهاب إلى حيث يشاؤون، وسيكون دور الأمم المتحدة دور المهدئ بين الطرفين خلال عمليات الاستقرار الطويلة، حيث تجري العودة والتعويض في آن واحد، وعلى خطوات. [٩]

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، التي عمقت أزمة اللاجئين، ظلت المشاريع الأميركية تجاه قضية اللاجئين ضعيفة، وغامضة، ولم ترق إلى الحد المطلوب، وفي تشرين الأول ١٩٦٩، تقدم وزير الخارجية الأميركي «روجرز» بمشروع تسوية للقضية الفلسطينية. جاء في البند التاسع منه: «يوافق الطرفان على الالتزام بشروط تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وفق ما تمت عليه في الاتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل، وأنه لن يكون هناك سلام دائم من دون تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

في العام ١٩٨٢ طرح الرئيس الأميركي ريغان مشروعه، يوم خروج الدفعة الأخيرة من مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت، جاء فيه بخصوص قضية اللاجئين: «إن الفلسطينيين

يشعرون بقوة أن قضيتهم هي أكثر من قضية لاجئين، وأنه يوافق على ذلك». بيد أن النصوص الواردة في خطاب ريغان، عارضت إقامة دولة فلسطينية، وأغفلت قضية اللاجئين.

في عهد الرئيس بوش الأب، عُقد مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١/١٠/٣٠، تحت رعاية أميركية مباشرة، وكان من أهم ما تضمنه خطاب الدعوة للمؤتمر أن المفاوضات بين الطرفين العربي والإسرائيلي سترتكز إلى قراري مجلس الأمن ٣٣٨، ٢٤٢. ومن المعلوم أن قرار ٢٤٢ يتضمن إشارة بسيطة لقضية اللاجئين، تقول: «يجب تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»، دون تحديد أنهم الفلسطينيون، حسبما يقتضيه سياق القرار. الأمر الذي أفسح المجال للإسرائيليين أن يطرحوا تفسيرهم الخاص بهم لهذا البند، فقالوا إنه يشمل أيضاً لاجئين يهودا لجؤوا إلى إسرائيل من الدول العربية بعد حرب عام ١٩٤٨.

وفي عهد كلينتون، وللمرة الأولى منذ صدور قرار رقم ١٩٤ عام ١٩٤٨، امتنعت الإدارة الأميركية عن التصويت على القرار، وفي العام الثاني لإدارة كلينتون، صوتت الولايات المتحدة ضد القرار. (كان التصويت على القرار يتم سنوياً). [١٠]

في العام ٢٠٠٠ طرح كلينتون موقفه من قضية اللاجئين، وتحدث عن حقهم في العودة إلى (المناطق) وليس (الديار)، وطالب إسرائيل بالقبول الجزئي بحقهم في العودة، واقترح تأهيل اللاجئين في أماكن اللجوء، وتوطين اللاجئين في دول مثل السويد، وكندا، وأستراليا. أما العودة إلى إسرائيل فتكون على قاعدة جمع شمل العائلات. [١١]

أما الرئيس بوش الابن، فقد قال في خطابه يوم ٢٠٠٢/٦/٢٤: «إن قيام دولة فلسطينية كان دوماً جزءاً من اهتماماته، ما دام حق إسرائيل محترماً في الوجود»، لكنه أغفل ذكر القرار ١٩٤، كأساس وضعته الشرعية الدولية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. في عهد «أوباما»، لم يجرِ أي تغيير جوهري على الموقف الأميركي من قضية اللاجئين، حيث استمر مسلسل التراجع عن المواقف السابقة بشأن إيجاد حل للقضية، وصولا إلى التراجع الأكبر في عهد «ترامب».

المحاولات الأميركية في عهد ترامب وبايدن

في عهد «ترامب»، تحول الموقف الأميركي تجاه قضية اللاجئين من الازدواجية والتهرب من القرار ١٩٤، والالتفاف عليه، إلى نكران قضية اللاجئين، والعمل على تصفيتها؛ فبعد خطوتها بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، قررت إدارة «ترامب» خطة أميركية جديدة، تتضمن عددا من الخطوات السياسية التي تستهدف في المقام الأول، وكالة الأونـروا،

وتتضمن الخطة الأميركية وقف الميزانيات وتمويل أنشطة الوكالة، مع طلب إسرائيل إعادة النظر في التفويض الذي تمنحه للوكالة للعمل والنشاط في الضفة الغربية، وذلك من أجل ضمان عدم تمكين الدول العربية من تحويل الميزانيات إلى الوكالة عوضا عن الإدارة الأميركية. وبجسب القناة الثانية الإسرائيلية، فإن إدارة «ترامب» تسعى للاعتراف بنحو ١٠٪ من عدد اللاجئين المعترف بهم حاليا فقط. ما يعني التمهيد إلى تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين. [١٢]

في البداية، قررت أميركا تخفيض مساهمتها في دعم وكالة الغوث، بنسبة الثلثين، أي من ٣٦٥ مليون دولار، إلى ١٢٥ مليون دولار سنويًا، ولم تقدم منها لعام ٢٠١٨ إلا ٦٠ مليون دولار. وكان التمويل الأميركي للوكالة يمثّل سابقًا ثلث ميزانيتها السنوية والبالغة ١,٢٤ مليار دولار؛ وهو ما يؤثّر جذريًّا في حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين المعتمدين على خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان. الأمر الذي دفع مدير عام الوكالة للإعلان عن تقليص خدماتها، كما عبر المفوض العام للأنروا «بيار كرينبول» عن قلقه ومخاوفه من انهيار الوكالة، داعياً الدول إلى دعمها.

الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة بتقليص مساهمتها في دعم الأونروا، جاءت في إطار التمهيد للحل الذي تروج له لتصفية القضية الفلسطينية، تحت مسمى «صفقة القرن»، حيث باتت هذه الإدارة لا ترى أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو سبب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط؛ بل إن استقرار المنطقة يأتي من خلال القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، ومواجهة الخطر الإيراني. وتأتي هذه الخطوة منسجمة مع توجهات «نتنياهو»، التي تسعى لإنهاء مهمة الوكالة. [١٣]

لم يكن قرار قطع التمويل الأميركي عن الأونروا مفاجأة؛ إذ أعلنت إدارة «ترامب» مطلع ٢٠١٨ عن تخفيض حجم الدعم السنوي الأميركي بنحو الثلثين، وكشفت مجلة «فورن بوليسي» عن رسائل بريد إلكتروني مسربة، توضح كيف ضغط «كوشنر» على مسؤولين آخرين في الإدارة للانخراط في «جهد جدي للتضييق على الأونروا». وبحسب تقارير إعلامية أميركية، فإن قرار وقف التمويل عن الأونروا اتخذ خلال اجتماع بين «كوشنر» ووزير الخارجية، «مايك بومبيو»، في حين أدّت السفيرة الأميركية السابقة لدى الأمم المتحدة، «نيكي هيلي»، دورًا مهمًّا في تبنّي القرار. وذلك على الرغم من معارضة وزارة الدفاع والمؤسسات الاستخباراتية الأميركية التي حذّرت من انزلاق المنطقة نحو العنف نتيجة انقطاع المساعدات عن الفلسطينيين. وقد جادل كل من «كوشنر»

و«هيلي» بأن الأونــروا أحدثت حالة من «الاتكالية» بين الفلسطينيين، وأن إصرارهم على حق العودة يناقض كون إسرائيل «دولة الشعب اليهودي»، ويديم الصراع، ومن ثمّ يعطّل إمكانية تحقيق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد أبلغت إدارة ترامب دولاً إقليمية بقرارها وقف التمويل عن الأونروا قبل أسابيع من إعلانه، وضغطت على دول مضيفة للاجئين، مثل الأردن، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، مقابل توجيه المساعدات المالية الأميركية إليها مباشرة، وهو الأمر الذي رفضه الأردن. [١٤]

تقوم الخطة الأميركية على تدابير لا تعترف بمكان تنقل اللاجئين عبر توارث الأجيال، وتحدد الخطة عدد اللاجئين الفلسطينيين بنصف مليون فقط، وليس ٥,٩ مليون، كما هو مسجل في الوثائق وعلى أرض الواقع. وتتضمن الخطة الأميركية سحب الاعتراف بوكالة الغوث، على أنها وكالة تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، والاكتفاء بالاعتراف بها مفوضية تعنى بشؤون اللاجئين عامة. يعقب ذلك وقف الميزانيات وتمويل فعاليات وأنشطة الوكالة. [١٥]

في عهد بايدن، تغير الموقف الأميركي بشكل إيجابي، أو يمكن القول إنه عاد إلى الموقف التقليدي، الموارب، لكن على الأقل أعادت أميركا دفع مستحقاتها لصالح الأونروا.

خلاصة

بدأ التغير في الإستراتيجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية بطيئا وخجولا، لكنه تغير مهم، ويجب البناء عليه، كان ريغان أول رئيس أميركي يقبل التعامل مع منظمة التحرير، حين بدأت مفاوضات مباشرة بين السفارة الأميركية في تونس ومنظمة التحرير. كان كلينتون أول رئيس أميركي يستقبل عرفات في البيت الأبيض، ويزور أراضي السلطة الفلسطينية، ويفتتح في غزة أول مطار فلسطيني، صحيح أنه رعى مفاوضات كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠)، إلا أنه حمّل الطرف الفلسطيني مسؤولية فشلها، وكان بوش الابن أول رئيس أميركي يتحدث عن دولة فلسطينية.

أما أوباما، ورغم تعاطفه إعلاميا مع الحقوق الفلسطينية، فإنه ترك الأمر للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون تدخل حقيقي منه، على مدار ثماني سنوات، تاركا الأمر لإسرائيل للاستمرار في بناء المستوطنات، دون أي ضغوط جدية، على الرغم من تمرير إدارته قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان أواخر أيام حكمه، وقد غادر البيت الأبيض دون أن يعطي أي تصور مقترح لحل الصراع الفلسطيني وإجبار الطرفين على القبول به، واكتفى بإدارة الصراع بدلاً من العمل على حله؛ فلم يخرج أوباما عن طريق أسلافه من رؤساء الولايات المتحدة بالتزامه بضمان أمن إسرائيل، وغض البصر

عن قضمها المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتحميل المسؤولية للجانب الفلسطيني بعدم تقديمه التنازلات من أجل تحقيقِ السلام.

أما إدارة ترامب فقد تبنت إستراتيجية مختلفة للتعامل مع القضية الفلسطينية، تختلف عن مقاربات الإدارات السابقة، فقامت بقطع المساعدات عن الأونروا، وأغلقت مكتب منظمة التحرير فى واشنطن، وأوقفت تمويل برامج شبابية فلسطينية، ونقلت مقر السفار الأميركية إلى القدس، وشرعنت الاستيطان ودعمت مشاريع الضم، واعترفت بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل؛ وتجاهلت كل القرارات الدولية، وعملت على تصفية ملف القضية، وكانت ورشة المنامة (حزيران، ٢٠١٩) التي عقدت تحت عنوان «السلام من أجل الازدهار»، محاولة أخرى لإفراغ القضية الفلسطينية من محتواها السياسي وتحويلها إلى قضية إنسانية اقتصادية تخلو من حقوق الفلسطينيين؛ ناهيك عن الضغوط التي مارسها ترامب على دول عربية كثيرة للتطبيع مع إسرائيل، ونجح في ذلك من خلال موافقة كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، بالتطبيع معها... وبذلك يكون ترامب قد أنهى عملياً سياسة اتبعها أسلافه بتأجيل قضايا الحل النهائى إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية توافقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

كان ترامب قد أعلن في كانون الأول ٢٠٢٠، عن «صفقة القرن» خلال مؤتمر صحافي عقده مع نتنياهو في البيت الأبيض؛ وأُعلن أن القدس عاصمة غير مجزأة لإسرائيل، واعترف بسيادة إسرائيل على المستوطنات والأغوار، كما طالب الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ولن يكون للاجئين الفلسطينيين الحق بالعودة. الأمر الذي رفضته القيادة الفلسطينية بشكل قاطع وواضــح، واعتبرتها انحيازا كاملا للطرف الإسرائيلي، وخطوات أحادية الجانب تهمل الطرف الفلسطيني، وتتجاوزه، بل وتمارس عليه الضغوط باعتباره الطرف الأضعف، من خلال القوة والتهديد.. [١٦]

تُظهِر صفقة القرن تجاوزا فاضحا للمرجعيات السياسية التقليدية لمسار التسوية، كقرارات الأمم المتحدة، واتفاق أوسلو، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الأخرى المُبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يُشكِّل انقلابا أميركيا تجاه حلّ الدولتين، وعلى السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية منذ عقود.

طوال العقدين الماضيين لم تتغير منطلقات السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية بشكل جدي وجوهري (إلا في عهد ترامب ولصالح إسرائيل)، وظلت السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية تنطلق من المحددات ذاتها، وهي أن أمن إسرائيل من أهم أولويات كل الرؤساء الأميركيين الذين تعاقبوا

على حكم البيت الأبيض، وأن أي تسوية مع الفلسطينيين ستكون لصالح إسرائيل في كل الحالات، ولكن قبل كل ذلك يجب أن توافق إسرائيل أولاً على هذه التسوية بما يضمن تطلعاتها في إقامة دولة يهودية موحدة على كامل مدينة القدس. [١٧]

لا شك في أن ضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية يعتبر أهم أولوية لها، وهذه النقطة تشكل محور سياستها الخارجية، ومعيارها في اتخاذ المواقف تجاه الصراع، حيث ظلت تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية في شروط التسوية وشكلها، وبالتالي فإن ضمان دعم إسرائيل على الصعد كافة، يعتبر أولوية لدى الولايات المتحدة ولا خلاف عليه بين كل الإدارات. وأي إدارة أميركية تحدثت عن تسوية عادلة ضمن حل الدولتين واجهت موجة من الانتقادات من اللوبي اليهودي، الذي يعد من أهم المؤثرين في صنع القرار الأميركي. وبهذا الانحياز الكلي إلى جانب إسرائيل، استطاعت إسرائيل التنصل من كل الاتفاقيات الدولية، والقفز فوق القانون الدولي، وبالتالي تم القضاء على مشروع حل الدولتين وعملية السلام برمتها.

صحيح أن إدارة بايدن مختلفة نسبيا، لكن من غير الصائب المراهنة على موقف أميركي إيجابي وقوي يجبر إسرائيل على القبول بالحقوق الفلسطينية وإنهاء الاحتلال.. فهذه مسألة دونها خرط القتاد.

الهوامش

١ الصفحة الرسمية للسفارة الأميركية في تل أبيب، https:// il.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-/ar

٢ تعرف إلى مكتب منظمة التحرير في واشنطن، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organization-/sandstructures/2017/11/19

٣ أكرم عدوان، **المواقف الأميركية من قضية اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨~ ٢٠٠٧**، قسم التاريخ/ كلية الآداب/ الجامعة الإسلامية، غزة ٢٠٠٩.

٤ أكرم عدوان، المواقف الأميركية من قضية اللاجئين، المصدر السابق.

٥ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول ـ ١٩٤٧ – ١٩٧٤، مراجعة وتدقيق، جورج طعمة. بيروت.

٦ أكرم عدوان، المواقف الأميركية من قضية اللاجئين، مصدر سبق ذكره.

٧ حمد سعيد الموعد، الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين، **صامد الاقتصادي**، العدد ١٠٦ كانون الأول ١٩٩٦- ص ٢٢٤.

٨ أكرم عدوان، المواقف الأميركية من قضية اللاجئين، مصدر سبق ذكره.

٩ أكرم عدوان، المواقف الأميركية من قضية اللاجئين، المصدر السابق نفسه.

١٠ أكرم عدوان، المواقف الأميركية من قضية اللاجئين، المصدر السابق نفسه.

١١ حسام رمضان أحمد، تطورات الموقف الأميركي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، دائرة شؤون اللاجئين، حركة حماس، الموقع الرسمي.

١٢ خطة أميركية لتصفية قضية اللاجئين، موقع عربي، https://arabic.sputniknews.com/ .٢٠١٨-٨-٢٦ world/201808261034866336-

١٣ محمد أبو حميد، موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين، مصدر سبق ذكره.

١٤ أسباب وقف تمويل الأنروا وخلفياته، الترا صوت الإخباري، www.ultrasawt.com/ .٢٠١٨-٩-٩

١٥ مصادر إسرائيلية: أميركا تستعد لإلغاء حق العودة، المصدر الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/news/ .٢٠١٨/٨/٢٦ arabic/2018/8/26

١٦ بدر أبو نجم، القضية الفلسطينية بين الإدارات الأميركية المختلفة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)، المركز الديمقراطي العربي، ١٤-٦-٢٠٢١، https://democraticac.de/?p=75476

١٧ بدر أبو نجم، القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

د. صائب عريقات في "دبلوماسية الحصار": شهادة عن قرب

عمر رمضان صبره*

* كاتب فلسطيني.

اسم الكتاب: "دبلوماسية الحصار - حصار الرئيس الخالد فينا ياسر عرفات"

المؤلف: د. صائب عريقات

الناشر: جامعة الاستقلال- القدس

سنة النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٥٧٨ صفحة

صدر هذا الكتاب عن جامعة الاستقلال، دار الاستقلال للثقافة والنشر، في العام ٢٠١٨، موزعاً على عشرة فصول، في ٥٧٨ صفحة.

تصدّرت الكتابَ مقدمةٌ كتبها اللواء توفيق الطيراوي، رئيس جهاز المخابرات العامة سابقاً، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس مجلس أُمناء جامعة الاستقلال، تحدث فيها عن الكتاب بالقول: "هذا الكتاب الرواية، وثيقة فلسطينية تاريخية صادقة من أحد أهم اللاعبين الرئيسين في السياق السياسي والدبلوماسي التفاوضي، وهو الدكتور صائب عريقات، الذي كان صادقاً أميناً في سرد الرواية، كما كانت عليه؛ لتستطيع الأجيال الاطلاع على تفاصيلها في أدق المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية وأخطرها، التي تُشكّل أرضية مهمة للبحث والنقد والمراجعة والتقييم والتقويم".

في مقدمة المؤلف يقول الدكتور صائب: "شرفت أن كنت شاهداً مباشراً على دبلوماسية سيد الشهداء ياسر عرفات في حصاره، إذ شاركت وعدداً آخر من الإخوة في معظم لقاءاته واتصالاته العربية والدولية والإسرائيلية، سواء تلك التي كانت تتم بشكل مباشر، أو غير مباشر".

تناول الدكتور عريقات في كتابه مرحلة (كامب ديفيد) التي سبقت انتفاضة الأقصى قائلاً: بعد فشل مفاوضات (كامب ديفيد) في عهد الرئيس الأميركي الأسبق (بيل كلينتون) ورئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي الأسبق (إيهود باراك)، اقتحم (أرئيل شارون) زعيم المعارضة في إسرائيل آنذاك، المسجد الأقصى بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية، كانت تلك الزيارة الاعتدائية شرارة انطلاق انتفاضة الأقصى. يعد شارون من رجال الكيان الصهيوني الأكثر دموية مع الشعب الفلسطيني، من مذبحة البقر مروراً بمذابح صبرا وشاتيلا، إلى المذابح التي اقترفها في الضفة الغربية وغزة، بعد تولية رئاسة حكومة الاحتلال بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨، فهو عقلية احتلالية عنصرية دموية وتوسعية واستعمارية احتلالية، وقد قال أرئيل شارون، في خطاب له عبر الإذاعة الإسرائيلية بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨: "جميعنا يجب أن يتحرّك، أن يركض، يجب أن نستولي على مزيد من التلال، يجب أن نوسّع بقعة الأرض التي نعيش عليها، فكل ما بين أيدينا لنا، وما ليس بأيدينا يصبح لهم".

بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد وسقوط

إيهود باراك، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية برئاسة شارون، وعودة شمعون بيريس إلى وزارة الخارجية، عقب فوز شارون بنسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين، الأمر الذي أكّد أن إيهود باراك كان بحق رئيس الحملة الانتخابية لشارون، على حد تعبير الدكتور صائب.

من خلال حوارات اللحظات الأخيرة بين الرئيسَيْن الفلسطيني ياسر عرفات، والأميركي بيل كلينتون، يتطرق الدكتور صائب في الفصل الأول إلى تلك الحوارات واللقاءات التي سبقت انتهاء ولاية كلينتون، واستلام الرئيس جورج بوش الابن الرئاسة الأميركية، واستلام شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية، مثيرا الانتباه في هذا الفصل إلى أهمية تركيز الرئيس عرفات والدكتور صائب على استخدام المصطلح الحقيقي للاسم، مثل: الحوارات حول حائط البراق، وليس حائط المبكى أو الحائط الغربي.

تحدث في الفصل الأول عن أفكار كلينتون الجديدة ثم تدرج إلى زيارة الرئيس عرفات الأخيرة إلى واشنطن بتاريخ ٢٠٠١/١/٢ ولقائه الرئيس الأميركي في البيت الأبيض، حيث اقتصر اللقاء في نهايته على الرئيسين، بالإضافة للدكتور صائب والدكتور نبيل أبو ردينة، ودينس روس، وروب مالي، والمُترجم جمال هلال.

يذكر الدكتور صائب في كتابه لقاءات الرئيس عرفات مع الرئيس كلينتون، ويوثق اللقاءات كافة تاريخيا، من العام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠١، حيث بلغت ٢٣ لقاءً رسمياً.

تحدث أيضاً عن اللقاءات الأمنية التي تمت قبل استلام شارون رئاسة الوزراء بالتفصيل، حيث يمكن الرجوع إليها، لكنه أثار ملاحظة حول أحد أعضاء الفريق الأمني، وهو الجنرال أمنون شاحاك، حيث يقول عنه: "شخصية إسرائيلية مميزة، ورجل ملتزم، ومؤمن بالسلام بين الشعبين الفلسطيني الإسرائيلي، جاء يسعى بكل ما للكلمة من معنى، لإنجاح المساعي للتهدئة وإعادة عملية السلام إلى مسارها الطبيعي".

يقول الدكتور صائب عن الرئيس عرفات: "هذا أسلوب رئيس ومركزي في أي حديث يدلي به الرئيس عرفات، فهو يريد أن يُشهد الناس دائماً على ما يقول، أي يقول: إذا كنتم لا تصدقونني، فلكم أن تسألوا فلاناً أو علّاناً".

يقول جلعاد شير: "إن شمعون بيريس لا يريد اتفاقاً، وشلومو بن عامي يريد اتفاقاً، هذا هو الانقسام في حكومتنا".

كما يقول جلعاد شير أيضاً: "إن ما قاله شلوموا بن عامي لا يمثل رئيس الوزراء، وأي خريطة تُقدَّم وأنا غير موجود، ليست رسمية).

تحدث الدكتور صائب عن هذا الاجتماع بالقول: " تدخلت، وقلت، على أي حال، نحن لا نتدخل في شؤونكم الداخلية، لكن نريد المفاوضات مع حكومة تمثل كل إسرائيل، نظر

إليّ شلومو بن عامي وقال: لا بد من تحديد الأمور من جانبنا".

يقول الدكتور صائب: إنه التقى مع جلعاد شير بعد اللقاء الموسع، وطرح خريطة بـ ٥٪ قائلاً: هذه الخريطة معروفة باسم (أبو مازن – بيلين)، وكان هذا يغضب أبا مازن، إذ كان يقول دائماً: لا يوجد شيء اسمه أبو مازن – بيلين".

من الأفكار الخطيرة التي طرحها الدكتور صائب خلال المحادثات مع الإسرائيليين على صعيد الأمن، أن الجانب الإسرائيلي كان يتمسك بعبارة: الخطر القادم من الشرق، لذلك كانوا يريدون البقاء في غور الأردن، وكانوا يريدون ما أسموه مواقع طوارئ في الضفة الغربية، والسيطرة على السماء بالكامل.

الفصل الثاني عنونه الدكتور صائب: (بوش في واشنطن وشارون في تل أبيب)، وتحدث فيه بشكل تفصيلي عن مكالمة الرئيس بوش الأولى مع الرئيس عرفات وقد طلب منه "بذل كل جهد ممكن لوقف العنف، باعتبار ذلك أساساً لإعادة عملية السلام إلى مسارها الطبيعي، وأساساً لتدخل الإدارة الأميركية الجديدة".

لقاء كولن باول وزير الخارجية الأميركية والرئيس عرفات:

يستنتج الدكتور صائب بشكل واضح، أن الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جورج بوش الابن، قد تبنت الموقف الإسرائيلي جملةً وتفصيلاً، فلا مفاوضات سياسية دون وقف أشكال العنف كافة، ثم بناء المؤسسات وتطوير الاقتصاد.

يقول باول: "القضية الأساسية تكمن في وقف العنف، بعد ذلك تبدأ المفاوضات" ثم يتابع: "الجانب الإسرائيلي قدم لي تقريراً موسعاً عن العنف، لابد من وقف العنف وإعادة الثقة، الرئيس بوش يؤمن بأن هذه الأرض يجب أن يتقاسمها شعبان، أولاً وقف العنف، وثانياً تطوير الاقتصاد، ثم المفاوضات السياسية، أميركا ستكون صديقة للجميع".

يقول وزير الخارجية الأميركي للرئيس عرفات: سمعت عن التقرير الذي توزعه حول اليورانيوم المستنفد، أو غاز الأعصاب، هذه ادعـاءات لا أساس لها من الصحة"، يقول الدكتور صائب إن أحد مساعدي الرئيس عرفات قدّم تقريراً للرئيس عرفات بعنوان: استخدام اليورانيوم المستنفد من قبل إسرائيل، وقد وزّعه الرئيس دون أن يقرأه، وبعد قراءة التقرير من الدكتور صائب، تبيّن أن التقرير يقول: إن إسرائيل لا تستخدم اليورانيوم المستنفد. وبناء على ذلك طلبتُ من الرئيس عرفات عدم توزيع التقرير، إلا أنه كان عندما يأتي أي وفد، يقوم بتوزيع التقرير.

ثم يتطرق عريقات إلى زيارات الرئيس عرفات الخارجية، مبيناً أنها استمرت إلى أن بدأ التحضير لمحاصرته، حيث إن الرئيس عرفات

لم يقبل شروط شارون، ولا ما يطرحه الرئيس بوش بضرورة وقف العنف أولاً، وعملية السلام ثانياً. حيث بدأت أسطوانة (عرفات ليس شريكاً) (ولا يوجد شريك فلسطيني) فالجنرال عاموس جلعاد رئيس قسم التقييم في استخبارات الجيش الإسرائيلي أطلق هذه الحملة، مطلع العام ٢٠٠١، عندما قال في تقرير للحكومة الإسرائيلية: "زعيم منظمة التحرير الفلسطينية أطلق الانتفاضة الفلسطينية ويقوم بتوجيهها". وقد ذكر الدكتور صائب أن شعار (عرفات الإرهابي) كان قد استخدمه شاوؤل موفاز رئيس الأركان في حكومة بنيامين نتنياهو منذ العام ١٩٩٨.

يعتمد الدكتور صائب في كتابه على كتاب (السنوات الضائعة) لتشارلز أندرلين، فيقتبس منه: "جلعاد شير مدير مكتب باراك، عبر عن أسفه لأنه خلال الأربعة أشهر الأولى من الانتفاضة، لم يتعاون الجيش الإسرائيلي مع جهود رئيس الوزراء للتهدئة، لقد كانت الدلائل تشير إلى أن الجيش خرج في الكثير من الأحيان عن تعليمات الحكومة، ولم ينصع لأوامر باراك بفتح بحر غزة للصيد، ولم يقم بسحب الدبابات، ولم يرفع الحواجز".

وقوله: "كانت خطة رئيس الأركان الإسرائيلي شاؤول موفاز تعتمد على استخدام أكبر قدر من القوة العسكرية: براً وبحراً وجواً وكان عنوان الخطة حقول الشوك".

بدأت الحملة ضد عرفات بأميركا وبعض دول العالم من خلال شعارات: (عرفات ليس شريكاً) (لا مفاوضات قبل وقف العنف) (شارون فقط من يستطيع صناعة السلام) (الرئيس عرفات يمول ويوجه العنف، ويقوم بشراء الأسلحة وتخزينها).

يطرح الدكتور صائب السؤال: "ولكن، هل سينجحون مع الدول العربية؟ هل سيجدون في القيادة الفلسطينية أخوة الرئيس عرفات ورفاقه من يتعاون معهم للقضاء على قيادة الرئيس عرفات؟".

يقول الدكتور صائب عن حركة حماس: "لا شك في أنها كانت تدرك كل ما يدور، لذلك استغربت كثيراً عندما قامت حماس بالإعلان عن تفجير انتحاري في نتانيا في ٢٠٠١/٣/٤".

كما تحدث أيضاً عن اللقاءات السرية وعن أول هذه الاجتماعات بالوفد الإسرائيلي الذي وصل المقاطعة بلا صحافيين، حيث ضم الوفد الإسرائيلي عمري شارون نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، ومعه يوسي جونيسار الذي كان نائباً لرئيس (شين بيت)، ثم أصبح رجل أعمال لديه الكثير من العلاقات الاقتصادية في الجانب الفلسطيني، وخاصه مع خالد سلام المستشار الاقتصادي للرئيس عرفات.

يعقب الدكتور عريقات على الاجتماع بأنه قد علم عنه صبيحة اليوم التالي من الرئيس عرفات، الذي قال: "جاؤوا برسالة واحدة مفادها: وقف

العنف والإرهاب، وأنه عندما يتوقف العنف تبدأ المفاوضات" وهذا الحديث نفسه سمعه من وزير خارجية أميركا كولن باول.

في زيارة وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب إلى المقاطعة يقول الدكتور صائب: سألت الوزير: "هل تحدث شارون عن حل انتقالي طويل الأمد؟" فأجاب: (بعد لقائه شارون): "نعم، قال إنه مستعد لحل انتقالي طويل الأمد، وإن أحمد قريع أبو العلاء، يتحدث بهذا الشأن".

تدخل الرئيس عرفات قائلاً بغضب: "ما تحدث به أبو العلاء حول الحل الانتقالي طويل الأمد هو رد على بيريس، فنحن لا يمكن أن نوافق على ذلك".

ثم يقول الدكتور صائب: "لا أستطيع التطرق إلى موضوع الرئيس عرفات ومحاولات تهميشه وعزله وتصفيته؛ حيث ما زلت أجمع المعلومات الدقيقة والمحاضر عن هذا الموضوع، وقد يحتاج هذا إلى كتاب آخر في المستقبل".

ثم ينتقل إلى تقرير ميتشل في الفصل الثالث الذي عنونه بـ (عرفات لم يعد شريكاً)، حيث يعقب شارون على التقرير: "لقد ارتكب إيهود باراك خطأ تاريخياً جسيماً بقبوله تشكيل هذه اللجنة، لقد وضع إسرائيل تحت رحمة محكمة دولية".

ثم ينتقل للحديث حول تقرير (تنت) رئيس المخابرات الأميركية، فيتحدث عن لقاء تنت مع عرفات، فقد قال تنت: "أنا لست هنا لإجبارك على أي أمر، ولن أطلب منك القيام بأي شيء"... "أُريد أن أقول لك: إن إيران تلعب على الثقيل في أراضيكم".

وبعد طلب (تنت) من عرفات أن يوقع على الرسالة، فقد أخبره عن موافقته على الرسالة، فقدمها باللغة العربية واللغة الإنجليزية، دون توقيع، فقرأ (تنت) الرسالة باللغة الإنجليزية، وطلب من الرئيس عرفات التوقيع عليها، فوقع الرسالة التي بالنسخة العربية، إلا أن تنت أصر على أن يقوم الرئيس بالتوقيع على النسخة الإنجليزية، وبالفعل وقعها أبو عمار على غير عادته.

ينتقل الدكتور صائب في كتابه للكثير من اللقاءات التي تمت في فلسطين أو خارجها، ومن ضمنها لقاء الرئيس عرفات في الرياض مع الأمير سلطان، الذي رد على أبو عمار بغاية الصدق حول طلبه عقد قمة عربية قائلاً:

"ماذا عن جدوى عقد قمة عربية؟ لنكن واقعيين، القمة تعقد للقيام بعمل ما، أما أن نأتي للقمة لنشر غسيلنا، والطلب من العالم مساعدتنا دون مساعدة أنفسنا، فهذا سيكون فضيحة لنا، لأننا لا نملك شيئاً الآن".

في السياق ذاته، قال الرئيس مبارك لأبو عمار: "قمة عربية لن تكون ذات جدوى الآن، ولا فائدة من الذهاب إلى مجلس الأمن".

ينتقل الدكتور صائب بالحديث عن

تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول وحرب أفغانستان على القضية الفلسطينية.

يقول: "بعد اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي، استمرت الحكومة الإسرائيلية في حصار الرئيس عرفات، وربط اسمه بالإرهاب في الأوساط الأميركية والأوروبية والعربية". ويتابع: "الكارثة على الشعب الفلسطيني: فقد وصلت النجاحات الإسرائيلية إلى الساحة الفلسطينية، حيث أصبح الحديث عن عدم قدرة الرئيس عرفات على السيطرة وعدم رغبته في وقف العنف الشغل الشاغل لعدد لا بأس به من الساسة الفلسطينيين، خاصة أثناء لقاءاتهم مع مسؤولين أجانب".

وعن لقاء الرئيس عرفات مع رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني، يقول إنه قدّم أفضل نصيحة للرئيس عرفات، فقد كان واضحاً وصادقاً، تحدث كصديق، ووضع النقاط على الحروف، إذ قال للرئيس عرفات ما يجب أن يسمعه، وليس ما يحب أن يسمعه، عندما قال له: "أنا أتحدث معك بصراحة، عليك الآن تحقيق هدنة، ثم تعمل لتحويل الهدنة إلى مسار سلام، ليس أمامك خيار آخر، إن أردت أن تفصل بين القضية الفلسطينية والإرهاب، في عالم ما بعد ١١ أيلول".

وعن اجتماعات الجمعية العامة يقول: إنها – بالعادة - تعقد في أيلول من كل عام، إلا في العام ٢٠٠١ ، فقد تم تأجيلها إلى تشرين الثاني بسبب أحداث أيلول، والحرب على أفغانستان، وقد شارك الرئيس عرفات في هذه الدورة، فقد أبلغ القنصل الأميركي رون شلكر الدكتور صائب أن الرئيس بوش لن يقابل الرئيس عرفات، وأن الذي سيقابله هو وزير الخارجية الجنرال كولن باول، لقد رفض الرئيس بوش مقابلة الرئيس عرفات رغم وجودهما في غرفة واحدة على عشاء الأمين العام للأمم المتحدة، لذا كان الرئيس عرفات في غاية الغضب، وكانت تلك هي الرحلة الأخيرة للرئيس عرفات إلى الولايات المتحدة الأميركية، فقد تمت مقاطعته وكان ذلك بداية مقاطعة الرئيس عرفات والضغط عليه.

ينتقل الدكتور صائب للحديث عن حرب شارون المعلنة ضد الرئيس عرفات، فكان يدمر مقرات السلطة الوطنية وحركة فتح، إضافة إلى عمليات الاجتياح، والقصف المستمر، بينما يطالب الرئيس عرفات بوقف العنف، فقال للجنرال زيني: "أعجب لأمركم كأميركيين وإسرائيليين، أنتم بالفعل تكبلون أيدي الرئيس عرفات، وتكتمون عينيه وتلقونه في البحر، ثم تقولون: إنه لا يسبح، لا ينفعنا، أو إنه يغرق، فلا حاجه لنا به".

استمر شارون في حربه، فمنع الرئيس عرفات من السفر، وهنا يقول الدكتور صائب: "إنه كان يشعر بالحزن العميق، حتى إنه لم يسيطر على مشاعر الحزن أمام الرئيس عرفات، لأنه يعرف أهمية السفر والمؤتمرات

بالنسبة إليه، فقد كلفني إلقاء كلمة نيابة عنه أمام مؤتمر وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي في الدوحة ٢٠٠١".

لقد استمر شارون في تحميل المسؤولية للرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية، عن كل عملية مسلحة أو فدائية (انتحارية) تقوم بها حركة حماس، ولا يلوم حركة حماس نفسها.

بداية العام ٢٠٠٢ كانت بداية صعبه على الرئيس عرفات؛ حيث صعّدت إسرائيل الاقتحامات والاغتيالات والإغلاق والحصار، وقد طلب آرون ميللر والجنرال زيني الاجتماع بالرئيس عرفات بعد الاجتماع السري مع شارون ورئيس الموساد وأبلغاه: "لقد رصدنا سفينة في ميناء كيش الإيراني، اسم السفينة (kairne A) ثم في ١٤ كانون الأول ٢٠٠١ غادرت السفينة الميناء الإيراني في اتجاه مضيق هرمز وبحر العرب، وبالتنسيق مع البحرية الأميركية رصدت السفينة في ميناء الحديدة اليمني، ثم غادرت إلى قناة السويس، ووجهة الأسلحة كانت إلى قطاع غزة".

طلب أبو عمار من الدكتور صائب الاتصال بالقنصل الأميركي، لمعرفة ما تريده أميركا لطيّ صفحة سفينة (kairne A)، وما الذي يريده الإسرائيليون لطي صفحة اغتيال رحبعام زئيفي وزير السياحة الإسرائيلي؟

لقد طلب الوزير كولن باول أن يغلق ملف السفينة باتخاذ الإجـراءات بحق المتورطين بالحادث، حيث التقى الوزير مع أبي علاء قريع وخالد سلام، وأبلغهما بضرورة اعتقال الذين خططوا وشاركوا في عملية اغتيال الوزير زئيفي.

وبالفعل وقع الرئيس عرفات الرسالة التي أرسلها إلى وزير الخارجية الأميركي، بعد أخذ رأي كلٍّ من أبي مازن، وأبي علاء ومحمد دحلان وحسن عصفور. يقول عريقات هنا: "والأهم أن الرئيس عرفات كان حريصاً كل الحرص على عدم الزج باسم إيران أو حزب الله في مسألة السفينة (kairne A) حيث طلب مني إدراج النص المتعلق بهما في الرسالة".

في بداية العام ٢٠٠٢ طرح الصحافي الأميركي توماس فريدمان مقالاً في صحيفة (نيويورك تايمز)، تضمن مبادرة من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، مفادها: "إنه في حال انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فإن جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ستقيم علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل". وقال أيضاً: "نحن لا نرفض وجود إسرائيل، وإنما نرفض ممارسات قيادات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني". وقد تطورت هذه المبادرة وطرحت على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وصدرت المبادرة عن قمة بيروت، وقد أقرتها أيضاً منظمة المؤتمر الإسلامي التي اعتبرها

الدكتور صائب أهم مبادرة عربية منذ ١٩٤٨ وهي تمثل تحولاً استراتيجياً في العمل السياسي العربي والإسلامي.

للأسف رد شارون برفض المبادرة، وقال عنها إنها خطيرة على أمن إسرائيل وغير مقبولة، بينما العالم العربي اليوم لم يلتزم بمبادرته، بل قام بتوقيع اتفاقيات التطبيع والزيارات العلنية لإسرائيل، وزيارة قادة إسرائيل إلى الدول العربية، ولم يتم انسحاب إسرائيل من أي أراضٍ، بل ضيقت إسرائيل الخناق على الشعب الفلسطيني، وأصبحنا دون أُفق سياسي.

ردت إسرائيل على مبادرة السلام العربية بعملية عسكرية سمتها (الدرع الواقي)، نهاية آذار ٢٠٠٢ حيث اقتحمت الدبابات الإسرائيلية رام الله والمقاطعة، حتى خرج الزعيم الخالد ياسر عرفات، وأطلق خطاباً للعالم: "يريدونني طريداً، أو أسيراً، وأنا أقول: شهيداً، شهيداً، شهيداً". وخرج شارون، وقال: "نحن في حالة حرب"، وقد اقتحم مدن الضفة بما فيها حارة كنيسة المهد ومخيم جنين والمدن الأُخرى.

استمرت محاصرة الرئيس عرفات، وتواصلت اللقاءات الأميركية من الجنرال زيني إلى الجنرال كولن باول، وهنا يتحدث الدكتور صائب في كتابه بالتفصيل عن تلك اللقاءات المتكررة، وينقل حديث باول للرئيس عرفات: "سيكون هناك تقدم عندما تكون الولايات المتحدة في مقعد القيادة، دون الولايات المتحدة لن يحدث شيء، قد تكون هناك بيانات من أوروبا واليابان والأمم المتحدة، الحديث عن الأوروبيين والعرب لن يفيدك في شيء والقوات الدولية لن تأتي، باختصار لن يحدث شيء إلا من خلال القيادة الأميركية".

ثم قال: سيدي الرئيس: "أنت تنظر إلى آخر شخص ما زال على استعداد للتعامل معك في الإدارة الأميركية" قالها بلغة التحذير والتهديد الأميركي، وطلب من الرئيس عرفات وقف العنف والعمليات الانتحارية.

ويتحدث أيضاً عن اللقاء المشترك الفلسطيني الأميركي، وقد تم الاتفاق على العديد من النقاط التي تطرح من أجل أن تطبق على الأرض من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبعد عرض الملخص على الرئيس عرفات، قال للدكتور صائب: "ما أخشاه أن يعرض الوزير كولن باول هذه الأفكار على شارون ويرفضها، ومن ثم يأتون إلينا يوم الأربعاء بأفكار مختلفة، قد نضطر إلى رفضها، ثم يوجه اللوم لنا".

ثم تناول الكتاب الحديث عن اللقاء الأخير بين الرئيس عرفات وكولن باول، فتحدث الرئيس عرفات معه باستفاضة بحضور الوفدين الفلسطيني والأميركي، يقول: سأختصر هذا اللقاء بهذه الكلمات، مما قاله كولن باول: "كنت أحاول أن يتم ذلك أثناء وجودي، لكن المسائل بحاجة إلى حلول، سأذهب إلى واشنطن، وسأُقدم تقريراً للرئيس بوش حول ضرورة الانسحاب

الفوري". فرد الرئيس عرفات: "العدوان يستمر علينا وعلى شعبنا ويبدو بأننا نتجه من السيئ إلى الأسوأ" فرد عليه كولن باول: "إذا وجدنا حلولاً لكنيسة المهد، وللمطلوبين في المقاطعة، فسينسحبون من بيت لحم ورام الله بما فيها المقاطعة". قاطعه الرئيس عرفات قائلاً: "لن أسمح بتسليم أي فلسطيني لإسرائيل، ولن أسمح بإبعاد أي فلسطيني خارج بلده".

يقول الدكتور صائب معقباً على موقف الرئيس عرفات: لم أُصدق ما سمعته من الوزير باول، لقد كان تراجعاً كلياً عما سمعناه في أريحا، لقد تبنى بشكل شامل أفكار شارون، كدت أنفجر ومن دون مقدمات قررت التدخل والحديث بصراحة: "ما عرضتَه يا سيادة الوزير، هو خطة شارون". وبدأ بقية الفريق الفلسطيني بعتاب الوزير باول على ما طرحه.

في الفصل السادس ينتقل إلى الحديث عن قرار إسرائيل بناء الجدار الفاصل، وفشل زيارة كولن باول، فقد علم شارون أن كارل روف كبير موظفي البيت الأبيض قال له: "لا تتحدث عن عقد مؤتمر سلام"، فلخص مستشار كولن باول الأمر: "لقد عرف شارون موقف البيت الأبيض، فقرر إهمال كولن باول".

جاء وزيرا خارجية تركيا واليونان في زيارة مشتركة على الرغم من المشاكل التاريخية بينهما، وقابلا الرئيس عرفات بحضور الدكتور صائب، وخلال حديثهما قالا: "نحن نشعر بأن هناك حاجة لطرف ثالث، وعلمنا أن هناك مفاوضات فلسطينية إسرائيلية تجري حول حصار كنيسة المهد وحصار المقاطعة في رام الله".

يقول عريقات هنا إنه فوجئ مما قاله الوزيران، وتبين له أن الرئيس عرفات كلف النائب بالمجلس التشريعي صلاح التعمري بالتفاوض مع الجانب الإسرائيلي حول كنيسة المهد، وكلف محمد دحلان وخالد سلام بلقاء عمري شارون نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي لإيجاد حل للحصارين.

ينقل الدكتور صائب التفاصيل والأحداث التي بحوزته كافة، حول اتفاق نقل "الشوبكي وسعدات والرفاق الأربعة" من مقر المقاطعة برام الله إلى مقر مقاطعة أريحا في إحدى عشرة نقطة، ويقول في إحداها: "جرت اتصالات فلسطينية إسرائيلية بهدف رفع الحصار عن الرئيس عرفات وعن كنيسة المهد"، ويستطرد "للأسف بقي ملف هذه الاتصالات وما تم الاتفاق عليه غير معروف إلى يومنا هذا". ويقول في الهامش "الأخ محمد دحلان والأخ خالد سلام (محمد رشيد) توليا مسؤولية هذه الاتصالات".

ثم أرفــق في كتابه وثيقة نص الورقة البريطانية الأميركية لعمليات المراقبين الأميركيين، والإجــراءات الفلسطينية لسجن أريحا، وسيبقى هذا الاتفاق سراً، من الأسرار التي لم تتم معرفتها لغاية اليوم.

بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٩ تم الإعلان عن اتفاق حول كنيسة المهد في بيت لحم "لا يوجد أي ملفات حول هذه المفاوضات أيضاً أو حتى نص للاتفاق"، وبتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٢ أعلن رسمياً أمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس رفضه اتفاق كنيسة المهد وإبعاد مواطنين فلسطينيين".

ثم ينتقل في كتابه إلى اعتقال الشوبكي وسعدات ورفاقه الأربعة، في صباح ٢٠٠٦/٣/١٤ انسحبت فرقة الرقابة من سجن المقاطعة في أريحا عند الساعة ٩:٢٠ صباحاً دون سابق إنذار، الدبابات الإسرائيلية سارعت إلى حصار المقاطعة، وبدأت عملية الاقتحام الساعة ٩:٢٥ صباحاً، أي بعد خمس دقائق من انسحاب فرق الرقابة، ما يدل على عمق التنسيق بين أميركا وبريطانيا وإسرائيل.

يقول الدكتور صائب: "بقي أن أقول إن سبب موافقة سعدات والشوبكي والإخوة الأربعة على القدوم إلى سجن أريحا كان المحافظة على حياة الرئيس عرفات وعدم إحراجه" هذا ما قاله سعدات والشوبكي والأخوة الأربعة.

نعود إلى الفترة السابقة: فقد بدأت حملة تحريض من شـارون وبوش ضد الرئيس عرفات، حيث بدأ الحديث عن إصلاح السلطة الفلسطينية، وبعد عقد اجتماع بين بوش وشارون حصل شارون من الرئيس بوش في هذه الزيارة على تعهد بعدم إجراء أي مفاوضات سياسية مع السلطة قبل تنفيذ برنامج الإصلاح. وقد اتفقت أميركا وإسرائيل على أن عرفات قد أصبح غير ذي صلة، وبدأت سلسلة نشاطات إسرائيلية وأميركية وعربية وللأسف فلسطينية، للبحث عن بدائل للرئيس عرفات، وكيفية الاستمرار بالتعامل مع السلطة الفلسطينية دون عرفات، من خلال برنامج الإصلاح على الطريقة الأميركية التي يقول عنها د. صائب: "لا أرغب في ذكر الأسماء في هذه المرحلة، ولكن سيأتي الوقت المناسب للكشف عن التفاصيل كافة".

يفتتح الفصل السابع بعنوان (التخلص من الرئيس عرفات وخطة خارطة الطريق)، عندما قال الرئيس بوش: "أنا أدعو الشعب الفلسطيني لانتخاب قيادة جديدة، لا يكون لها ضلع في الإرهاب، أدعوهم لبناء ديمقراطية قادرة على الحياة، على أساس الحرية والتسامح".

يقول د. صائب: بدأت أصرخ على الأخ نبيل أبو ردينة، وأسال لماذا يصدر الرئيس عرفات ترحيباً بخطاب حكم عليه وعلى القضية الفلسطينية بالإعدام؟ فرد عليه: "لا أعلم، لقد جاء الأخ ياسر عبد ربه، واقترح عليه إصدار هذا البيان".

يقول عريقات: "شعرت بحزن شديد، فالمسألة هذه المرة لا يمكن علاجها أو التعامل معها من خلال الفهلوة السياسية".

ثم يتحدث د. صائب عن لقاءاته في القاهرة

مع المسؤولين المصريين بتكليف من الرئيس عرفات، وينقل على لسان الوزير عمر سليمان: "شارون يريد إسقاط الرئيس عرفات، ويجب ألا يسمح له بذلك، علينا إيجاد شخص مخول من الرئيس عرفات" وأضاف: "سمعنا أن نبيل شعث يبحث مع السعودية وضع دستور فلسطيني جديد، ثم سيقوم بعد ذلك بعرضه على الأميركيين، والأســاس في هذا الدستور سيكون نقل الصلاحيات من الرئيس عرفات إلى رئيس وزراء مخول".

يقول على لسان الرئيس مبارك: "إذا كنتم تعرفون هذه الحقيقة، فلماذا تقومون بكتابة دستور جديد مع أميركا، عليكم توحيد صفوفكم والالتفاف حول الرئيس عرفات".

ثم يتحدث د. صائب عن لقاءاته بتكليف من الرئيس عرفات في مصر والأردن، ولقاء شمعون بيريس، حيث كانت تتركز هذه المحادثات حول الدستور الجديد، واستحداث منصب رئيس وزراء، يقول عن لقائه مع د. مروان المعشر وزير خارجية الأردن: "علمت من واشنطن أن رايس وباول لم يتطرقا إلى موضوع الرئيس عرفات".

يرد في بداية الفصل الثامن: أنه في شهر تشرين الأول ٢٠٠٢ قال وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأميركي: "هذا وقت صعب للفلسطينيين والمنطقة، وسأتحدث معكم اليوم بصراحة، الرئيس بوش في غاية الجدية حول الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية، ولقد كلفنا وضع خطة للوصول إلى هذا الهدف، نحن وضعنا عناصر الخطة، وهي ليست مثالية، هناك مجال للتحسين". التقى عقب ذلك الوفد الفلسطيني برئاسة أبي العلاء قريع، وآخرين، وقد وضع بيرنز خطته التي بدأها بالأمن، وقد طرح عليه ياسر عبد ربه تساؤلاً حول خطته: "من سيضمن هذه الخطة وتنفيذها على الأرض؟ هناك شائعات تقول إنكم تطرحون هذه الخطة لتغطية مخططاتكم في العراق".

يقول د. صائب في معرض رده على خطة بيرنز: "الدولة ذات الحدود المؤقتة لن تكون خياراً فلسطينياً على الإطلاق" ويتابع: ما إن أكملت هذه الجملة حتى تدخل نبيل شعث، وقال: "لكن إذا كانت الدولة ذات الحدود المؤقتة محطة على الطريق، مع تواصل جغرافي وإزالة المستوطنات من قطاع غزة، فقد تصبح الدولة ذات الحدود المؤقتة مقبولة لدى الفلسطينيين". يقول عريقات: دهشت جداً من طرح نبيل شعث الذي أكمل: "نحن ننظر بإيجابية إلى خطتكم، فهناك التزام من الرئيس بوش، وعلينا أن نقوم بما علينا حتى يبقي الرئيس بوش مهتماً".

يقول بعد لقاء بيرنز ذهبنا إلى رام الله لمقابلة الرئيس عرفات، لنعرض عليه ما طرحه بيرنز، ثم للتوجه إلى تل أبيب، لمقابلة شمعون بيريس والوفد المرافق له، حيث قال بيريس: "أرجو ألا تضيعوا الفرصة، تعاملوا بإيجابية مع ما

طرحه بيرنز".

يختتم عريقات حديثه عن هذه الزيارات واللقاءات بتقييم شامل لخطة وليام بيرنز لما هو مطلوب عربياً وإسرائيلياً وفلسطينياً، ومن ثم لقاءاته مع السفير سترفيلد، لاستكمال الخطة الأميركية وطرح الحوار المشترك بينهما بالتفصيل.

ثم تحدث عن زيارة اللواء عمر سليمان للرئيس عرفات برام الله، ومباحثاته بالتفاصيل حول الخطة الأميركية والأحداث الجارية، إذ قال إن اللواء عمر سليمان تحدث أمامنا عما هو مطلوب من الرئيس عرفات وما هو مطلوب من حماس، كان واضحاً أن قيادة الشعب الفلسطيني لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية فقط، فهناك حركة حماس التي تتصرف الآن وكأنها صاحبة الأمر والقرار للشعب الفلسطيني، وأنها تملك القرار، فهي قادرة على تدمير أو إسقاط أي محاولة لتعزيز السلطة الواحدة، وأنها لو كانت معنية بوقف الحصار عن الرئيس عرفات، على سبيل المثال، لسعت لتثبيت التهدئة المتبادلة والمتزامنة، لكن الهدف لم يكن التهدئة، وإنما كانت التهدئة للتوصل إلى الهدف، والمتمثل بترسيخ حركة حماس كمرجعية للشعب الفلسطيني، وإن لم تكن المرجعية الوحيدة فلا مرجعية دون حماس.

يستمر بالحديث حول جولات المحادثات الإسرائيلية والأميركية، بالإضافة للقاءات الفصائل الفلسطينية والمصريين حتى بداية عام ٢٠٠٣ وصدور قرار تأجيل خارطة الطريق من اللجنة الرباعية إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، وعلى الجانب الفلسطيني استمرار انعقاد المجلس التشريعي حول لقاءات الإصلاح واستحداث منصب رئيس الوزراء.

يقول د. صائب: بعد قرار تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والهيئات المحلية الفلسطينية "كان واضحاً تماماً أن إسرائيل والإدارة الأميركية لا تريدان إجراء أي انتخابات، فأي انتخابات ستجري ستعطي الشرعية للرئيس عرفات".

"كان هذا الموقف الأميركي والإسرائيلي معروفاً للقاصي والداني، لكن مع الأسف الشديد هناك شخصيات فلسطينية قيادية من كل فصائل العمل السياسي تحاول إلقاء اللوم على الرئيس عرفات".

ثم يقول: "لديّ الكثير من الوثائق الخطيرة حول هذه المرحلة، منها لقاءات بين شخصيات فلسطينية بارزة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية مع أركان حكومة شارون وإدارة الرئيس بوش والعديد من الإدارات الأوروبية والأنظمة العربية وسيأتي الوقت المناسب لعرضها ببحث علمي يُترَك للأجيال القادمة".

لقد رحل الدكتور صائب، ولم يكتب هذه الوثائق ببحثه العلمي. فيقول: إن لم نتمكن نحن من القيام بالنشر، فالوثائق الإسرائيلية

والأميركية والإسرائيلية والأوروبية التي تعتبر سرية غداً ستنشر.

ثم تطرق للقاء ممثل الاتحاد الأوروبي ميجال موراتينوس بالرئيس عرفات، بعد أن ذرف الدموع ولم يكمل كلمته، عندما طلب الرئيس عرفات السفر إلى ماليزيا لحضور مؤتمر عدم الانحياز: "أنت تعرف أن شارون لن يسمح لك، وأنا أدرك معاناتك ومعاناة الشعب الفلسطيني، وأعرف ماذا يعني أن يكون عرفات محاصراً".

ثم يُفرد د. صائب الفصل التاسع، للحديث عن الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة الرئيس محمود عباس، وتشكيلها وآلية عملها، والمحادثات التي أجرتها مع الأطراف كافة، بالإضافة للقاء أبي مازن ووزير الخارجية الأميركي، وتركيز الأميركيين على قضايا الأمن. وقد أرفق د. صائب بالتفصيل توثيقاً للالتزامات المترتبة على الفلسطينيين والإسرائيليين، والالتزامات العربية والدولية، لتطبيق خارطة الطريق.

يختتم الفصل التاسع بكلمة للرئيس عرفات حول خطة شارون للانسحاب من غزة: "هو الآن يفكر بإعادة الانتشار من قطاع غزة، بعد أن دمّر جميع أجهزتنا، الأمنية يريد تسليم قطاع غزة لحماس التي تملك من القوة أكثر منا في قطاع غزة، لأنه يريد تدمير خيار الدولتين، وسوف يقول انسحبنا من قطاع غزة، واستولت عليه حماس كحجة علينا".

يفرد الفصل العاشر للحديث عن خطة فك الارتباط عن قطاع غزة، والموقف الأميركي والإسرائيلي والعربي، وكيف تخلص شارون من خارطة الطريق، واستبدلها بخطته فك الارتباط والانسحاب من عزة، والموافقة الأميركية على ذلك.

ويتطرق أيضاً إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، حول جدار الفصل العنصري في الأراضي المحتلة وأهميته.

ثم يختتم الفصل العاشر برحيل الرئيس الخالد ياسر عرفات صباح الخميس ٢٠٠٤/١١/١١، ويقول: "سيأتي اليوم الذي نعرف فيه حقيقة جريمة قتل ياسر عرفات، الذي حوصر وقُتِل مظلوماً، وسيأتي اليوم أيضاً لنعرف كل من تساوق مع طروحات التشكيك بقيادة الرئيس عرفات ومصداقيته".

ختاماً، يقول د. صائب: "نقطة الارتكاز عند الرئيس بوش كانت أنه عندما يختار الشعب الفلسطيني قيادة جديدة سيكون ذلك أكثر أقصر الطرق إلى الدولة، للأسف هناك من صدّق، ولا مجال للدخول في ذلك الآن، فكتابة التاريخ لا تنتهي أبداً، مهما طال الزمن، ولن تطمس الحقائق مهما كانت براعة من يحاول طمسها أو تزييفها أو إنكارها أو قلب الحقائق لأن ملفات ووثائق الدول ستكون متوفرة للجميع في وقت قريب".

ثم يقول: "اليوم نسمع نتنياهو، ووزير

دفاعه ليبرمان، ونسمع سفير أميركا في تل أبيب ديفيد فريدمان وغيرهم، يكررون الأسطوانة المشروخة بأن الرئيس محمود عباس ليس شريكاً ولا يريد السلام".

التاريخ لا يكرر نفسه، ولكن هناك من الناس من لا يتعظون بتجارب التاريخ، ولا يتعلمون من الأخطاء.

لقد رحل الدكتور صائب عريقات - رحمه الله - ولم يكتب كل ما يعرفه، فقد كان لديه كنز معلومات، لم يفصح عنه، وسيبقى المواطن الفلسطيني بحاجة ماسة لمن يكتب له التاريخ الفلسطيني كما هو، وليس بصيغه الرواية، حتى لا يدخل الخيال بما يكتب عن قضيته العادلة، فبقيت أسرار اتفاق كنيسة المهد واتفاق الشوبكي وسعدات ورفاقه الأربعة، والاتصالات الفلسطينية التي حملت الرئيس عرفات المسؤولية عما وصلنا إليه، طيّ الكتمان، ولن تكون طيّ النسيان.

عن المشروع الوطني الفلسطيني.. المسار والمصائر

إعداد: طاقم "سياسات"

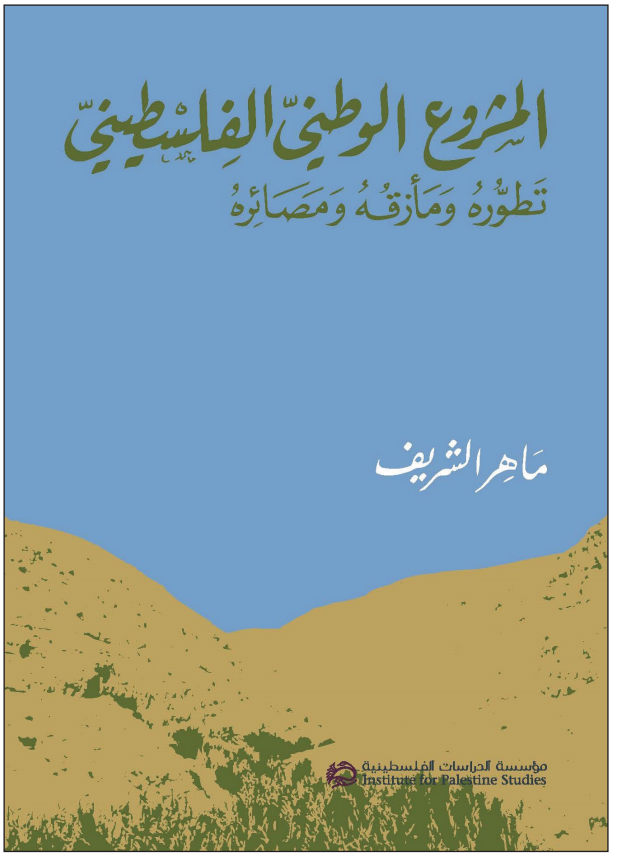

اسم الكتاب: "المشروع الوطني الفلسطيني: تطوره ومأزقه ومصائره"

اسم الكاتب: ماهر الشريف

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية- القدس

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٣٧٠ صفحة

يمثل كتاب "المشروع الوطني الفلسطيني: تطوره ومأزقه ومصائره"، للباحث ماهر الشريف، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دراسة مهمة إلى حد كبير، إذ يقدم استخلاصات متنوعة حول الموضوع مدار البحث، الذي لا يخفى على أحد طابعه الإشكالي، في ظل عدم نجاحه في تحقيق غاياته، المتمثلة في التحرير، والاستقلال، والعودة.

يقع الكتاب في نحو ٣٧٠ صفحة من القطع المتوسط، ويتكون من تسعة فصول، فضلا عن قسم مخصص للاستخلاصات، إلى جانب المراجع وفهرست أعلام.

يوضح الشريف وهو رئيس وحدة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أنه مما يزيد من وجاهة مساهمته (كتابه)، افتقار المكتبة العربية إلى كتاب شامل حول المشروع الوطني، منذ تبلوره، مرورا بمراحل تطوره، وصولا إلى مأزقه الراهن، "كتاب يمكن أن يكون مصدرا نافعا لطلبة المراحل الجامعية، ولكل من يود الإحاطة بتطور مشروع الحركة الوطنية في تصديها للمشروع الصهيوني".

تبعا للباحث، فإن المشروع الوطني الفلسطيني يواجه اليوم، وبعد أكثر من ١٠٠ عام من عمر النضال الفلسطيني، ضد مشروع الحركة الصهيونية الكولونيالي الاستيطاني، مأزقا نجم، في الأساس، عن عجز الحركة الوطنية الفلسطينية عن تحقيق الأهداف التي انطوى عليها هذا المشروع.

وهو يشير إلى أن المشروع الوطني، تبلور عقب مرحلة من التخبط السياسي في عهد الانتداب البريطاني، مع ولادة حركة فتح، في أواخر خمسينيات القرن الماضي، ثم حملته منظمة التحرير الفلسطينية في النصف الثاني من القرن نفسه، التي اكتسبت مع الوقت، طابعها التمثيلي بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولا تزال تحافظ - على الرغم من الضعف الذي نتج عن تهميشها، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية - على تمثيلها هذا، في ظل وجود شبه إجماع فلسطيني على أنه لا غنى عنها، وهو إجماع لا تشذ عنه حتى القوى الإسلامية الفلسطينية التي - وإن تباينت معها سياسيا - تطمح إلى المشاركة في هيئاتها.

يوضح أن المشروع الوطني الفلسطيني انتقل عبر تطوره، من مشروع تركز على تحقيق هدف التحرير والعودة، إلى مشروع تركز في المقام الأول على تحقيق هدف الاستقلال في إطار دولة فلسطينية، تحددت حدودها في الضفة الغربية،

بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، ثم إلى مشروع راهن على أن تقوم هذه الدولة بعد مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي، وهو الرهان الذي خاب، وولد المأزق الحالي الذي يواجهه هذا المشروع اليوم.

يطرح الباحث في مقدمة كتابه، سؤالا مفاده "ما هي العوامل التي حالت دون نجاح الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير في تحقيق أهدافها، وفي وصول المشروع الوطني الذي حملته إلى مأزقه الراهن؟"، مبينا أن الإجابة عن السؤال، ستتم عبر تتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المشروع، واستنادا إلى افتراض يقوم على أن عجز الحركة الوطنية ممثلة بالمنظمة عن تحقيق أهدافها يرجع إلى عاملين رئيسين تداخلا في ما بينهما.

وهو يحدد هذين العاملين، في الاختلال المستمر في ميزان القوى لغير مصلحة الحركة الوطنية في صراعها مع الحركة الصهيونية وداعميها، بينما يكمن الثاني، في مكامن ضعف برزت في بنية الحركة الوطنية، وطبيعة الاستراتيجيات السياسية، والوسائل الكفاحية التي اعتمدتها قيادتها.

عموما، فإن الفصل الأول يبدأ بتسليط الضوء على العوامل التي جعلت قيادة الحركة الوطنية عاجزة خلال عهد الانتداب البريطاني، عن بلورة مشروع وطني واضح المعالم، وأبقت وعيها الكياني قاصرا ومتخبطا إزاء فكرة استقلال فلسطين، وينتهي بإبراز ملامح المشروع الوطني، الذي طرحته عصبة التحرر الوطني عشية النكبة، القائم على مبدأي الاستقلال والديمقراطية.

يتخلل هذا الفصل، تقديم سرد تاريخي عن التقلبات في أطروحات قيادة الحركة الوطنية، التي طرحت فكرة استقلال فلسطين في إطار وحدة سورية الطبيعية واستقلالها، قبل أن تتبنى في نهاية العام ١٩٢٠، مطلب إقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي يتمثل فيه سكان فلسطين حسب نسبهم، بما فيهم اليهود، ثم مطلب الاستقلال بالارتباط مع الوحدة العربية، دون أن تطالب صراحة بإنهاء الانتداب البريطاني، لافتا في المقابل إلى مجموعة من الدعوات التي برزت لاحقا للخلاص من الاستعمار، ومن ضمن روادها أكرم زعيتر.

كما يجرى التركيز بشكل موسع على تشكيل عصبة التحرر الوطني في فلسطين خلال شباط من العام ١٩٤٤، وشارك في تأسيسها مثقفون، وعمال نقابيون يساريون، فضلا عن شيوعيين عرب انفصلوا عن الحزب الشيوعي القائم، الذي بقي مقتصرا على الشيوعيين اليهود، لافتا إلى موقف العصبة المستند إلى الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتحرر الوطني، وضرورة اعتماد الشعب الفلسطيني على ذاته، ونبذ سياسة التعاون مع الاستعمار، إلى غير ذلك.

أما الفصل الثاني، فيعرض مواقف "الهيئة

العربية العليا لفلسطين" بزعامة محمد أمين الحسيني، عقب النكبة إزاء فكرة بعث الكيان السياسي الفلسطيني، ثم يبرز ملامح المشاريع "ما فوق الوطنية" التي طرحتها التيارات القومية والإسلامية والشيوعية بشأن القضية الفلسطينية وسبل حلها، مع تركيز خاص على مشروع التيار القومي العربي، الذي راح يطغى على غيره من التيارات السياسية.

يشير الكاتب في هذا الفصل، إلى مسائل أساسية من قبيل عدم حماسة الأنظمة العربية، عقب النكبة، لمبدأ قيام كيان فلسطيني مستقل، وترك الشعب الفلسطيني يقرر مصيره بنفسه، ما بدا من تجلياتها، موقف حركة القوميين العرب، التي طرحت فكرة أن الوحدة العربية هي الطريق الوحيدة لتحرير فلسطين.

كما يتناول هذا الفصل، موقف جماعة الإخوان المسلمين، التي عارضت مشروع تقسيم فلسطين، ورفضت مشاريع التسوية السياسية للصراع كافة القائمة على أساس قرارات هيئة الأمم المتحدة، مبينا أن الجماعة كما غيرها من التيارات، لم تطرح خطة عملية واضحة المعالم لإنقاذ فلسطين واستعادتها، واكتفت بالحديث العام عن مكافحة الفساد، والتمسك بالتعاليم والأخلاق الإسلامية، عبر تأكيدها ضرورة تسليح المسلمين في مواجهتهم اليهودية والصهيونية.

يتمحور الفصل الثالث، حول منطلقات مشروع التحرير والعودة، الذي بلورته حركة فتح في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، ويسلط الضوء على السجالات التي أثارها، كما يتوقف عند حيثيات التوافق الرسمي العربي على تنظيم الشعب الفلسطيني وإحياء كيانه، وتكلل الجهود التي بذلها أحمد الشقيري في تأسيس المنظمة، وتبني ميثاقها القومي في مطلع حزيران العام ١٩٦٤.

تبعا للكاتب، فإن "فتح"، كانت في نظر مؤسسيها، نتيجة حتمية وطبيعية لـ "واقع فاسد" عاشه الشعب الفلسطيني بعد النكبة، وذلك بعد أن تطلع عدد من الشبان الفلسطينيين إلى الثورة على هذا الواقع، قبل أن يستعرض بشكل موسع منطلقات مشروعها الوطني الفكري، المتمثلة في الاعتماد على النفس، والثورة الشعبية المسلحة طويلة الأمد باعتبارها طريق التحرير، إضافة إلى مبادئ تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية، والوحدة الوطنية بدلا من الحزبية، وثورة فلسطينية المنطلق عربية العمق.

كما تم خلال هذا الفصل، تناول نشأة منظمة التحرير، وتصاعد ظاهرة العمل الفدائي الذي اعتمدته فتح، ما شكل عامل ضغط على القوى السياسية النشيطة في الساحة الفلسطينية، بما فيها قيادة المنظمة التي لم يعد أمامها سوى تأكيد أهمية الجانب العسكري، والسعي لتوسيع حجم وحدات جيش التحرير الفلسطيني وزيادة فاعليتها.

يتناول الفصل الرابع، كيف هيمنت منظمات المقاومة المسلحة على المنظمة بعد حرب حزيران العام ١٩٦٧، وأضفت طابعا وطنيا على ميثاقها القومي، إضافة إلى حيثيات قيام فصائل المنظمة بإقامة قواعدها العسكرية خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما انطوى عليه ذلك من تناقضات، وصولا إلى عرض الأسباب التي حدت بحركة فتح، إلى طرح هدف "الدولة الفلسطينية الديمقراطية".

يشير إلى أنه من ضمن نتائج هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران ١٩٦٧، فلسطينيا، سقوط الرهان على دور هذه الجيوش في تحرير فلسطين، وتحرر العمل الفلسطيني من قيود الوصاية العربية، وترسخ منطق الثورة المسلحة المعتمدة على طاقات الشعب الفلسطيني، الذي بشرت به "فتح".

هو يشير إلى أنه بعد ثلاثة أعوام تقريبا على طرح "فتح"، هدف الدولة الفلسطينية الديمقراطية، انتهى السجال الفلسطيني الذي دار حول هذا الهدف، بتبنيه من الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني التي نظمت في العاصمة المصرية القاهرة في العام ١٩٧١، عبر التأكيد على أن "الدولة الفلسطينية الديمقراطية ستكون دولة المستقبل المحررة من الاستعمار الصهيوني، وسيتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها، بالحقوق والواجبات نفسها ضمن إطار مصالح الأمة في التحرر القومي والوحدة الشاملة"، لافتا في المقابل، إلى أن سبب طرح هذا المفهوم، هو طموح "فتح"، إلى ضمان الاعتراف بالمنظمة على الساحة الدولية، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، علاوة على إقرار عدد من الدول العربية بوجود إسرائيل كأمر واقع، ما فرض على قيادة الحركة البحث عن صيغة تكفل التعايش مع التجمع السكاني اليهودي في فلسطين، وتكون مقبولة دوليا.

يركز الفصل الخامس على سيرورة انتقال المشروع الوطني، بعد إخراج قوات المنظمة من الأردن، واندلاع حرب تشرين الأول ١٩٧٣، من هدف تحرير فلسطين إلى هدف الاستقلال في إطار دولة فلسطينية، والآمال التي عقدتها المنظمة على مشاركتها في مساعي التسوية السلمية للصراع، بعدما حققته من مكاسب سياسية على الصعيدين العربي والـدولي، والأسباب التي أدت إلى خيبة هذه الآمال، وابتعاد سراب التسوية.

يتناول هذا الفصل، كيفية بروز نهج المرحلية في النضال، الذي كانت فصائل المنظمة ترفضه بحزم قبل إخراج قواتها من الأردن، إثر أحداث "أيلول الأسود"، موضحا أنه بعيد الهزيمة التي تعرضت لها في الأردن، لم تعد المرحلية مجرد مسألة نظرية بل فرضت نفسها فرضا على الفصائل، ودفعتها إلى البحث عن حلول عملية لها.

يوضح أنه في حزيران العام ١٩٧٣، طرأ

تطور سياسي نوعي، تمثل في عودة الحديث عن موضوع الدولة الفلسطينية على قاعدة معطيات جديدة، وسياقات متعددة عن تلك التي كانت قائمة سابقاً، لافتا في المقابل إلى التطورات التي قادت إلى الإعلان عن البرنامج السياسي المرحلي للمنظمة أو ما اصطلح على تسميته برنامج "النقاط العشر"، وكان من ضمن ما نص عليه "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض يتم تحريره".

يسلط الفصل السادس، الضوء على العوامل التي جعلت قيادة المنظمة، تراهن بعد إخراج قواتها من بيروت، على أن يشكل اتفاق التحرك السياسي المشترك مع الأردن، معبرا لبدء حوار بين المنظمة والإدارة الأميركية، وكيف أن كل المرونة السياسية التي أبدتها بعد توصلها إلى "اتفاق عمان" في شباط العام ١٩٨٥، لم تفلح في فتح أبواب واشنطن، ما مهد الطريق أمام إلغاء هذا الاتفاق، وعقد دورة توحيدية للمجلس الوطني.

استهل هذا الفصل، بالإشارة إلى دور اتفاقيتي "كامب ديفيد" التي أبرمتها مصر مع إسرائيل، في إغلاق الأبواب أمام مساعي التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، واحتمال قيام كيان فلسطيني مستقل صاحب سيادة على الأرض.

وتم في هذا الفصل، التركيز على الأجواء التي سادت في الدورتين الـ (١٦) والـ (١٧) للمجلس الوطني، وبروز "اتفاق عمان"، وصولا إلى عقد الدورة الـ (١٨) في الجزائر، وتم بموجبها إلغاء هذا الاتفاق مع الحكومة الأردنية، مبينا أنه بانتهاء أعمال هذه الدورة، بدا كأن المنظمة استعادت وحدتها على قاعدة برنامج الإجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابها الوطني.

يفرد الفصل السابع، لتحليل تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الأولى "انتفاضة الحجارة ١٩٨٧"، ومضامين "مبادرة السلام" التي طرحتها المنظمة، والتحدي الذي صارت تواجهه من الإسلاميين، إضافة إلى العوامل التي دفعتها إلى تبني المبادرة التي طرحها النظام العراقي بشأن الربط بين نزاعات المنطقة كافة، وما تركه موقفها هذا من نتائج سلبية عليها، دفعتها في نهاية المطاف إلى قبول الشروط الأميركية للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، ثم التوصل إلى "اتفاق أوسلو" مع الحكومة الإسرائيلية.

يلفت إلى دور الانتفاضة في إعادة القضية الفلسطينية لأولويتها على سلم الاهتمامات العربية، إضافة إلى تحريكها بطابعها الشعبي والسلمي موجة واسعة من التعاطف مع الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي، عدا تأثيرها على المجتمع الإسرائيلي، إذ أدت إلى تعزيز مواقع قوى السلام الإسرائيلية، وأجبرت الأوساط الحاكمة في إسرائيل، على الوقوف وجها لوجه أمام قضية الشعب الفلسطيني الوطنية، والتعامل بجدية لأول مرة مع سبل حلها.

وهو يشير إلى أن من ضمن العوامل التي أدت لتبني الطرح العراقي بالربط بين نزاعات المنطقة، تراجع وتيرة الانتفاضة مع حلول العام ١٩٨٩، وعدم نجاح الرهان الفلسطيني بإمكانية حمل الحكومة الإسرائيلية على تغيير موقفها الرافض لمبدأ التفاوض مع المنظمة، مبينا أن هزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت، وضع حدا للرهان الفلسطيني على إمكانية الربط بين حل أزمة الخليج، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، وتركت آثارا سلبية على القضية الفلسطينية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل المناطق الفلسطينية المحتلة وخارجها، إذ تسببت بتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين العاملين في الكويت والسعودية ودول الخليج الأخرى، ووقف التحويلات المالية التي كان يحولها عدد كبير منهم إلى أقاربهم في الضفة وقطاع غزة ودول الشتات، بينما قطعت دول الخليج علاقاتها مع المنظمة وأوقفت دعمها المالي لها، ما اقترن بتجميد العلاقات بين المنظمة ودول المجموعة الأوروبية.

يعرج الفصل الثامن على الأوهام التي بنتها قيادة المنظمة على "اتفاق أوسلو"، والأهداف التي توخت الحكومة الإسرائيلية تحقيقها من إبرامه، ويبرز كيف أن امتناع إسرائيل عن احترام التزاماتها إزاء الاتفاق، مهد الطريق أمام سقوط الرهان الفلسطيني عليه، وهيأ الأرضية لاندلاع الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠، التي ساهمت في تغيير موازين القوى على الساحة الفلسطينية، قبل أن يصار إلى عرض العوامل التي أدت إلى حدوث الانقسام في النظام السياسي الذي نشأ عن "أوسلو".

يوضح أن الاتفاق أثار بنصوصه الملتبسة ردات فعل متعددة ومتناقضة، بعدما اختزلت قيادة المنظمة، المشروع الوطني عمليا، في مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع تكون عاصمتها القدس الشرقية، وتركت مصير اللاجئين الفلسطينيين، معلقا على مستقبل مجهول بموافقتها على ترحيل قضيتهم إلى مفاوضات الحل النهائي.

ويبين أن قيادة المنظمة اعتقدت لدى توصلها إلى "اتفاق أوسلو"، أن تجاوز حكومة حزب العمل الإسرائيلية أحد "التابوهات" السياسية الإسرائيلية التقليدية، واعترافها بالمنظمة بصفتها ممثلا للشعب الفلسطيني، يعني إقرار إسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني، وحق هذا الشعب في أرضه، ولم تدرك في حينه، أن هذه الحكومة اعترفت بصفتها التمثيلية، ووافقت على التفاوض معها، لكن بمعزل عن أي من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

بالنسبة للأهداف الإسرائيلية المتوخاة من الاتفاق، فقد حددها الباحث، برغبة إسرائيل في الخلاص من مسؤولياتها إزاء المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وخفض كلفة احتلالها، وفتح المجال أمام تطبيع إسرائيل

علاقاتها مع الدول العربية.

يتناول الفصل الأخير، طبيعة المأزق الذي صار يواجهه المـشروع الوطني منذ مطلع الألفية الثالثة، وأسبابه الموضوعية والذاتية، والاجتهادات المتعددة التي طرحت بشأن الخروج من هذا المأزق، التي طالت مضامين المشروع الوطني، وأهدافه والإستراتيجيات الكفاحية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

ويوضح هذا الفصل، أن المشروع الوطني، يواجه هذا المأزق، بعدما تبين أن "عملية أوسلو" التي راهنت عليها قيادة المنظمة، بأمل أن تفضي إلى دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، وعاصمتها القدس الشرقية، ولدت آليات جديدة للسيطرة الاستعمارية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وعمقت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، عقب أن ظهر عقم نهج التفاوض الذي اعتمدته هذه القيادة على مدى ٢٠ عاما.

يشير إلى أن هذا المأزق، ولد نقاشات وسجالات غنية، هدفت إلى البحث عن سبل الخروج منه، وطالت – وتطال - قضايا حساسة عدة، تتعلق بمرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني، وطبيعة الكيان السياسي المنشود، والموقف من مستقبل السلطة الوطنية والمنظمة، ووحدة مكونات الشعب الفلسطيني، وأشكال مقاومة الاحتلال.

كما يتناول هذا الفصل، التهميش الذي تعرضت له المنظمة، وفشل محاولات تجديد النظام السياسي، وانعكاس انحسار دور المنظمة ونقل مؤسساتها الرئيسة إلى ولاية السلطة، بتعميق الانقسام بين تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسة الثلاث، في الشتات، والضفة والقطاع، والمناطق التي احتلت في العام ١٩٤٨، بحيث أصبح كل تجمع يواجه صعوبة في الربط بين نضاله من أجل مهماته الخاصة ونضاله من أجل مهماته الوطنية العامة.

يلفت إلى اتفاق العديد من الباحثين والمحللين إلى أن هناك حالة من "التيه السياسي"، التي تسود فلسطينيا أمام المأزق الذي يواجهه المشروع الوطني الفلسطيني، ما يتجلى في طرح اجتهادات من قبيل العودة إلى مشروع الدولة الواحدة، أو التمسك بهدف الدولة الفلسطينية المستقلة والعمل على تغيير موازين القوى، أو البحث عن بدائل تستبدل التركيز على الدولة بالتركيز على الهوية الوطنية.

وفي ما يتعلق بالاستخلاصات التي يخرج بها الكاتب، فإنه يعيد التأكيد أن الحركة الوطنية عجزت عن تحقيق الأهـداف التي وضعتها لنفسها خلال مراحل تطورها، جراء العاملين اللذين تمت الإشارة إليهما في مستهل هذه القراءة.

ويوضح أنه بوصول المـشروع الوطني الفلسطيني، الذي قاوم على مبدأ الاستقلال على قاعدة تقسيم فلسطين، إلى طريق مسدود، راحت تدور على الساحة الفلسطينية، نقاشات غنية

يجتهد أصحابها في البحث عن كيفية الخروج من هذا المأزق.

ويبين أنه إذ يتفق أصحاب هذه الاجتهادات، على أن الفلسطينيين لا يملكون اليوم - ولن يملكوا في المستقبل المنظور - شريكا إسرائيليا يصنعون معه السلام، وأن أي استراتيجيا فلسطينية جديدة لمواجهة التحديات الماثلة، يجب أن تنطلق بالتالي من مبدأ "التشاؤم العميق"، وأن تتمحور حول هدف "دفاعي الطابع"، فهم يختلفون في شأن جملة من القضايا الحساسة التي تتعلق بمرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني، ويمكن إجمالها في طبيعة الكيان السياسي المنشود، دولتين على أساس التقسيم أو دولة واحدة، أو تغيير استراتيجيا الحركة الوطنية، من استراتيجيا تبحث عن دولة لا تتوفر شروط قيامها اليوم، إلى استراتيجيا جديدة تعيد الصراع إلى مربعه الأول، بصفته صراعا بين حركة تحرر وطني وحركة استعمارية احتلالية، وتركز على الشعب استنادا إلى مشروع وطني، يتوجه إلى الكل الفلسطيني، ويعظم شأن هويته الوطنية وروايته التاريخية.

كما يضيف إلى هذه المرتكزات، قضية السلطة الوطنية ومصيرها، بمعنى حل السلطة وهيئاتها، أو تغيير وظائفها، بحيث تتحلل تماما من التزاماتها، خصوصا الأمنية والاقتصادية، إزاء "اتفاق أوسلو"، وتحصر مهماتها في ضمان أمن الفلسطينيين، وتوفير مقومات بقائهم وصمودهم فوق الأرض الفلسطينية.

ينوه بأن المرتكز الثالث، يتمثل في قضية وحدة مكونات الشعب الفلسطيني وتعزيز دور فلسطينيي الشتات، وإعادة بناء المنظمة وإصلاح مؤسساتها وتوسيع طابعها التمثيلي، وإبراز صورتها على حقيقتها لا بصفتها نظاما سياسيا شبيها بالأنظمة العربية، بل بصفتها حركة تحرر وطني تناضل ضد استعمار استيطاني، يمثل خطرا على الشعوب العربية الأخرى، وضرورة تشكيل إطار تنسيقي جامع لمثلي الكل الفلسطيني، لا يكون بديلا عن المنظمة، ويتيح لمثلي الفلسطينيين في إسرائيل بصورة خاصة، فرصة المشاركة في التشاور، والتنسيق مع أشقائهم من ممثلي المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ والشتات، بشأن الهموم الوطنية المشتركة.

بخصوص المرتكز الرابع، فإنه يحدده في قضية وسائل الكفاح، إذ ظهر ما يشبه الإجماع الفلسطيني على أن المقاومة الشعبية غير المسلحة، هي الوسيلة الكفاحية الأنجع في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي وتغيير موازين القوى، خصوصا إذا ما نجحت الحركة الوطنية الفلسطينية في بلورة أفق سياسي مختلف، وفي إنهاء الانقسام، وإقامة قيادة موحدة للمقاومة، وإذا ما رفدت هذه المقاومة الشعبية على الأرض الفلسطينية، حركة المقاطعة الدولية، والمزاوجة بين الدبلوماسية الدولية والدبلوماسية الشعبية.